جامعـــة العـــربـــي التـبـــسي _تبسة_
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التكيف في العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

من إعداد الطالب:
حسام الدين ذوادي

إشراف الأستاذ:
يوسف آزروال

لجنة المناقشة

أمير عباد	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
يوسف آزروال	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد–أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد حمد الله و شكر توفيقه...

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...

إلى أستاذي الكريم آزروال يوسف، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة...على توجيهاته و نصائحه القيمة...

إلى كل أساتذتي الأفاضل.....

إلى كل من علمني حرفا...أو أمداني كلمة...أو ساعدني على كتابة أسطر هذه المذكرة

إلى الصديقة التي لا أستطيع التعبير على السند الذي كان من طرفها

لإكمال هذا العمل المتواضع .....طبعا هي خولة

ذوادي حسام الدين

إهداء

إلى أبي الكريم...إلى أمي الحنون...

إلى جدي و جدتي اطال الله عمرهما.....

إلى أخي...وأختي.....و كل أفراد عائلتي

إلى أعزائي...زملائي...و أساتذتي

إلى أصدقائي الأعزاء:

....أمير....نضال...المولدي....محمد...يزيد....بلال....عَمر

إلى كل أحبائي.....

أهدي هذا العمل المتواضع...مع كل احتراماتي و تقديري

مقدمة

مـقدمـة:

تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص حيث حظي هذا المفهوم بإهتمام بالغ من قبل الباحثين في العقدين الأخرين،بفعل التحولات الهامة التي عرفتها معضم الدول سواء علي مستواها الداخلي أو الخارجي في علاقتها ببعضها البعض بحيث إنعكس ذلك علي الأمن القومي للدول، كما أثر ذلك علي تنوع مضامينه حيث لم تعد التهديدات مقتصرة علي الجانب العسكري فقط بل أصبحت التهديدات السياسية والإقتصادية والثقافية والتكنولوجية أكثر حضورا، كما لا يخفى علينا الثورة في مجال التنظير حيث لعبت المقاربات النظرية دورا مهما في تفسير الأمن والتهديدات الأمنية وذلك بفضل الإختلاف والجدل القائم بينهم في محاولة منهم إعطاء تفسير شامل لها.

وتعاطيا مع الإختلاف والتنوع في طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، برزت العديدة من التحولات الإضافية لحصرها وفق منهجيات معينة، وعلي رأسها المنهجية التي تركز على معيار المخاطر المختلفة، وعليه صنف المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية الشرقية خمسة تهديدات للأمن، وذلك وفق منحى تصاعدي فهناك المخاطر الفردية كالأوربئة، ثم هناك المخاطر المجتمعية وهناك تهديدات عابرة للحدود كالمشكلات المتعلقة بالهجرة غير شرعية، وتوجد أيضا ما سماه المركز بالأزمات الزاحفة والتي عرفت إستفحال مشكلة ما، لتأخذ بعد إقليمي وأخيرا توجد الكوارث المحتملة كالأوبئة المعدية ذات البعد العالمي والمشكلات البيئية الكبري كالتلوث.

إن توسع التهديدات الأمنية وكذا التنوع والتشابك في أبعاده المختلفة في الوقت الحاضر هو ما يجعل التطرق ضمن حالة بعينها وهي حالة الجزائر فهي عملية ضرورية ذات قيمة قصوى، إلا أن التطرق لها يستدعي أولا فحص طبيعة العقيدة الأمنية التي يستمد منها الأمن القومي الجزائري عناصر فلسفته وإجراءاته العملية عند التعاطي مع تلك المخاطر والتهديدات الأمنية، فإستنادا لأن التاريخ والجغرافيا تحددان عموما ملامح بيئة الأمن القومي لكل بلد، فالثورة الجزائرية تشكل عاملا مهما في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية إذ

وظفت هذه الأخيرة الشرعية الثورية داخليا، كما إستثمرتها خارجيا، وكذلك بإعتبار الموقع الجغرافي للجزائر والدوائر الأمنية التي تنتمي إليها و الأهمية القصوى للمنطقة بالنسبة للجزائر.

أهمية الموضوع:

تناولت هذه الدراسة طبيعة التهديدات الأمنية لدول جوار الجزائر حيث يدور المحور الرئيسي على الأمن والتهديدات الأمنية التي تُأثر بدرجة كبيرة علي إستقرار الجزائر وكيفية تعامل الجزائر معها بواسطة المقاربة الأمنية والعقيدة الأمنية التي تتبناها، وذلك راجع للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر حيث تتوسط بؤرة هذه التهديدات، وكذلك أهمية المنطقة بالنسبة للجزائر إذاإطلعنا على مختلف التفاعلات التي تحدث فيها والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع: تدور أسباب إختيار هذا الموضوع بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الذاتية:

لعل أبرز سبب في إختيار هذا الموضوع هو ميولي للتخصص في الدراسات الأمنية والدراسات في مجال السياسة الخارجية وتقديم موضوع دبلوماسي جزائري من بُعده الأمني، إظافة لإهتمامي الكبير بالبحث حول منطقة جوار الجزائر باعتبارها أحد المناطق المهمة والجديرة بالدراسة والبحث، وترجع هذه الأهمية الذاتية إلى:

ـ إهتمامي الشخصي بمسائل الأمن والاستقرار وبدراسات السلام والصراع في القارة الإفريقية وبالخصوص في منطقة الساحل ومحاولتي تتبع التطورات الأمنية ومعرفة إنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري .

ـ كما أن إهتمامي يعنَى بمنطقة تنتمي إليها الجزائر جغرافيا وحضاريا وتدخل ضمن أجندة القوى الكبرى خاصة أن الجزائر أحد الدول المحورية في الساحل الإفريقي التي يمكن أن تلعب دورا أمنيا وسياسيا

أساسيا كون التهديد يمس دول المنطقة بصفة عامة والجزائر غير بعيدة عنها، خاصة بعد إنكشاف الحدود بعد أزمتي ليبيا ومالي.

- أبرز سبب ذاتي لإختيار موضوع الدراسة هو إنطلاقي من فرضية أساسية هي إرتباط الأمن القومي الجزائري بأمن المنطقة وأي توثر ينعكس سلبا على الدولة الجزائرية باعتبار أن الأمن الإقليمي والوطني متكاملان ومترابطان، وعملا على توجيه المشرف من خلال ضرورة كشف أبعاد والمحاور الكبرى للسياسة الأمنية الجزائرية في المنطقة

الاسباب الموضوعية:

راجع بالدرجة الأولى لأهميته في حد ذاته في الوقت الراهن، إذ فرض نفسه في الساحة الدولية والأمنية وحتى الإقليمية و الدولية، وكذلك أنه يقع في صلب المواضيع التي تطرح دائما مشاكل وصعوبات للجزائر. فالدوافع العلمية الموضوعية تتمثل بالدرجة الأولى في الإهتمام الدولي بقضايا الأمن التي تعتبر قاعدة أساسية في العلاقات الدولية، بحيث أصبح الأمن والإستقرار في العالم هو الهدف المنشود.

الإطار الزمكاني:

الإطار الزماني: مرتبط منذ إستقلال الجزائر بشكلها النهائي مرورا بعدة محطات تاريخية من أبرزها نهاية الحرب الباردة وبروز نظام عالمي جديد إلى وقتنا الحالي .

الإطار المكاني: فهي تتمثل في دول جوار الجزائر وكذلك كل الدوائر الأمنية التي تنتمي إليها الجزائر.

الدراسات السابقة:

تنطلق دراستي البحثية بناءا على إعتمادي على مجموعة من المراجع العلمية والأكاديمية، فهناك عدة دراسات ركزت على التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، حيث تكمن أهمية هذه المراجع في الإستفادة من المادة العلمية المقدمة بالرغم من النقص الكبير للمراجع المتعلقة بالدبلوماسية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية

في المنطقة وتجاه التهديدات الأمنية بصفة عامة، وبالتالي سنحاول تقديم بعض الدراسات المرتبطة بمتغيرات الدراسة :

1)- من أهم البحوث العلمية التي لاقت إهتمامي نجد مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية بعنوان "**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية**" من إعداد الطالبة علالي حكيمة تحت إشراف الدكتور بخوش مصطفى من جامعة قسنطينة وهي الدراسة التي تناولت معالجة نظرية للدراسة أين تربط بين متغيري الأمن والسياسة الخارجية الجزائرية كون الدراسة تنطلق من فرضية أساسية تعتبر بأن التهديدات الأمنية محددا أساسيا للسياسة الخارجية بإعتبار أن الوظيفة الأولى للدولة هي تقديم خدمة الأمن والحفاظ عليه، حيث ترى الباحثة بأن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل تلعب دورا مهما في رسم المعالم الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية، فالدراسة التي قدمتها الطالبة وفرت لي تصورا نظريا من خلال الربط بين الأمن والفعل الدبلوماسي.

2)- مذكرة الماجيستير للطالب بشكيط خالد الموسومة تحت عنوان "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**" تحت إشراف الدكتور مصطفى صايج حيث حصر الباحث نتائج التي يحققها الأمن في منطقة الساحل الإفريقي بتفعيل دور مقاربة الأمن الإنساني.

3)- مذكرة الماجيستير للطالب نبيل بويبية تحت عنوان "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**" التي يخلص فيها الباحث إنعكاس الأوضاع الأمنية على الأمن الوطني الجزائري وعلى المسألة التارقية التي قدم لها وافر التحليل كون الدراسة تدخل في نطاق الأراضي التي تدخل ضمن نطاق نفود الطوارق وهي منطقة الصحراء الكبرى.

الإشكالية:

إنطلاقا من أن المقاربة الجزائرية في مفهومها العام هي مجموع التصورات والتوجهات التي تحدد كيفية تواصلها مع بيئتها الإقليمية بهدف حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي، ونظرا لأن المنطقة تشهد جملة من الحركات الأزماتية والتفاعلات والتحديات المتعددة الأبعاد والمستويات التي إزدادت تعقيدا بعد ظهور كيانات إرهابية وإجرامية بعد الأزمة الأمنية الليبية التي أطاحت بنظام "معمر القدافي" أصبحت هذه البناءات أكثر تعقدا وتشابكا وقوة وإنتشارا التي تواجه الجزائر بشكل مباشرو غير مباشر متجاوزة حدودها الوطنية.

وفي هذا السياق سعت الجزائر بتبني تصور أمني أكثر شمولا تخدم قيمها ومصالحها بناءا على ما تشهده المنطقة اليوم من حالة تتسم بالفوضى والعنف واللاإستقرار، هذا ما يجعل من الحديث عن الأمن ضرورة ملحة وخيار عقلاني في ظل تصاعد فواعل جديدة مهددة إنعكست سلبا على الأمن الإقليمي الإفريقي ككل حيث تتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال جوهري هو:

ما مدي تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية مع طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة ؟

الفرضية:

تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية مرتبط بتنوع طبيعة التهديدات الأمنية.

الإطار المنهجي:وفقا لطبيعة الموضوع تمى إستخدام المناهج التالية

المنهج الوصفي التحليلي: ويتم ذلك ضمن وصف وتحليل المعطيات والظروف الدولية لدول جوار الجزائر من خلال تقديم توصيف أمني لطبيعة المنطقة وتحليل التهديدات الأمنية وتأثيرها علي أمن المنطقة .

منهج تحليل المضمون: و ذلك من خلال تحليل مضمون الحوارات والخطابات المطروحة.

المنهج التاريخي: ويتجلى ذلك بتتبع المسارات التاريخية لهذه الدول (دول الجوار)و عرض أهم الأحداث التاريخية والمسار الكرونولوجي.

تقسيم الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من تكيف العقيدة الأمنية مع التهديدات الأمنية لدول الجوار ففي الفصل الأول سنتعرض لدراسة إبتيمولوجية لنعرض ضمنها مفهوم العقيدة الأمنية والمفاهيم المشابه، كذلك سيتم عرض التهديدات الأمنية من خلال المفهوم والأنواع والمفاهيم المشابهة لنختم الفصل بعرض الدوائر الأمنية التي تنتمي إليها الجزائر لفهم دول الجوار بالنسبة للجزائر

أما الفصل الثاني فتمى من خلاله محاولة تقديم تأصيل نظري موسع حول أهم متغير في الدراسة وهو متغير الأمن، من خلال دراسة هذا المفهوم من بعده الكلاسيكي كتفسير الواقعية والواقعية الجديدة للأمن والمنظور الليبيرالي الذي يعتبر الأمن نتيجة وليست حالة ووجود كون تحقيق الأمن يكون من خلال تفعيل الأليات الديمقراطية عكس الواقعية التي تقر بزيادة القوة والقدرة لتحقيق الأمن، أما فيما يخص الإتجاهات الحديثة التي فسرت الأمن كانت البداية من خلال أطروحات النظرية البنائية التي تقر بدور الحوار والخطاب فأطروحات البنائية كانت جسر هوة بين التفسيريين الكلاسيكيين والتكوينيين الذين يحملون الأطروحة الحداثية للأمن كأطروحات مدرسة فرانكفورت ومدرسة كوبنهاجن من خلال إسهامات المفكرين "يوهان غالتونغ" "باري بوزان" " أولي وايفر" "روبرت كوكس" أصحاب النظرية النقدية في العلاقات الدولية أين قدمو تفسيرات واسعة للظاهرة الأمنية تزامنا مع التطورات الحاصلة في المنظومة الدولية، كل هذه المحاولات التي قدمها أصحاب الفكر النقدي ساهمت بشكل كبير في بروز المقاربة الموسعة للأمن أو كما يسميها الباحثين الأكاديميين "الأمن الإنساني" التي قدمت تفسيرات واسعة للأمن بعد فترة نهاية الحرب الباردة

وفي الفصل الثالث حاولنا أن يكون أكثر عمقا في الدراسة من خلال دراستنا للمقاربة الجزائرية بعد دراستنا لمجموعة من المقاربات الإقليمية والدولية والمؤسساتية بإبرازنا في هذا الفصل دور الجزائر في بنائها للأمن وتكيفها وإستجابتها للتهديدات الأمنية التي تهدد أمنها خاصة وأنها نابعة من دول جوار الجزائر وكذلك أهمية المنطقة بالنسبة للجزائر.

الفصل الأول:

مسألة التكيف في العقيدة الأمنية الجزائرية

الفصل الأول: مسألة التكيف في العقيدة الأمنية الجزائرية

تلعب العقيدة الأمنية لأية دولة دورا مهما في حماية الدولة وأمنها والدفاع عليه، وفي ظل التهديدات الجديدة يصبح من الضروري تطويرها لتتماش والأوضاع التي تدور بالدولة .

المبحث الأول: العقيدة الأمنية ~ المضامين والدلالات ~.

المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية.

قبل تعريف" العقيدة الأمنيّة "ينبغي أوّلاً تحديد المقصود بكلمة" عقيدةٍ ."أصل كلمة عقيدةٍ لاتينيٌ (Doctrine) ويعني عمليّة تعليم نظريةً أومنهجًا[1] .وتعرّف" العقيدة "على أنّها مجموع الأفكار التي يعتقد أنّها صحيحة بواسطتها تفُسَّر الوقائع تُرشَدُ وتوجّه أفعال الإنسان في مجالات الدين ألفلسفة العلم والسياسة .

كما تعرّف العقيدة على أنّها جملةٌ من ألآراء ألمبادئ المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظريّة المتبنّاة من قبل الأفراد أو التي تكون جزءًا من عمليتهم التعليميّة والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة والسياسية الاقتصاديّة، الفلسفيّة، الدينيّة والعلميّة[2]، وكثيرًا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدّلالة على نظام فكريّ ما ينسب إلى مفكّر مثل العقيدة الماركسيّة نسبةً إلى ماركس، إلى سياسيّ مثل عقيدة مونرو، أو إلى حركة أفكار مثل العقيدة الليبرالية وتأخذ العقيدة بعدًا أيديولوجيًا إذا شكّلت نظامًا فريدًا ومتناسقًا من التصوّرات للعالم والتي تقُبل على أنّها صحيحةٌ وصادقةٌ دون نقدٍ أو مناقشةٍ[3] أمّا" العقيدة الأمنيّة "فتعرّف على أنّها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية الُمنَظّمَة والمترابطة التي توجّه سلوك الدّولة الأمنيّ) تعاونيٌّ/غير تعاونيّ (وقراراتها على المستوى المحلّي والدّولي و التي: تحدّد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنيّة؛ كيفيات استخدام القوّة القوميّة بكافّة أشكالها) اقتصاديّة،

[1] Dictionnaire Toupie، «Définition de Doctrine» http://www.toupie.org/Dictionnaire/Doctrine.htm

[2] Alain Rey (Sous la direction de)، « Définition de Doctrine »، Le Grand Robert de la langue Française (Version électronique)2010.

[3] Dictionnaire Toupie، op.cit.

سياسيّة، عسكريّة أو غيرها، (كيفيّة توظيف هذه القوّة لتحقيق أهداف الإستراتيجية؛ وأخيرًا، طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة عسكريّة، دبلوماسيّة أو غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.

وتسمح العقيدة الأمنيّة بما تحتويه من مبادئ وقواعدٍ للقادة السياسيين للدّولة بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدّول الأخرى وتعريف إهتماماتها الأمنيّة الخاصّة أمام المجتمع الدوليّ . وفي المقابل، تتُّخذ العقيدة الأمنيّة كقاعدةٍ لتفسير سلوكات الدول الأخرى. وتكتسي العقيدة الأمنيّة أهمّيتها من إعتبارها دليلاً يوجّه ويقرّر به القادة السياسة الأمنيّة للدّولة ببعديها الداخليّ والخارجيّ، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنيّة والسياسة الخارجيّة. ويلحظ تأثير العقيدة الأمنيّة الأقصى بإعتبارها المبادئ المنظّمة التي تساعد رجال الدّولة على تعريف المصالح الجيوسياسيّة لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية[1]، كما تساعد الدّولة على التفاعل مع التهديدات والتحدّيات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريبة، المتوسّطة والبعيدة. ويمكن القول أنّ العقيدة الأمنيّة على العموم تمدّ الفاعلين الأمنيّين في الدّولة بإطار نظريّ متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدّولة في مجال أمنها القوميّ[2]

كما نشير، إلي أن العقيدة الأمنية للدولة يقصد بها مجموعة الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الأمن في الدولة وتتبني الدولة هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحا هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الوسيلة التي تقوم من خلالها الدولة بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الإختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.[3]

---

[1]- Francis Sempa، « US National security doctrines historically viewed »، American diplomacy، 2003. www.americandiplomacy.org، p.01.

[2] i bid

[3]– صبحي عبد الحميد ،**نظريات في الحرب الحديثة** ،(بيروت :المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2008) ،ص191 .

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ويترتب علي ذلك تبني القوي النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.

كذلك يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة هي مجموعة الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الأمن في الدولة، تكتسب العقيدة الأمنية أهمية بالغة باعتبارها دليلا يوجه ويقرر بها القادة، للسياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي وعليه نشأة العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية اذ تمثل العقيد الأمنية في جوهرها المبادئ وأطر دستورية أوحتي أخلاقية تحدد توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية فهي تعد التعريف الجيو – سياسي لمصالح دولته.[1]

ويمكن القول أن العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين لأي بلد هي التي تحدد، الأمن لمن ؟ لصالح أي قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن ؟ كما تسطر الدول العقيدة الأمنية لمحاولة التعاطي مع التحديات والقضايا التي تواجهها ومن خلالها تقوم الدولة بتعريف التهديدات والمخاطر التي تواجهها، فهي تمثل تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها كما يحدد أفضل السبل لتحقيقه، ويمكننا وضع تعريف إجرائي مؤقت للعقيدة الأمنية في أي جهاز أمني على أنها التعريف الواضح والمنسق للأخطار والأعداء والأهداف الأمنية التي تسعي إليها المنظومة الأمنية "مركب الأجهزة والعقيدة الممارسات والوظيفة الأمنية" فالعقيدة الأمنية من شأنها أن تحدد الأعداء وطرق مواجهتها وهي المسئولة عن تقديم حجم المخاطر التي تتهدد النظام السياسي .[2]

[1] – رياض هاني بهار ،**الحوار الممتدن** ،العدد 4285 يوم 24 \ 11\2013 23 07 المحور المجتمع المدني.

[2] – المرجع نفسه.

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية والمفاهيم المشابهة.

1/ الإستراتجية الأمنية:

تتحدّد الإستراتيجية الأمنيّة للدّولة عبر عدّة عوامل تشمل التهديدات الخارجيّة، (الجغرافيا، الثقافة السياسيّة، القدرات العسكريّة، الحاجات الاقتصاديّة، رأي النخبة، رأي الشعب في الديمقراطيات) بالإضافة إلى عقيدة قادتها الأمنيّة ونظرتهم لمصالح الدّولة. وتعتبر العقيدة الأمنيّة المبدأ التوجيهيّ والإطار النظريّ الذي يُعْتَمَدُ عليه عند صياغة الإستراتيجية الأمنيّة العامّة للدّولة، وقد تتطابقان أحياناً في بعض الدّول[1]، لكنّ الأرجح غالبًا أنّ الإستراتيجيّة الأمنيّة هي تطبيق وإسقاط مبادئ العقيدة الأمنية للدّولة على الواقع بنحو تكون فيه هي أداتها لتكريس أفكارها وتصوّراتها عن كيفيّة تحقيق الأمن ومواجهة التهديد.

ولماّ كان الأمن بكافّة أبعاده شرطًا أساسيا لوجود الدّولة وبقائها وإضطلاعها بوظائفها وعاملاً حاسمًا في تحقيق رفاهيّة المجتمع والمواطنين، كانت ومازالت الإستراتيجيّة الأمنيّة على رأس سلّم الأولويات بالنسبة لأيّة حكومةٍ من الحكومات. والإستراتيجيّة الأمنيّة هي فنّ وممارسة العقيدة الأمنيّة، إنّها عبارةٌ عن إطار يستخدم لبيان كيفيّة قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدّولة ومواطنيها، كما يمكن أن تسمّى بـ: "خطّةٍ" أو"سياسةٍ "أو"تصوّر "أو"نظام ."وتضطلع الإستراتيجيّة الأمنيّة بدور آنيّ ومستقبليّ، فهي تحدّد المصالح الجوهريّة الخاصّة بالدّولة وتضع الأسس الإرشاديّة اللاّزمة للتعامل مع التهديدات الحاليّة والمتوقّعة وفرص وقوعها. وعادةً ما تعتبر الإستراتيجيّة الأمنيّة العامّة كلّيةً، أي أشمل من السياسات الأمنيّة الثانويّة والجزئيّة التي تتناول الأمن القوميّ باعتباره يقع ضمن اهتمامات أجهزةٍ محدّدةٍ، مثل تقويم أداء المؤسّسة العسكريّة أو الإستخباراتيّة، أو تحصره في قضايا معيّنةٍ مثل أزمةٍ حدوديةٍ، أو مشكلةٍ إثنيّةٍ، أو أيّ قضيّةٍ أمنيّةٍ تشكّل جزءًا من الأمن القوميّ للدّولة ولا تشمله كلّه. وتسعى الإستراتيجيّة الأمنيّة عادةً إلى الدفاع عن إقليم الدّولة

[1] –أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ،"**قرار البرلمان النمساوي بشأن عقيدة الأمن والدفاع**. اعتبارات عامة" ،جينيف ،مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ،2005 ،ص02

وتفادي كلّ ما هو قادرٌ على إلحاق ضرر بمصالحها الجوهريّة أو تقويض نظام حكومتها بكافّة فروعه عبر سياسات الدفاع، التحالف أو حتّى الحياد[1] ، إلى جانب اضطلاعها بتوفير الأمن للمواطنين وكافّة شرائح الشعب عبر حمايتهم من التهديدات. هذا، وتسعى الإستراتيجيّات الأمنيّة الحديثة عبر استشرافها للمستقبل إلى الحيلولة دون وقوع المخاطر والتهديدات من خلال الإجراءات الوقائيّة.

2/ الإديولوجية الأمنية:

أمّا بالنسبة للأيديولوجية، فإنّها بالأساس تحدّد الأفكار والقيم التي تتبنّاها وتدافع عنها الدّولة في كافّة المجالات بما فيها المجال الأمنيّ، ومن هنا نشأ التقاطع بين الأيديولوجيّة والعقيدة الأمنيّة، فالأيديولوجية مثل العقيدة هي ببساطةٍ" مجموعة من المعتقدات التي تملي على الأفراد المقتنعين بها سلوكًا معيّنًا "لكنّها أوسع منها من حيث أنّها" شموليّة [...] وتتبنّى نظرةً متجانسةً إلى كلّ من الكون والمجتمع ."إذن، يمكن القول أنّ العقيدة الأمنيّة هي إسقاطٌ لمحتوى أيديولوجية الدّولة على المجال الأمنيّ، أي عند تقديم تفسيرٍ للوقائع الأمنيّة وإعطاء معنًى وترابطٍ بين مجموعةٍ من الظواهر الأمنيّة التي تظهر وكأنّها متفرّقةٌ[2].

وتساعد الأيديولوجيّة على التصّرف مع البيئة الأمنيّة بالنظر إلى أنّها تقدّم للفاعلين الأمنيّين علاماتٍ لفهم الوضعيّات التي يوجدون عليها، وتوضّح لهم أيضًا فرص التحرّك داخل هذه الوضعيّات أوإصلاحها[3].

3/ مفهوم العقيدة العسكرية:

تعرف معاجم اللغة العربية كلمة العقيدة أنها: (ما عقد عليه القلب والضمير ويدين بها الإنسان)، أما من حيث الاصطلاح فتعرف العقيدة العسكرية بأنها: (مجموعة القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء

---

[1]– حمزة حسام ،**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**،مذكرة ماجيستير ،(باتنة: جامعة الحاج لخضر ،2012/2011) ،ص60.

[2]– علي شفيق علي العمر ،**العلاقات الدّولية في العصر الحديث مع الإشارة إلى الدور العربي الإفريقي** ،(الرباط ،دار المعرفة ،1990)،ص .121

[3]– المرجع نفسه ،ص 123.

نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحدد بناء واستخدامات القوات في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية[1] وهي بذلك تختلف عن العقيدة القتالية fighting doctrine التي تدل على المستوى العملياتي من العمل العسكري. كما تختلف عن عقيدة القتال combat doctrine الإشارة إلى المستوى التعبوي. ويعرفها قاموس المصطلحات العسكرية بأنها جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية والأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها. حيث يجمع هذا التعريف بين الأطر النظرية والمبادئ والسياسات وبين الأطر الفنية والتقنية التي تتحكم فيها يعرفها المارشال (فاسيليسوكولوفسكلي) بأنها: (النظام المتبع في الدولة الذي يجمع الآراء والأفكار ذات الأساس العلمي التي في المسائل الأساسية الحربية، وهي نتاج تفاعل تاريخي طويل وذلك لتطور الأفكار والآراء في ميدان الدفاع عن الدولة [2] ومن ثمة فإن العقيدة العسكرية تكون عامة للدولة ولا يمكن أن تكون كذلك لجميع الدول، ذلك لاختلاف الاتجاهات المسيطرة والعوامل المعنوية والموارد الاقتصادية لكل دولة.

يعرفها كذلك المرشال الأمريكي (دافيد سي أس تي) بأنه: (المبادئ الأساسية المعتمدة رسميا من قبل الدولة والتي توفر الدليل لمسائل التنظيم والقيادة والسيطرة والاستخدام والإدامة للقوة العسكرية بغية تحقيق الأهداف القومية للدولة[3]، أما صبحي عبد الحميد عرفها بأنها(:مجموعة وجهات النظر العلمية والمعتقدات عن الفن العسكري التي تتبناها الدولة باعتبارها الدليل الأساسي في إدارة شؤونها العسكرية وأعمالها الحربية.)

لكن من حيث المضمون الاصطلاحي دائما يبقى الاستعمال المتداخل لبعض المصطلحات المتقاربة يشكل عائقا عن الفهم الصحيح للعقيدة العسكرية، فنجد أن بعض الدارسين يتحدثون في العقيدة القتالية والعقيدة الأمنية والعقيدة العسكرية كدلالات موحدة لموضوع واحد في حين نجد العقيدة القتالية تكمن في

---

[1]– **العقيدة العسكرية** "متاح على الانترنت على الموقع التالي:

www.albasalh.com/vb/shthread.php?t=881

[2]– فاسيليسوكولوفسكي، **الإستراتجية الحربية من وجهة نظر السوفيات** (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،1968)، ص21 .

[3]– المرجع نفسه، ص 23 .

الجانب العملياتي الهجومي أو الدفاعي أثناء الحرب، في حين أن العمل العسكري في الحقيقة يشمل العمل القتالي أي الحرب والعمل اللوجيستيكي، أما الأمن فهو يشمل العديد من الجوانب كالأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري، وبالتالي يمكن القول أن المفهوم الذي ينبغي تحديده هو أن العقيدة العسكرية تحتوي على العقيدة القتالية والعمل اللوجبستيكي وهي جزء من العقيدة الأمنية الشاملة للدولة.[1]

من خلال التعاريف المقدمة يمكن القول أن العقيدة العسكرية هي (: ذلك التكامل بين الأطر النظرية العلمية والمسلمات السياسية للدولة، وبين الأساليب والتقنيات الفنية المعتمدة في إدارة العمليات العسكرية، حيث تكون خاصة بدولة واحدة أو مجموعة من الدول التي يكون بينها تحالف للوصول إلى نفس الأهداف العسكرية).

[1] سوسن العساف، **العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي** ،ط2 ،(بيروت : الشبكة العربية للأبحاث ،2011)

المبحث الثاني: إيتيمولوجيا التهديدات الأمنية

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التحولات القيمية والهيكلية التي أثرت على العلاقات الدولية بصفة عامة، وعلى مجال الأمن بصفة خاصة بحيث اتسعت دائرة التهديدات الأمنية العسكرية إلى عدة مجالات أخرى جعلت مختلف المفكرين يحاولون البحث في هذا المجال ويحاول إعادة مفهمة الأمن والتهديدات الأمنية وبما يتوافق مع التغيرات الحاصلة في النظام الدولي.

وانطلاقاً من هذا سنحاول في هذا المبحث النظر في مسألة التهديدات الأمنية مبرزين أهم السمات التي يتميز بها.

المطلب الأول: محاولة تحديد مفهمة التهديدات الأمنية.

كغيره من المفاهيم الأخرى يعتبر مفهوم التهديد الأمني من المفاهيم النسبية الذي يتميز بالطابع الحركي، كما يتشابك هذا المفهوم مع عدة مفاهيم تجعله ذات طبيعة معقدة، لذلك لابد أولا من تحديد مفهوم التهديد الأمني وإبراز أهم أوجه الاختلاف بينه وبين مفاهيم أخرى.

فما هي أبرز المفاهيم المستخدمة عند دارسة التهديدات الأمنية المعاصرة ؟

يعتبر مفهوم التهديد الأمني إذ يستخدم في الكثير من الأحيان كتعبير عن تحدي (Challenge) أوخطر(Risk) أومخطر (Dangerous)...، بينما يرى البعض الآخر أن هذا المفهوم يختلف عن المفاهيم الأخرى لذلك لابد من وجود دقة علمية في استعماله.[1]

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في الأطر والمفاهيم**، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد، 19، السنة 2007، ص 10 .

التهديد الأمني.

يقصد بكلمة التهديد من الناحية اللغوية من لفظ "هدد"، ويقصد بها محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن.

1_مفهوم التهديد (Threat):

التهديد هو حالة من القلق اتجاه مجموعة من المشاكل المباشرة، بحيث يقوم على ما يلي

- يرتبط بإدراك صانعي القرار والفاعلين السياسيين.
- يرتبط بمبدأ السببية، بمعنى أن لكل تهديد سبب يحدثه.
- متفاعل ومتداخل، وقد يساهم في ظهور تهديدات أخرى.
- إمكانية تعقد التهديد بسرعة[1].

أما من حيث الاصطلاحي: في السابق كانت التهديدات الأمنية تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة، حيث جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فقط، بل تنشأ أيضاً على الصعيد المحلي الداخلي وتتعدد مستوياته (فردي، إقليمي، جماعي، دولي...)، وهو ما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل الأمر الذي جعل الدول تتوجه إلى التعاون ووضع استراتيجيات ناجعة لمواجهتها[2]، وبالتالي فالتهديد يعبر عن كل عملية تنفذ من طرف وحدة معينة تؤثر على وحدة أخرى بالسلب سواء كان مصدرها من داخل أو خارج الدولة، وبغض النظر عن طبيعتها (اقتصادية، سياسية، ثقافية، بيئية...).

[1] إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: "دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام)، ص 27.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 13

أما من الناحية الإستراتيجية: فيعتبر مرحلة من مراحل تطور السلوك النزاعي حيث تتعارض فيه المصالح والأهداف بشكل كبير وخطير مما يؤدي إلى تطور السلوك النزاعي بين الأطراف من أجل تغيير الوضع القائم لذلك يقصد به "بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر فيها الوصول إلى حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضةً الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر".[1]

في حين يرى "محمد منصر مهنا" في كتابه "العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة" أن التهديد هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأفعال التي تصدر عن وحدة معينة (فرد، جماعة، نظام معين) سواء بالإشارة أو القول أو الفعل من أجل الاستجابة لمطالب أو شروط محددة يسعى الطرف الأول لتحقيقها من قبل الطرف الثاني مع التلويح لاستخدام القوة عند عدم الاستجابة للمطالب كما أن هذه التهديدات تشمل تهديدات ثقافية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية.[2]

ويعتبر التهديد حالة من القلق تنتج لوجود إدراك بإلحاق ضرر معين سواء كان مصدره من داخل أو خارج الدولة، وبغض النظر عن طبيعته وعن مسبباته كما أنه يتميز بالتعقيد والحركية وهو ترجمة للأوضاع الموجودة على أرض الواقع، كما أن تحليله ضمن البيئة المعاصرة يتطلب فهم حقيقي للتحولات الدولية والإقليمية الحاصلة وانعكاساتها على مجال الأمن.

وانطلاقاً من هذه التعريفات سالفة الذكر يمكن استخلاص عدة نقاط تشكل الوعاء الحقيقي الذي يحدد مفهوم التهديد، وتتمثل هذه النقاط فيما يلي:

_ أن مفهوم التهديد مفهوم معقد نسبي يتميز بالطابع الحركي

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ، ص 16.

[2] محمد ناصر مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، (عمان: المكتب الجامعي الحديث ،2006) ،ص 263.

_ لا يقتصر التهديدات الأمنية على الجانب العسكري فقط بل أصبحت مجالية ومتعلقة بالكثير من الفواعل.

_ ضمن العصر المعاصر أصبحت هناك تهديدات أمنية جديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها تتميز بسرعة الانتشار والانتقال من نطاق محلي إلى إقليمي فدوليز.

المطلب الثاني: التهديد الأمني ومفاهيم أخرى مشابهة.

يتداخل ويتشابه مفهوم التهديد مع الكثير من المفاهيم الأخرى المشابهة على النحو الذي يخلق شبكة معقدة من المفاهيم التي تتدرج كلها ضمن الأمن مثل: التحدي والمخطر والخطر والدفاع ...، لذلك لابد من إدراك أوجه الاختلاف بين مفهوم التهديد والمفاهيم الأخرى، وهو ما سيتضمنه العنصر التالي:

التهديد والتحدي (threat and challenge): اشتقت كلمة "تحدي" من الناحية اللغوية من اللفظ "تحدى"، حيث يقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء، ويقابل التحدي في اللغة العربية "رد فعل" أما في اللغة الإنجليزية فتقابله كلمة (Challenge).[1]

من حيث الدلالة الاصطلاحية: فإن المتفق عليه أن مصطلح "التحدي" يقصد به " المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"، وبمعنى أدق فإن التحدي نتاج لنظرة مستقبلية حول شيء قد يؤدي بالإضرار بالأمن العام سواء كان ذلك على المدى المتوسط أو البعيد، ويشير العديد من المفكرين أنه كثيراً ما تتخذ التحديات صور تدخل ضمن الأمن الناعم (Soflt Security)[2]

[1]– محمد حافظ الرهوان، **التخطيطٌ لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب** (مصر: الحياة للنشر والتوزيع، د ت) ص . 12

[2] -Ulrich Beck، **La Société du Risque: Sur la voie d'une autre modernité** (Paris: Editions Flammarion، 2001) ،p.56

بحيث يؤثر على الأمن الوطني في المستقبل، أما التهديد فيكون صلب (Hard) آني ومباشر يؤثر مباشرةً على الأمن الوطني كما يمكن توقعه ومجابهته[1].

وبالتالي فإن كل تحدي هو تهديد مستقبلي سواء كان ذلك في المستقبل المنظور أو غير المنظور.

التهديد والخطر (threat and risk):

عرف قاموس Le Petite Robert "**الخطر**" **Le risque** على أنه كل فهل مهدد يُحتمل وقوعه ولإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته[2]، أما في اللغة العربية عندما نقول عن شيء خطر بمعنى أنه يحمل ضرر ويعتبره مختلف المفكرين على أنه خاصية تدل على شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي ويرى "**ألريش بيك**" **Ulrich Beck** في كتابه "**مجتمع الأخطار**" **La Société du Risque** أن الخطر هو عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية لكنه مرحلة ابتدائية من التهديد يمكن احتواءه إن لم يتفاقم، ويرى "بيك" أن الأخطار استفحلت وتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي وتزايد تأثيرات العولمة ضمن البيئة العالمية المعاصرة[3].

وبالتالي فإن الخطر مرحلة ابتدائية من التهديد يمكن احتواءه إن لم يتفاقم وهو مرتبط بمدى قدرة الفاعل على مواجهته ذلك.

التهديد والتحدي:

هذه الأخيرة تعرف حسب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة بـ: مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته –دراسة نظرية في المفاهيم والأطر– على أنها المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها،وتشكل حجر عثر أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية

[1] Ulrich,op cit ،p.57.
[2]- **Le Petite Robert: Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la Langue Française** ،"(Paris : édition firmin – didol،1979)،p1720.
[3]-Livier Nay"،**Le xique de Science politique vie et Institutions politiques**، "(Toulous :Europe Media Duplication SAS،2008)، p 482.

والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها[1]، وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي، ودون الوصول إلي مستوى التهديد.

المطلب الثالث: أنواع التهديدات الأمنية:

اختلفت المعايير المستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية حيث يركز بعض الباحثين على معيار المجال (Field) ومنهم من استخدم المعيار الجغرافي (Geographical)، ومنهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار التماثل (Similarty) والتأثير (Influence).

التهديدات السياسية:

تتمثل في غياب نظام سياسي يتميز بالقبول العام الداخلي والخارجي متماسك ومتجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب شبه تام لمؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد[2]. ولقد أشار باري بوزان إلى أن التهديدات السياسية في القرن العشرين كانت تنبع من المعركة الكبرى للأفكار والمعلومات والتقاليد الكامنة وراء تبرير الفوضى الدولية كالإيديولوجيات المتصارعة والمتناقضة على مسرح العلاقات الدولية كالفاشية والنازية والشيوعية، لكن مع بدايات نهايته برزت الأصولية الإسلامية.[3]

التهديدات الاقتصادية:

ينتج هذا النوع من التهديد نتيجة لعدم وجود توزيع عادل للثروة وضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية في ظل القوة التأثيرية للشركات المتعددة الجنسيات (MNC)

---

[1]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 27.

[2]– إلياس أبو جودة ،"**الأمن البشري وسيادة الدول**"،(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2008) ،ص 29.

[3]– عامر مصباح ،" **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**" ،(القاهرة: دار الكتاب ،2010) ،ص37.

والمؤسسات الدولية الاقتصادية المحركة للاقتصاد الدولي (IMF، IB،WTO) التي جعلت الدول الفقيرة أقل استقرارًا من خلال سياسات المشروطية والديون[1].

التهديدات الاجتماعية والثقافية:

تتجلَّى هذه التهديدات في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى ويتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر إضافةً إلى الاختراق الثقافي نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت عضوياً بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا وجعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى اللامحدود وتزايد الحركات الأصولية المتطرفة التي أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على السلام.[2]

التهديدات البيئية:

تعتبر البيئة ذلك الحيز (المحيط) الذي نعيش فيه بحيث تتكون من يابسة وماء وهواء وهي مستوى أمني ذات طابع أفقي كوني غير محدود جغرافياً، بحيث يعتبر الإنسان المهدد الأول للبيئة والمتضرر منها، وتشمل هذه التهديدات التي ينتجها التلوث والاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون، ظاهرة التصحُّر، ظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي، ظاهرة الأخطار الحمضية المهلكة للتربة والآثار، مشكلة النفايات الصناعية المشعّة والكيماويّة وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات، تلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات، تلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات والاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجدِّدة (نفط، فحم حجري، غاز طبيعي وصخري...) وفي ذات السياق فإن الدول الصناعية المتقدمة

[1] – عامر مصباح، مرجع سابق، ص 52.

[2] – جوزيف ناي وجون د دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، (ترجمة: محمد الشريف الطرح، القاهرة، العبيكان، 2002)، ص 126

والصاعدة تتحمل المسؤولية الكبيرة في تدمير البيئة نتيجة للنشاطات الصناعية بالرغم من محاولاتها العديدة في أمننة النظام الإيكولوجي[1].

كما تتنوع توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية، فمنهم من يرى أن الأنواع الرئيسية للتهديدات هي:

1_تهديد الهجوم العسكري.

2_تهديد النطاق الإجرامي.

3_تهديد بقاء الانيان ورفاهيته مثل الجوع والمرض المميت والتدهور البيئي،التي تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل، ويمكن النظر الى تهديد النشاط الإرهابي أما كنشاط إجرامي، وأما كفئة في حد ذاتها.[2]

كما تختلف درجة التهديد وصوره ومن هنا يمكن تقسيم التهديدات إلى الأنواع التالية:

1_ **التهديدات الفعلية:** وهو تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

2_**التهديد المحتمل:** هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها الى مرحلة استخدام القوة لحل النزاع.

3_**التهديدات الكامنة:** هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

4- **التهديدات المتصورة:** هي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر في المرحلة الآتية.[3]

---

[1] – إلياس أبو جودة ،مرجع سابق ، ص ص 24-34.

[2] – معهد متركهولم لأبحاث السلام الدولي ،**التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي** ،**(د م ن ،د د ن ،2003)** ،ص445.

[3] – لندة عمروم ،**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** ،(عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع) ،ص32.

المبحث الثالث: موقع الجزائر ضمن الدوائر الأمنية.

يعود ضعف الدائرة الأمنية العربية إلى غياب الإجماع العربي حول مقاربة أمنية أو إدراك مُوحَّد للتهديدات وإعتماد المفاهيم الصادرة عن القوى الكبرى الغربية التي تعكس تصوّراتهم لمقاربات لا تخدم إلا مصالحهم، إلى جانب غياب ثقافة أمنية عربية بسبب التركيز على الأمن القطري وأولوية الداخلي والذي غالبًا ما يُمثل أمن الدولة أو أمن النظام وإغفال أهمية الأمن الإقليمي أو القومي العربي ككل، لذا تميَّز الأمن القومي العربي بالتجزئة أي مجموعة أمون (أمن+أمن+...)، والضعف بسبب هشاشة البنيان الدولي والمؤسساتي، توظيف الدولة لموضوع الأمن القومي لخدمة مصالحها، الرغبة في التحالف مع الأطراف الغربية ما يزيد من انكشاف الدول العربية أمام القوى الخارجية.[1] وبالرغم من أن فكرة التكتل وإنشاء فضاء للتعاون الأمني (بالمفهوم الموسع للأمن) كانت عربية مع نشأة جامعة هذه الدول في 22 مارس 1945 لتعزيز التنسيق والتعاون السياسي، الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي، البشري والأمني، والتوَّسط في حل النزاعات التي قد تنشأ بين دولها أو أحد دولها وطرف خارجي، وذلك حتى قبل نشأة الأمم المتحدَّة، ومع أن الهدف الأسمى كان يرتكز على تعميق وترسيخ التعاون العربي المشترك (تسهيل التبادل التجاري، إنشاء مؤسسات عربية للإنماء الاقتصادي، الدفاع العربي المشترك،...)، إلا أنها أخفقت في تحقيق التكامل الإقليمي العربي، حيث بقيت مجرد تنظيم يُرَوِّج لقومية عربية مُوَحَّدة وتوحيد مواقف الدول الأعضاء بخصوص القضايا ذات الإهتمام المشترك وإختزال الأمن القومي العربي في الصراع العربي–الإسرائيلي مع إغفال قضايا ذات أولوية وثقل في تحقيق الأمن العربي القومي بكل أبعاده، مضامينه ومعطياته، الأمر الذي أدَّى إلى إتجاه الدول العربية إلى الإنخراط في المشاريع الإقليمية والدولية بعد الشرخ الذي قسم الصف العربي والهزَّات التي تعرضت لها المنطقة العربية منذ خروج مصر عن الصف العربي بسبب إتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل إلى أزمة الخليج وغزو العراق للكويت سنة 1990، ثم احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة سنة

[1]– عبد النور بن عنتر، **محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، شؤون عربية**، العدد 133، ربيع 2008، ص ص 73–74.

2003، وما عرفته ولا تزال الدول العربية وصولا إلى موجة الحراك الشعبي وثورات التغيير والتي لا تزال تُبرِز التصوّر المنفرد للأمن العربي في ظِل معطيات جِدُ مغايرة للتصور الأطلسي أو الأوروبي لأمن هذه الجماعات في بيئة الألفية الثالثة.[1]

والجزائر على غرار هذه الدول العربية وبالرغم من إنتماءاتها للعديد من الدوائر (الأمنية–التعاونية) جامعة الدول العربية (منذ استقلالها في 16 أوت 1962)، منظمة المجتمع الإسلامي (والإتحاد البرلماني لدول منظمة المؤتمر الإسلامي)، منظمة الوحدة الإفريقية "الإتحاد الإفريقي حاليا"، إتحاد المغرب العربي، ثم ضمن الترتيبات الأوروبية والأطلسية (الشراكة الأورو–متوسطية، جماعة 5+5، سياسة الجوار الأوروبية، المنتدى المتوسطي، الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA)، وإعتبارها ضمن هذه الأخيرة دولة ذات ثِقَل في معادلة التعاون الأمني أو"الدولة المحورية"، فإنَّ دورها في تفعيل الدائرة العربية لا يزال يرتبط بإنتماءاتها المغاربية، المتوسطية والإفريقية خاصَّة بعد العودة التدريجية للدبلوماسية الجزائرية بعد الأزمة الداخلية الجزائرية في التسعينيات من القرن الماضي والمعطيات الجديدة للبيئة الدولية بعد نظام الثنائية وبداية القرن الجديد.[2]

المطلب الأول: الدائرة المغاربية.

فمن خلال الدائرة المغاربية عمِلَت الجزائر وحتى قبل إستقلالها على تجسيد فكرة الإتحاد المغاربي، فمن التمثيل من خلال جبهة التحرير الوطني الجزائرية في مؤتمر الأحزاب بمدينة طنجة سنة 1958، إلى تبلور فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي بعد إستقلال الجزائر وإنشاء اللجنة الإستشارية للمغرب العربي سنة 1964 بهدف تنشيط الروابط الإقتصادية بين دول المغرب العربي، فمعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر سنة 1974، إلى معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، ثم إجتماع قادة المغرب

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 75.

[2]– المرجع نفسه، ص76.

العربي بزرالدة في الجزائر سنة 1988[1] وإصدار البيان الذي أوضح رغبتهم في إقامة الإتحاد المغاربي الذي أعلن سنة 1989 بمدينة مراكش بالمغرب بين كل من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، وذلك وفقا لمبادئ وأهداف:

توثيق أواصر الأُخوَّة بين الدول والشعوب، تحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها، المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين دول الاتحاد ضمن سياسة مشتركة في مختلف الميادين لتحقيق إقامة تعاون دبلوماسي وثيق يقوم على أساس الحوار لضمان إستقلال كل دولة من دول الإتحاد، تحقيق التنمية بكل أبعادها السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، ... من خلال تدابير ومشروعات مشتركة وبرامج عامة وهادفة، إلى جانب الحفاظ على القيَم الروحية والخُلُقية المستمدة من التعاليم الإسلامية وخصوصية الهوية القومية العربية. وبالرغم من المُعيقات التي أدَّت إلى جمود هذه المبادرة منذ سنة 1995 بسبب غياب الإرادة السياسية الجادة لتجسيد آمال الشعوب المغاربية في الاتحاد، الخلافات والتأزم بين قادة الأقطار المغاربية والإنفراد في إتخاذ القرارات في بعض القضايا الإقليمية والتي غالبا ما لا تَخدِم مصالح الإتحاد السياسية والاقتصادية إضافة إلى الخلافات المزمنة بين الدولتين المؤثرتين فيه الجزائر–المغرب حول قضية الصحراء الغربية، الخلاف الحدودي، السياسات المنتهجة في كل من الدولتين،... بالرغم من هذه المعطيات وهذا الجمود تتبنَّى الجزائر مقاربة لإعادة تفعيل العمل المغاربي المشترك تعطي الأولوية إلى ثلاثة جوانب كبرى: السياسة، الاقتصاد والأمن[2] وتهدف إلى إعادة تفعيل العمل المغاربي في إطار متدرج وبراغماتي، العمل على إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية، وإيلاء أهمية كبرى للمسألة الأمنية من خلال "مواقف مُوحَّدة وإستراتيجية مشتركة" على المستويات الثنائية أو المتعددة الأطراف للتصدي للمخاطر التي

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ، ص 77.

[2]– عبد القادر مساهل ،"**المقاربة الجزائرية لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي**" ،جريدة المساء ،17 فبراير 2014 ،في: http://ar.algerie360.com.

تهدد الأمن والاستقرار وسلامة الدول المغاربية كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات، الهجرة غير الشرعية، ... إن البُعد العربي في سياسة الجزائر المغاربية يندرج ضمن الاتجاه الأفقي الجزائر–آسيا–إفريقيا ومع أن هذا المحور للتقارب والتعاون يمثل منظورًا مستقبليا مقارنةً بالاتجاه العمودي الجزائر–أوروبا–إفريقيا الأقرب إلى التحقيق بسبب التقارب الجغرافي وحجم التبادلات التجارية والتعاملات بين الجزائر ودول الضفة الشمالية خصوصًا، فإنَّ اكتمال البناء الأمني المغاربي الذي يُشكِّل الجزء الغربي من العالم العربي قد يُكوّن حلقة مهمة ضمن الدائرة الأمنية العربية وفرعًا من المركب الأمني الإقليمي جنوب المتوسط.[1]

المطلب االثاني: الدائرة المتوسطية:

بالرغم من أن حوض البحر الأبيض المتوسط شكَّل ولا يزال الحيِّز الأمني الذي يجب أن تخضع حدوده لمعايير المراقبة المشتركة بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة الجنوبية (العربية) بالنسبة للجزائر التي دعت منذ توقيع التعاون مع المجموعة الأوروبية سنة 1976 إلى ضرورة إيجاد سُبل الحوار والتعاون من أجل تسوية مظاهر اللا استقرار فيه، فإنَّ الدائرة المتوسطية لم تأخذ حيّزًا ضمن السياسة الأمنية والخارجية للجزائر إلاَّ مع تسعينات القرن الماضي حيث كان الإهتمام مُنصبًا على الأطر الجيوسياسية العربية، المغاربية والإفريقية على مدى قرابة الثلاثة عقود 1962–1989[2] وفي ظل الطابع المُغاير لبيئة ما بعد الحرب الباردة إنفتحت الجزائر على المبادرات والترتيبات الأمنية التعاونية الأورو–متوسطية وكانت البداية بإنضمامها إلى مجموعة 5+5 سنة 1990 التي إحتضنت إجتماعها الثاني سنة 1991، إلا أن النشاط الخارجي تجمَّد بسبب موجة الإضطرابات، التطرف والعنف والدبلوماسية الجزائرية تراجعت بسبب التركيز على الوضع الأمني الداخلي والجهود المبذولة لإقناع المجتمع الدولي بمخاطر الإرهاب كظاهرة عابرة

[1] عبد القادر مساهل،مرجع سابق.

[2]-Aomar Baghzouz، Place et Rôle de l’Algérie dans l’architecture de sécurité en Méditerranée، Séminaire Internationale : « l’Algérie et la sécurité dans la Méditerranée : réalité et perspectives »، Université Mentouri Constantine، 29-30 Avril 2008، p.45.

للحدود وضرورة مواجهتها جماعيًا، وجاء دستور 1996 ليُحدِّد ترتيب الدوائر التي تنتمي إليها الجزائر كدولة مسلمة، وجزء من المغرب الكبير، دولة عربية، متوسطية وإفريقية.[1] عملت الجزائر على ترسيخ هويتها المتوسطية لكن ضمن إمتداداتها المغاربية والعربية ورفضها لأية محاولة لعسكرة المتوسط سواءًا من قِبَل المجموعة الأوروبية أو المجموعة الأطلسية (وذلك من خلال موقفها من إنشاء قوات اوروفور، اوروميفور سنة 1996)، وقد حاولت توضيح تصوّرها لمقاربة شاملة للأمن والإستقرار في المتوسط وإقناع الشركاء بضرورة تبنّي مشروع ميثاق أورو–متوسطي للإستقرار لكن ذلك إصطدم بالرفض الإسرائيلي–المغربي، إلا أن موقف الجزائر الأمني تعزَّز بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أكَّدت هذا التصوّر، بعد إنضمامها في ظل دبلوماسية مختلفة أسقطت التحفظات الجزائرية إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي سنة 2000، ومع إجماع المجتمع الدولي حول عالمية وخطورة ظاهرة الإرهاب بعد 11 سبتمبر عمِلت الجزائر من خلال نشاطها الخارجي على إثبات عدالة كفاحها ضد الإرهاب وإبراز النموذج الجزائري في مواجهته كتهديد/تحدي عابر للحدود، كما وَسعَّت من دائرتها المتوسطية وانضمَّت إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة2002، وحصلت كمُصدّر ومُموّل أول لأوروبا بالمحروقات على اعتراف أوروبي بدورها كفاعل محوري في الحوار الاستراتيجي–الأمني في المتوسط سنة 2006 على هامش توقيع الإتفاق الطاقوي الجزائري–الأوروبي[2]. إنَّ هذا المنظور الأوروبي لإعتبار الجزائر ذات عمق استراتيجي مهّم بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية الأورو–متوسطية يُخوِّلها لعب دور أكثر فاعلية في المنطقة العربية خاصة وأن معظم إنْ لم نَقُل كل الترتيبات الأوروبية فيها تبنَّت بُعد الصراع العربي–الإسرائيلي كعامل للتوتر ما جعل هذه المبادرات تصطدم بمسار التسوّية السلمية لهذا الصراع وما إنجرَّ عنه من تقليص للإهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط العربي تماما

[1]– دستور 1996 ،ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1996.

[2]-Aomar Baghzouz، op.cit، p.59.

(باستثناء إسرائيل) والتركيز على غربه فقط ما قد يُجسِّد على المدى البعيد تجزئة أكبر للعالم العربي ضمن:[1] دائرة الدول العربية المحاذية للمتوسط المُقرَّبة من أوروبا، الدائرة المغاربية التي تربطها بأوروبا الجنوبية مصالح مشتركة، الدائرة الخليجية التي تتميز بخصوصيتها النفطية والتسويقية والدائرة المُهمَّشة والتي تضّم السودان، اليمن والعراق،...لذا على الجزائر توخِّي الحذر من فخ "الدولة المحورية" والشريك الاستراتيجي والمميَّز" في إطار المشاريع المتوسطية التي لا تتعامل مع الدول العربية كمجموعة قائمة (عالم عربي) أو حتى مجموعات فرعية ممكنة (اتحاد مغاربي، شرق أوسط، مجموعة خليجية) بل ضمن مسارات ثنائية وشراكة لا تتم في إطار النِديَّة بل المشروطية بين طرف مُوحَّد (إتحاد أوروبي) قوي وذو ثِقل تفاوضي وطرف عربي ضعيف، مجزَّأ ودول منفردة، هذا إلى جانب مخاطر الإحتواء في إطار الحوار المتوسطي للحلف والذي إمتَّد من منطقة الشرق الأوسط–شمال إفريقيا ليشمل دولا خليجية خاصَّة وأنَّ تزامن إطلاق هذا الحوار مع مبادرات الحوارات الأوروبية يدخل أساسًا ضمن التنافس الأوروبي–الأمريكي حول اقتسام مناطق النفوذ في العالم العربي وتبادل الأدوار لتطبيع وجود إسرائيل داخل المنطقة العربية دون قيد أو شرط وضمان المصالح الغربية بتأمين الممرَّات المائية، موارد الطاقة والثروات.[2]

المطلب الثالث: الدائرة الإفريقية،

وتُمثِّل الدائرة الإفريقية إهتمام الجزائر بعمقها الإفريقي خاصَّة وهي تُدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، لذا تُفسِّر المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي تحرُّك دبلوماسيتها في هذا الفضاء الجيوسياسي المرتبط بالعديد من المعضلات الأمنية والمتمثلة أساسا في صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة، ضعف الهوية وتنامي الصراعات الاثنية، ضعف الأداء السياسي وكثرة

[1]– جاسم محمد زكريا ،**أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية** ،(الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق ،جامعة منتوري قسنطينة ،29–30 أفريل 2008)،ص 137.

[2]– المرجع نفسه، ص 138.

الانقلابات (خاصة مالي، النيجر وموريتانيا)، هشاشة البُنى الإقتصادية وإنتشار جميع أشكال الجريمة ما يُشكِّل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر[1] هكذا تربط هذه المقاربة أي تحرُّك للدبلوماسية الجزائرية بالمعايير القانونية في حالات الإستقرار أو حالة التأزُّم في العلاقات مع الجوار حيث تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات في التعاطي السياسي مع القضايا ذات الإهتمام المشترك والتي تتطلب كلفة إقتصادية وسياسية ضمانا للإستقرار[2] وقد نجحت الجزائر في إدارة بعض الأزمات تجنُّبا للتمزُّق من خلال تعزيز سُبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي للوقاية وفض النزاعات في القارة الإفريقية كالنزاع بين الحكومة المالية والطوارق ليمثل إتفاق الجزائر المُبرم في جويلية 2006 لإحلال السِلم والتنمية في إقليم كيدال دليلاً على إهتمام الدبلوماسية الجزائرية بقضايا منطقة الساحل كنطاق أمني ومنطقة حيوية، كما أنَّ قناعة الجزائر بضرورة "التحرك الجماعي" ضمن المجموعة الإفريقية يمتَّد إلى الدائرة العربية خاصة وأنَّ الدول العربية تتقاطع في الدوائر المغاربية، الجنوب متوسطية والإفريقية، وذلك بتشجيع التقارب العربي الإفريقي وبناء العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين والذي لا يمكن تحقيقه إلاَّ من خلال إستكمال البناء المؤسساتي العربي والإفريقي (من خلال إنشاء برلمان، مجلس للسلام والأمن، محكمة عدل...)، إصلاح منظومة العمل العربي المشترك ودعم مسار الإندماج ضمن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا،... على غرار التكامل والتعاون الأوروبي.[3]

[1]– عربي بومدين، **أزمة شمالي مالي والمقاربة الجزائرية** ،الحوار المتمدن،العدد 3893 ،27 أكتوبر 2012، في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329943.

[2]– بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطوّرات الأمنية في الساحل الإفريقي**، (مركز الجزيرة للدراسات: يونيو 2012)، ص 6.

[3]– المرجع نفسه، ص7.

الفصل الثاني:

المقاربات

النظرية لمعالجة الموضوع.

الفصل الثاني: المقاربات النظرية لمعالجة الموضوع.

لقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، باعتبار أن القضايا الأمنية هي من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول فإن تحديد المفاهيم المرتبطة بها هو أهم إنجاز يمكن من خلاله تخفيف شدة التوترات التي يشهدها الوضع الدولي، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه وهذا الإختلاف نابع من إجتهادات الدارسين والباحثين في الدراسات الأمنية وهذا من خلال إسهامات المنظرين في البيئة الأمنية أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، أين أفرزت نتائج هذه الحرب جملة من الأطروحات الأكاديمية في الدراسات الأمنية من أجل ترتيب البيئة الأمنية، فسنحاول في هذا المبحث دراسة أهم النظريات التقليدية أو كمايسميها البعض من الباحثين بالتفسيرية.

المبحث الأول: المقاربات الأمنية التقليدية –الوضعية– لفهم التهديدات الأمنية.

إن طبيعة الموضوع محل البحث تفرض منا الإفادة بالإسهامات النظرية التي عالجت الموضوع وبالتالي فالإطار النظري يعتبر محورمهم لأي باحث في حقل الدراسات السياسية حيث تعتبر إسهامات النظريات التقليدية فعالة وذات وزن وثقل في الجانب الأمني.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الأمنية.

تتضمن الواقعية أوالإتجاه الواقعي في تحليل الظواهر الدولية في العلاقات الدولية جملة من الإفتراضات بدءا بأن العلاقات الدولية مجرد صراع تسعى فيه كل دولة للحفاظ على أمنها وبقائها في ظل بيئة عدائية تصارعية. فالبيئة الدولية بالنسبة للواقعيين هي بيئة فوضوية تتسم بالتشابك وتضارب المصالح لا يوجد فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوق الوطنية التي يمكن للدول الإحتكام إليها وبالتالي تسعى كل دولة للزيادة في أمنها بشكل منفرد عبر إمتلاك وسائل القوة والقهر تعتبر القوة والقدرة والتأثير والترهيب العناصر الأساسية لقيام الدولة والحفاظ على أمنها، ولذلك نرى أن الواقعيين يميلون إلى تبني سياسة القوة التي لا تعير إهتماما للإعتبارات الأخلاقية في صياغة الأجندة السياسية الخارجية لأن الأمر يتعلق بالصراع من أجل البقاء كون الإعتماد الذاتي هو السبيل الوحيد لضمان إستمرارية الدولة [1].

فيمكن تقفي آثار الإتجاه الواقعي بالعودة لكتابات المفكر الإستراتيجي الصيني "**سان تزو**" في كتابه "فن الحرب" في القرن 5 ق.م ويأتي بعده المفكر الإغريقي "**توسيديس**" والذي عاش معه في نفس القرن الذي ربط مفهوم الأمن بالقوة وقال:

(القوي يفعل مايستطيع القيام به أما الضعيف فيتحمل مشقة القيام بما يملى عليه).

غير أن أكبر أثر في الواقعية كان من إسهامات المفكر الإيطالي "**نيكولا ميكيافيلي**"الذ يعتبرالمرجع الأساسي لقيام هذا الفكر من خلال أطروحته "الأمير"من خلال مبدأ عزل أي عمل سياسي عن المضمون

[1] نادية محمود مصطفى، **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد82، أكتوبر 1985، ص 137.

الأخلاقي كون الأخلاق هي التي تعرقل الأهداف والغايات مجسدا مبدأ الغاية تبرر الوسيلة وهي جوهر النصائح التي همس بها للأمير بكيفية الإستيلاء على السلطة والحفاظ عليها، وبعد فكرة الأمير الذي جسد فكرة اللاأخلاق في السياسة لتحقيق الأمن والقوة. إضافة إلى ما جاء به المفكر"توماس هوبز"بعده بقرن الذي تعتبر أطروحاته من أبرز الإسهامات التي أثرت النقاش الأكاديمي داخل المدرسة الواقعية، حيث كتب هوبز كتاب "الوحش" سنة 1651 وإليه يعود الفضل في صقل التصور الرئيسي للواقعيين من خلال تصوره لحالة الفوضى والطبيعة والفطرة التي تعتبر من طبيعة الإنسان قبل فكرة العقد الإجتماعي خاصة تصور هوبز للعلاقات الإنسانية في تلك المرحلة التي إتسمت بالفوضى والإضطرابات والخوف وحروب الكل ضد الكل من أجل البقاء كون الفوضى هي السمة الأساسية التي تتفاعل فيها الدول ولذلك فإن صانعي القرار مدعوون لأخذ بعين الإعتبار المصلحة العليا للدولة وإدارة أمنها كمعيار أساسي وقاعدة لايمكن الرجوع إليها[1] .

لقد إكتسبت الواقعية قدرة تفسيرية وقوة تأثيرية كبيرة داخل الأوساط الأكاديمية خاصة في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية بدءا بكتابات المنظر"**هانس مورغانثو**"سنة 1948 في كتابه "**السياسة بين الأمم: صراع السلطة والسلم**"، بعد نهاية مرحلة عرفت بالدمار والخراب.[2]

حيث ظل ولفترة طويلة هذا الكتاب المعيار المسلم به مرجعا أساسيا يقتدون به المفكرون والقادة السياسيين كون أطروحته كانت أكثر إنسجاما للواقع الدولي في تلك الفترة من جهة وخادمة للمصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية كبداية فترة تاريخية مهمة في مسار الولايات المتحدة الأمريكية[3].

يفترض "**مورغانثو**" نفسه في موقع رجل الدولة الذي تعترضه بعض المشاكل في السياسة الخارجية في ظل ظروف معينة، ومن ثم يتساءل حول البدائل المنطقية المتاحة أمامه من خلال طرحه التساؤل الأبرز ماهو البديل الذي سيختاره، وبناءا على ذلك تصنع إستراتيجيات الدولة وفق العقلانية والرشادة بعد تحليل

[1] أحمد يوسف أحمد، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1985)، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص11.

[3] أمين شعبان أمين عبد النبي، **إتجاهات تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العربية**،(محاضرة منشورة في قسم العلوم السياسية، جامعة أسيوط نمودجا كلية التجارة، مصر، يوليو2006)، ص 14.

التكاليف المتاحة واستعمال ورقة المصلحة العليا ومنطق القوة والعوائد المتعلقة بكل الخيارات المتاحة كما يضيف الباحث "**بول ويليامز** أن النظرية الواقعية تسعى لزيادة القدرة والقوة وهذا في الكتاب الذي نشره تحت عنوان "**مقدمة في الدراسات الأمنية**" في عنوانه الأصلي باللغة الإنجليزية **An Introudiction . Security Studies**

ونستطيع أن نجمل الواقعية التقليدية للأمن فيمايلي:

ترتبط بصفة قوية بالفكر الهوبزي، الذي يرى بأن الإنسان في حالة الطبيعة كان يعيش في حرب مستمرة، في غياب كائن قوي ذات سيادةعليا قادر على تحقيق أمنه. لقد إستمد هذا التوجه من ميكيافيلي الذي نصح الأمير وأكد له بأن الإعتبارات الأخلاقية لا تحقق القوة، وأن مصلحة الدولة هي الغاية العليا وبالتالي يمكن القول بأن الدولة التي صورها توماس هوبز في عصره هي الدولة التي تشكلت في النظام الدولي اليوم.[1]

- من زاوية الواقعيين تعتبر الدولة الفاعل الأساسي والعقلاني الوحيد من خلال تطلعها لإكتساب أكبر قدر ممكن من الأمن بإستنادها للديبلوماسية والقوة العسكرية وكلاهما يحققا المصلحة العليا والقومية للدولة.

-العامل الأساسي في استقرار النظام الدولي ككل هو "ميزان القوى" في ظل الحالة المستمرة للتوتروالحروب والتنافسية.[2]

فقد إحتلت الواقعية مكانة خاصة لدى الباحثين والدارسين وحتى صناع القرار إبان فترة الحرب الباردة كونه تبلورت خلال البدايات الأولى للحرب الباردة، وباعتقاد مورغانثو وراينولد نايبور بأن الدول مثلها مثل البشر تملك رغبة فطرية في السيطرة على الأخرين لكسب أمنها وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، من هذا المنطلق أبرزمورغانثو فضائل نظام توازن القوى الدولية أي نظام متعدد الأقطاب لنظام أمني عالمي.[3]

[1] أمين شعبان أمين عبد النبي،مرجع سابق، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص16.

[3] المرجع نفسه، ص18.

1/الأمن بين الدفاعية والهجومية.

كانت هيمنة النظرة الواقعية على الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية لفترة طويلة جعلت مفاهيمه عن الحياة الدولية وعن الأمن يمثل الهدف الأسمى للدول كفواعل أساسية في المنظومة الدولية حيث كانت الواقعية الأكثر تحمسا للدفاع عن فكرة الأمن من صميم إهتمامات وصلاحيات الدولة دون سواها مما جعلها تتبنى موقفا ضيقا يرتكز على مفهوم الأمن الوطني الذي يرى في الدولة وحدة أساسية للتحليل مع حصر مفهوم التهديد في بعده العسكري الصلب والخارجي أي التهديد الخارجي.

لكن مند أن نشر "**كينيث والتز**"عام 1979كتاب "نظرية السياسة الدولية"إحتلت الواقعية البنيوية أو النظرية النيوواقعية كما يحلو للبعض تسميتها موقعا متميزا ومحترما ضمن أدبيات التحليل في السياسة الدولية من زاوية تفاؤلية عكس الكلاسيكين حيث تعزز هذا التفاؤل بظهور الأدبيات حول مفهوم العلاقات عبر الوطنية والأطروحات التي قدمتها الوظيفية من خلال مبدأ الإعتماد المتبادل.[1]

حيث يقوم "**كينيث والتز**"بانتقاد الواقعيين على أمثال **مورغانثو** و**ريمون أرون** و**ستانلي هوفمان** بإبعاد السياسة الداخلية في نظرياتهم عن الصراع، أماهو فيسعى في تفسير السياسة الداخلية بالنظريات الإختزالية ويعتقد"والتز"أن نظريته يمكن إثباتها أونفيها بإعتبارها أكثر قوة وعلمية من أعمال الموجة الأولى للواقعية.

لقد حاول منظري الواقعية الجديدة من البداية التأسيس لمفهوم جديد للقوة من خلال الفصل النسبي بين مفهومي القوة والمقدرة حيث تشير القدرة إلى مجموع القوة بمختلف عواملها الطبيعية والإقتصادية والسياسية والإيديولوجية وليس العسكرية فقط كما يقر الواقعيون التقليديون الذين يقرون بعلاقة قوية بين مفهومي القوة والمقدرة والسياسة[2]، وبأن نظريتهم كانت عاجزة عن مواكبة التطورات الجديدة في الساحة الدولية، وباتت مسألة إحداث تعديلات في الآليات التفسيرية ضرورة ملحة لإنقاد النموذج، لذلك وكردة فعل على الصعود

[1] أمين شعبان أمين عبد النبي،مرجع سابق، ص20.

[2] Stefano Guzzini , Power in International Relations(Concept formation between conceptual analysis and conceptual history) paper presented at the annual convention of the international studies association in copenhagen , March 2002, p 23 .

المتزايد للأدبيات الوطنية والتراجع المستمر للنمودج الواقعي بدأ "كينيث والتز"مغامرته الجديدة في التنظير خاصة بعدما شهدت السبعينات مجموعة من التطورات الهامة في النظام الدولي أين بدأ الإنفراج في علاقات الغرب مع الشرق السوفياتي[1]، وعلى الصعيد الإقتصادي إنهيار نظام "بروتون والدز"النقدي الدولي كما حدث إرتفاع هائل في الأسعار العالمية للبترول كل هذه التطورات أدت إلى ظهور صياغة جديدة للواقعية بزعامة والتزحيث إنتقد هذا الإتجاه أطروحات الواقعية التقليدية التي نتج هناك تصورين:

التصور الأول: يرى بأن الواقعية الجديدة هي إعادة لتكييف لمفاهيم تقليدية.

التصور الثاني: تعتبر الواقعية الجديدة هي ردة فعل على المفاهيم الفضفاضة فالواقعية البنيوية لم تستغني عن الدولة كفاعل بارز لكنها أعطت تبريرات علمية وأكاديمية بأن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، حيث أقر الواقعيون الجد بدورالمؤسسات في التأثير على إقتصادات الدول.[2]

2/ الواقعية الجديدة والمأزق الأمني:

تعتبر المعظلة الأمنية نقطة بداية التحليل والبناء المعرفي للنظرية الأمنية الواقعية، إذ ظهر مصطلح المعضلة الأمنية أول مرة في مقال للكاتب "جون هارتز"في موضوع حول العلاقة التناقضية بين الدول المثالية والمعضلة الأمنية سنة 1950 الذي أكد بأن الدولة لايمكنها أن تكون مثالية في التعامل مع المعظلات الأمنية التي جاءت هده الأخيرة نتيجة للفوضى داخل البيئة الدولية هدا ماأدى لتطور المفهومفي حقل الدراسات الأمنية وأصبح بذلك يتعدى الطرح الواقعي بمختلف توجهاته .

ولفهم وتحديد مفهوم المعضلة الأمنية يجب التطرق إلى لمفهوم الأمن كما حدده "أرنولد ولفرز" بأن الأمن هو غياب أي تهديد تجاه قيم مكتسبة ومن بعده الذاتي هو غياب الخوف وعليه فإن المعضلة الأمنية تعني وجود تهديد تجاه قيم مكتسبة وإقترانه بمفهوم الخوف والريبة ومشاعر الشك تجاهى الأخر ومزيدا من اللاأمن الذي يؤدي في النهاية للعنف والمأساة، وبالتالي وجود المعضلة الأمنية من الإجراءات التي تتخدها

[1] Paul Williams , Security Studies An Introudiction , New york : routeldege taylor and francis group edition , first published , 2008. P18.
[2] I bid,p 20.

الدولة في محاولة لزيادة أمنها، وبالرغم من الإجراءات التي تتخدها الدولة يحتمل أن تكون قد تمت لأغراض دفاعية فقط، إلا أنه يجوز للدولة الثانية تفسيرها على أنها هجومية وعلى هذا النحو تكون الدولة الأولى قد خفضت منالأمن الخاص بالدولة الثانية وبهده الطريقة يعتبر "جون هارتز"من الأثار المأساوية للمعضلة الأمنية أن يكون الخوف متبادل [1].

ومن ثم أصبح مفهوم المأزق الأمني أو المعظلة الأمنية الميزة الأساسية للحوار بين الواقعية والواقعية الجديدة أو البنيوية بالرغم من إنبثاق هذا المفهوم في أدبيات الواقعية الكلاسيكية سنة 1950،إلا أن هذا المفهوم لم يقتصر على التيار الواقعي فحسب بل توسع المفهوم مع التطورات والتراكمات الحاصلة في المشهد الدولي وصولا للمفكر البنائي "**ألكسندر واندت**" وأدبيات التحليل عند "**باري بوزان**" أين إحتل موضوع المعضلة الأمنية مكانة هامة في تحليلاته، من خلال كتابه المعضلة الأمنية والصراع الإثني سنة 1993، بعده جاء كل من "ستيوارت كوفمان"، "دونالد روتشيلد"،"دافيد لايك"، والمعظلة أو المأزق الأمني يعتبر مفهوم هام عند تطبيقه على النزاع الإثني فالجماعات الإثنية التي كانت سابقا تنظر إلى السلطة المركزية كحامية لها، فجأة وجدو أنفسهم في محيط شبيه بالطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي ولهدا سندرس الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي كتطبيق للفرضيات التي انطلقت منها هده الإثنيات أين أنتج لنا هذا المفهوم .[2]

لقد عمل "**كينيث والتز**"على إثراء النظرية الواقعية الجديدة وذلك من خلال محاولته إسكات المنتقدين بإهمال التفاعلات الدولية والإيجابية والمكاسب التعاونية بين الدول إلى جانب إغفالها لتنامي الإعتماد المتبادل في النظام الدولي وقد قدم والتز محاولة جادة لتنقيح الواقعية الكلاسيكية غير أنه بقي يسلم بالنظرة الهوبزية للنظام الدولي، حيث إفترض كغيره من الواقعيين بأن الحالة الطبيعية في العلاقات بين الدول هي

[1] عادل زقاغ، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية**، مقال متحصل عليه من الموقع الإليكتروني، تاريخ الدخول4 ديسمبر 2012:

www.geocities.com/adelzeggagh/irapproch-intrvention.

[2] محمد خميستي، **تفسير وحل النزاعات من منظور الواقعية والواقعية الجديدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص24.

حالة الحرب وأن حالة الفوضى في بنية النظام الدولي تؤدي إلى خلق ماأسماه بالمعضلة الأمنية وتدفع الدول إلى القلق بشأن أمنها سواء هذا القلق الذي ينتاب الدولة خارجيا أو داخليا وهنا نجد تصنيفين للمعضلة الأمنية [1].

*معضلة الأمن بين الدول inter state security dilemma

*معضلة الأمن داخل الدول intra state security dilemma

فمعضلة الأمن بين الدول وهو مفهوم بنيوي يتعلق بالبنية الفوضوية للنظام الدولي إضافة إلى إعتماد الدول على نفسها للحفاظ على أمنها الوطني بسبب الفوضى في المنظومة الدولية [2].

وبالتالي إعتماد الدول على نفسها للحفاظ على أمنها الوطني من خلال إتخاد إجراءات وقائية لتعزيز أمنها بصرف النظر عن كونها تحمل طابع دفاعي أو هجومي فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطر محتمل على أمنها، خاصة تلك الحالة المترتبة على الشك وعدم اليقين والثقة حيال الإستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالوحدات الدولية إلى دوامة الفعل ورد الفعل أي أن الشعور باللاأمن يستلزم زيادة الشعور باللاأمن مما يجعل إمكانية قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام[3].

أما معضلة الأمن داخل الدول فقد تبلور هذا المفهوم أكثر مع نهاية الحرب الباردة وذلك مع تنامي النزاعات الإثنية والعرقية داخل الدول خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي جيث ساهم المنظر "كينيث والتز" بنقل مفهوم المعضلة الأمنية من مستوى التحليل الدولي إلى مستوى التحليل الوطني from the nterstatelevel to the intrastate level ولعل أكثر من كتب على المأزق الأمني الداخلي نجد "باري بوزان"بما يسميه في مقاربته "الفوضى الناشئة"Emerging Anarchy. وهذا عندما تبدأ الدول المتعددة

[1] حمدوش رياض،"**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، جامعة منتوري– قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008، ص 271.

[2] Paul Roe, Ethnic Violence and the societal security dilemma, New york : Routeldge taylor and francis group edition, 2005, p 20 .

[3] محمد خميستي، مرجع سابق، ص 26.

الإثنيات في الإنهيار وذلك في غياب السلطة المركزية الفعالة تتولى هذه المجموعات وتصبح هذه الأخيرة في وضعية إعتمادها على النفس غير معتمدة على الدولة الأم ومطالبة بالإستقلال البنيوي.[1]

3/الواقعية الدفاعية والأمن:

تبرز منطلقات الواقعية الدفاعية في حقل الدراسات الأمنية والسياسة الخارجية مع مرحلة الحرب الباردة حيث تتخذ من أعمال "**روبرت جيرفيس**" نقطة إنطلاق لها وتعد مصطلحات الأمن والدفاع والمأزق الأمني مفاهيم بارزة في البحث الواقعي الدفاعي ومن أهم رواد هذا الإتجاه نجد "**ستيفن فان إيفرا**"و "**ستيفن والت**"و "**جاك سنايدر**" .

ففي مقال نشره روبرت جيرفس سنة1978 "حول التعاون في ظل المعظلة الأمنية" أكد أن المكسب الأمني لدولة ما عبر وسائلها غالبا ما يهدد بشكل غير مقصود أمن الآخرين حيث يتفق في هذا المنطلق مع توماس هوبز وأرنولد والفرز إلا أنه تبنى مقاربة أكثر تفاؤلية للمعضلة الأمنية حيث يرى أنه من الممكن تعديل حدة هذه المعظلة والوصول إلى تحقيق التعاون بين الفواعل حتى في ظل تأثيراتها الخبيثة ويرى بأن الخطوة الأولى لتقليص هذا التأثير هو الذهاب للتعاون [2]

يحمل أنصار الواقعية الدفاعية نظرة متفائلة نسبيا للعلاقات الدولية حيث يجادلون أن معظم القادة يدركون أن تكاليف الحرب تتخطى بشكل واضح فوائدها وأن إستخدام القوة العسكرية للتوسيع تعد إستراتيجية أمنية مرفوضة في عصر الإعتماد المتبادل. خاصة بعد تيقن كل من "**جاك سنايدر**" و"**روبرت جيرفس**"بأن قادة الدول بدأو يفهمون بأن تكاليف الحرب أصبحت بوضوح أكبر من الفوائد التي تجنى منها وأن إستخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن إستراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة السياسيين والعسكريين كون الحرب بقيت كأداة الحكم عند قليل من القادة.[3]

[1] محمد خميستي، مرجع سابق، ص27.

[2] المرجع نفسه، ص28.

[3]– المرجع نفسه ، ص29.

أنصار الواقعية الدفاعية لا يضعون صلة مباشرة بين مضاعفة الأمن كما يعتبرون أحيانا بأن الزيادة في متغير القوة يحدث أضرارا ونتائج سلبية بأمن الدولة في حالات معينة كما ينظرون للدولة أن توجهاتها هو دائما للحفاظ على الوضع القائم .فاكتساب القوة أكثر مما تقتضيه الحاجة للحفاظ على الوضع القائم خاصة إمتلاك الأسلحة الهجومية قد يجعل من الدولة أقل أمنا كما يبرز ذلك في الأعمال المتضمنة للمأزق الأمني.[1]

يرتبط مفهوم الواقعية الدفاعية بمفهوم الواقعية التعاونية المشجع لمفهوم الفوضى الناضجة عوض مفهوم القوة المطلقة هذا كله من أجل تفادي الحرب .كما تقوم الواقعية الدفاعية على إفتراض أساسي فحواه بأن فوضوية النظام الدولي أقل خطورة وبأن الأمن متوفر وموجودأكثر من كونه مفقود، فالدولة تجند مجموعة من القدرات الداخلية لمواجهة أي تهديد خارجي حاصل أو مرتقب من أجل الدفاع عن مصالحها الحيوية خاصة الأمن، وبناءا على هذا يمكن القول بأن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها بينما تقدم الدول الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية .وعليه الأمن بالنسبة للدفاعيين ليس حالة نادرة في النظام الدولي كون الدول تسعى في الإستمرار في الوجود وأن القوى العظمى بإمكانها ضمان الأمن من خلال تحالفات متوازنة واختيار أوضاع دفاعية فحسب ف"ستيفن فان ايفرا"يرى أنه ليس للدول مصلحة حقيقية تذكر في الغزو الخارجي العسكري[2] .

إذن من هذا المبدأ نتوصل بأن الأمن ليس حالة صعبة الوجود بل ممكنة في النظام الدولي الذي سمته الأساسية الفوضى كما أكدها "هيدلي بول"في دراسته لمفهوم الفوضى في فهم الأمن حيث يقول بأنه عندما يكون الدفاع أسهل من الهجوم يكون عندئذ الأمن متوفر وموجود ومنه تضمن هاته الأخيرة أمنها وإستقرارها

[1]- محمد خميستي، مرجع سابق ، ص 30.

[2]– ستيفن والت، **العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة**،تر:عادل زقاغ وزيدان زياني نقلا عن الموقع الإليكتروني : http://www.geocities.com/adelzeggagh/polreview.html.2005.

وبقائها حيث ترى الواقعية الدفاعية أن الهدف الذي تسعى إليه الدول هو الأمن، وامتلاك القوة والإبقاء على الوضع السائد.

4/ الواقعية الهجومية والأمن:

برزت الواقعية الهجومية "**offensive realisme**"كرد فعل قوية على أطروحات التي قدمتها الواقعية الدفاعية حيث إنطلقت فرضية هذا الإتجاه من نفي ماقاله الدفاعيون بأن الدولة في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها وهذا مانفاه الهجوميون .[1]

ومن أبرز رواد هذا الإتجاه نجد "**جون مير شايمر**" "**روبرت جيبلن**" "**راندل شولير**""**إيريك لابس**" "**فريد زكريا**"، فباعتقاد مير شايمر بأن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها كون العلاقات الدولية قائمةعلى تضارب المصالح بشكل يعززمن الخاصية التنافسية بين الفواعل الدوليةكخاصية ملازمة لطبيعة النظام الدولي المتسم بالفوضى، فبالنسبة للهجوميون كل الدول تكافح من أجل مضاعفة قوتها بالمقارنة مع الدول الأخرى لأن الدول الأكثر قوة هي التي بإمكانها ضمان بقائها وهي تنتج سياسات توسعية. فهناك مجموعة من العبارات كزيادة القوة، الهيمنة ومضاعفة القوة تضع هذا الإتجاه من موقع قريب للواقعية الكلاسيكية التي يتزعم أفكارها "**مورجانثو**" الذي يشدد من أجل الصراع اللامتناهي للحصول على القوة بفعل بنية النظام الدولي التي تتسم بالفوضى .إضافة إلى تقارب أفكار "مير شايمر"من أفكار "**كينيث والتز**"في التأكيد على أن البحث عن القوة والأمن، إلا أن الإختلاف القائم بين الواقعيون الجدد والهجوميون في مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة. فالواقعيون الهجوميون ينطلقون في تبني فرضياتهم من الشواهد التاريخية العديدة التي تترك إنطباعا واضحا بأن العمل الهجومي عادة مايكون ناجحا والغزو يفيد من الناحية الإستراتيجية والإقتصادية، ف"**جون مير شايمر**" ينطلق من فرضية أساسية هي أن أفضل طريقة لبقاء الدولة في ظل نظام يتسم بالفوضى هو إستغلال ضعف الدول الأخرى وأن إكتساب مزيدا

[1] حامد أحمد مرسي هاشم،**نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدوليةمع تطبيق الصراع العربي الإسرائيلي**،(القاهرة: مكتبة مدبول ط1،)1999ص24

من القوة على حساب هاته الدول لأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم . فدعاة التوجه الهجومي يرسمون رابطة مباشرة بين مفهومي الأمن الذي هو مطلب حيوي لكل الدول والقوة التي هي غاية ولضمان الأمن عند الهجوميين يجب مضاعفة القوة والقدرات لتحقيق الأفضلية على حساب الخصوم، وبقدر إمتلاك عناصر القوة بقدر ماتتمتع الدولة بقدر أكبر من الأمن، وتحقيق الدولة لأكبر قدر من الأمن عندما تكون الدولة في وضع الأمن المهيمن أوعلى الأقل في الإقليم الذي تقع فيه.[1]

كما يقترح جون مير شايمر إستراتيجية عمل القوى العظمى في زيادة الحد الأعلى من الرفاهية وتراكم الثروة من أجل زيادة كسب القوات العسكرية، مع توفر الإمكانات الإقتصادية بشكل زائد عن الحاجات الضرورية للسكان سوف يتحول بشكل الي نحو التطوير العسكري وتحسين القدرات التسلحية للدولة بشكل أخر وأفضل .[2]

وبناءا على هذا يمكن القول بأن الواقعية الهجومية تتمسك بفرضية مفادها أن الفوضى تمنح حوافز قوية للتوسع وتشجع كل الدول على تحقيق أقصى حد من قوتها النسبية لأن الدول القوية هي الوحيدة التي بامكانها ضمان البقاء، كون الدولة قائمة على العون الذاتي نتيجة الشك وعدم اليقين من نوايا الأخر وفي هذا الإطار تصبح الفوضى حالة لا مفر منها إذن الواقعية الهجومية تسعى لضمان أمنها عبر بناء قدرات ذاتية ثابته أكبر من قدرات أعدائها مجتمعة، غير أن لها نظرة تشاؤمية تجاه التعاون الدولي وعليه الحديث عن تقليص وتخفيض الميزانية العسكرية هو حماقة واضحة فالأمن منعدم غير موجود عكس الدفاعيين الذين يقرون بوفرة الأمن، بل أكثر من ذلك تذهب الواقعية الهجومية في القول أن الدول مدفوعة للسعي نحو المزيد من القوة حتى ولو لبت مطالبها الأمنية الفورية كوسيلة لتعظيم الأمن، وهنا الدولة حسب الهجومية لاتسعى إلى تعزيز قوتها المطلقة إنما تسعى إلى كسب أكبر قدر نسبي ممكن من القوة على منافسيها المحتملين،

[1] حامد أحمد مرسي هاشم، مرجع سابق، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص 28.

ومنه قد تتخلى الدولة مدفوعة باهتماماتها بالقوة النسبية على مكاسب كبيرة في قوتها الذاتية في مقابل تحقيقها مكاسب وطنية أقل تعطيها رغم ذلك تفوق في القوة على منافسيها .[1]

وكقراءة إستنتاجية لهذا المطلب نستخلص بأن الواقعيون الهجوميون يرون بضرورة تركيز الدولة على البحث عن القوة النسبية بدلا من البحث عن القوة المطلقة سعيا لتحقيق الأمن الوطني والقومي للدولة، هذا يعني أن صناع القرار في السياسة الخارجية والداخلية التي يتحدثون باسم الدولة أن ينفدو السياسة الأمنية الهجومية التي تضعف أعدائهم المحتملين وتزيد من قوتهم النسبية بالنسبة لدول الجوار،على إفتراض أن العلاقات مابين الدول قائمة على شكل مباراة "**مأزق السجين**"بتعبير أنصار المباراة، بحيث تعكس ذلك التضارب في المصالح الدولية ويتعزز مفهوم الصراع .[2]

فالمثال الذي يمكن أن نقيس على مفهوم "مأزق السجين"**Presonner's Dilema**" في النزاعات الدولية يحوي للسباق التسلح بين دولتين في وضع التنافس تسعيان إما للتسابق نحو التسلح أو الكف عن التسلح،فإذا كفت كلتا الدولتين عن التسلح فإن بإمكانهما تخصص الموارد التي ينفقانها على التسلح لمشاريع الإجتماعية والإقتصادية النافعة وإذا سعت كلا الدولتين في التسلح فإن كلاهما سيكونان في وضع سيء[3].

وعليه من خلال ما تم التطرق إليه تعتبر الواقعية الجديدة في الأمن التي أبقت على وحدة الدولة كمرجعية أساسية في التحليل والتنظير في الدراسات الأمنية، حيث نجد منظري الواقعية الجديدة ركزو على مفهوم الأمن حيث إتفق كل من الدفاعيين والهجوميين على قضية الأمن تشكل الدافع الأول لدى جميع الدول إلا أنهما إختلفا في كيفية تحقق هذا الأمن وبالتالي إرتبط مفهوم الأمن بالنسبة للدفاعيين بالدفاع وبالنسبة للهجوميين بالهجوم أوزيادة وتعظيم القوة، حيث إستجمعت كل هذه المفاهيم في إطار النظرية الواقعية الأمنية الكلاسيكية والبنيوية .

[1] حامد أحمد مرسي هاشم، مرجع سابق ، ص 29.

[2] المرجع نفسه، ص 30.

3 المرجع نفسه،ص31.

المطلب الثاني: الإتجاه الليبيرالي في تفسير الأمن.

بالرغم من التحولات والتطورات الحاصلة أثناء فترة الحرب الباردة في جانبه الإستراتيجي والأمني لم يغير الواقعيين والنيوواقعيين نظرتهم تجاه الأمن، كما يرفضون رفضا مطلقا إعادة صياغة مفهوم آخر للأمن خارج إطاره الضيق والمرتبط بالقوة وقوة الدولة وبقائها وسلامتها بالرغم من إعترافهم الضمني بوجود بعض الأخطاروالتهديدات الغير العسكرية التي قد تأثر بشكل مباشر وغير مباشر على سلامة الدولة وأمن أفرادها، إلا أنهم لا يريدون إقحامها في الدراسات الأمنية لأنهم وحسب رأيهم لا يزيد إلا تعقيدا للمنظرين والباحثين في الشؤون الأمنية عن الحلول المناسبة التي تهدد الأمن فعليا، ورغم هذه النداءات والأصوات للواقعيين بكل إتجاهاتها حول ضرورة عدم توسيع مفهوم الأمن وإبقاءه في البعد الدولاتي ومفهومه التقليدي، إلا أنه تصاعدت أصوات الداعين خاصة من بعض الواقعيين البنيوين المتفتحين أو مايسمى بجيل مابعد النيوواقعية المنتمين (لمدرسة كوبنهاجن) أمثال "باري بوزان "و "أول وايفر"وكذلك المؤسساتين الليبيراليين من أمثال "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي".

إن مفهومي الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبر من أهم تصورات الليبيراليين للأمن حيث إستبدلو مفهوم الأمن الوطني والقومي وهو التصور الواقعي بمفهوم الأمن الجماعي عبر إنشاء مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية وتعاونية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول[1] .

جاءت الليبيرالية كأطروحة بديلة عن التصورات التي قدمتها المدرسة الواقعية في تقديم فواعل جديدة غير الدولة عكس المنظور الواقعي وهاته الفواعل قد تكون دول ومنظمات ومؤسسات دولية وإقليمية وحتى أفراد وجماعات كما يسمى عند الليبيراليين "بالمجتمع المدني العالمي ".الذي يتكون من منظمات غير حكومية ومتعددة المجالات والإختصاصات.

[1] حمدوش رياض، "مرجع سابق، ص 271.

تعود الإرهاصات الأولى للنظرية الليبيرالية للمفكر السياسي الألماني "إيمانويل كانط" في القرن 18م من خلال الإقتراح الذي قدمه بإنشاء فدرالية تظم دول العالم خاصة من العالم الغربي الديمقراطي"الجمهوريات الديمقراطية" للتصدي ومعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى وهذا ماسمته بمفهوم "السلام الديمقراطي"، فمن إسهامات التي قدمها كانط وبعده الرئيس الأمريكي "وولدر ويلسون"صاحب فكرة عصبة الأمم لتحقيق السلام العالمي ساهما بشكل كبيرا في تثبيت مفهوم الأمن الجماعي كقاعدة ليبيرالية قائمة على تحقيق السلام العالمي والديمقراطي، في هذا الصدد عملت العديد من الدول على إنشاء منظمات إقليمية وجهوية كالجامعة العربية والإتحاد الإفريقي وحركة عدم الإنحياز ...،فهاته المنظمات تعمل وظائف أساسية ومحورية أهمها :

- الرد على أي عدوان أو أي محاولة لفرض الهيمنة.
- إشراك كافة الدول للصدعلى الدولة المعتدية.
- تنظيم الرد العسكري على الدولة المعتديةووقفها وردعها .[1]

ورغم وجود الكثير من العقبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي، إلا أن هذا التصور الكانطي لا يزال قائما وقد ثارت العديد من النقاشات حول هده المسألة التي تصاعدت حدتها مع نظرية السلام الديمقراطي والمجموعة الأمنية التعددية[2] التي تنطلق من قاعدة أساسية أن البلدان الديمقراطية لاتلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض.

إن إحتدام النقاش حول موضوع الأمن خاصة من المنظور الليبيرالي تجاه الواقعيين من خلال الإقرار بوجود فواعل متعددة يمكنها أن تحقق الأمن ومع التطورات الحاصلة في نهاية السبعينات من القرن20م ومع تطور نظرية الإعتماد المتبادل وتطور العلاقات الإقتصادية والإقرار بدور التعاون والسلام الديمقراطي وضرورة العدالة أعطت تفسيرا جديدا للأمن ومقاربة جديدة قائمة على المؤسساتية حيث تأكدت أطروحات

[1] حمدوش رياض، مرجع سابق، ص272.

[2] تاكايوكي ياماورا، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، تر:عادل زقاغ: مقال منشور في الموقع الإليكتروني ومتحصل عليه يوم2013/01/12.

http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?1544

هذه الأخيرة مع نهاية الحرب الباردة، حيث إقتنع العديد من المفكرين والباحثين في المدرسة الليبيرالية أن تحقق السلام العالمي مرهون بدور التنمية لتحقيق الأمن كما أقره النيوليبيراليين على إعتبار أنه لايمكن تشكيل مستويات معينة من الإستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية فالعلاقة بين التنمية والأمن علاقة طردية لأن تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا ويعتبر روبرت ماكنمارا أحد رواد هدا الطرح محاولا إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكريةالضيقة إلى بعده التنموي.حيث يقول ماكنمارا :

" إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، كما أن الأمن ليس هو ذلك النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون تنمية لايمكن ان يكون أمن "[1]

إذن فالربط بين التنمية كمفهوم والسلام الديمقراطي متكاملا فبصفة عامة تلعب العوامل الإقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية لأن تنفيد معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الإقتصادية[2].

وبخصوص هذا فإن النقاش الدائر حول التأصيل النظري لكل من الليبيرالية المرتكزة على خيار المؤسسات الدولية، فإن فرضية السلام الديمقراطي والذي يقتضي بأن جميع الإفتراضات الليبيرالية تعتبرمن الناحية التحليلية أسبق على الإفتراضات الواقعية والمؤسساتية[3]فإذا تم الإقرار بصلة بين الديمقراطية والسلام فثمة عدد من العوامل المقترحة لشرح هده الصلة، فالدول الديمقراطية باعثة للسلام في كل أنواع الدول لأن الحروب ضد الدول الديمقراطية، فالدول الديمقراطية لا تشن حرب ضد دول ديمقراطية أخرى هذا أهم مبدأ يقوم عليه السلام الديمقراطي كما يمكن إختصار المبدأ الأساسي الكامن وراء مفهوم الأمن الجماعي بأن الفرد في سبيل الجميع والجميع في سبيل الفرد،بهذا المبدأ الذي يقوم عليه المفهوم نصل للوسيلة الأساسية

[1] روبرت ماكنمارا،**جوهر الامن**،تر:يوسف شاهين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر،1970)،ص125.

[2] جونسون لويد، **تفسير السياسة الخارجية**،تر:محمد بن أحمد حنفي ومحمد السيد سليم، (السعودية: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود الرياض،1989)،ص185.

[3] اندري مورافسيك،**الإتحادية والسلام،منظور ليبيرالي–بنيوي**، تر: عادل زقاغ، منقولة عن النص الأصلي باللغة الإنجليزية .

للحفاظ على السلام بين الدول، فقد يكون التنظيم الديبلوماسي والقانوني الخاص بالأمن الجماعي المبنية لفكرة الحكومة العالمية الواحدة على أنها الحل الاساسي لمشكلة الحرب .[1]

فمن أهم مبادئ المنظور الليبيرالي والتي تساعد على فهم المقاربات الأمنية لهذا المنظور نجد:

. يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول من خلال تكريس مفهوم التعاون .

. التعاون بين الدول يكون من خلال إنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق الأمن والتعاون ونشر القيم الديمقراطية وتقليص العمل العسكري.

نشر التجارة والقيم الليبيرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال الفوق القومية، حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الإقتصادية التي تؤدي الى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي وبالتالي الوصول إلى العولمة .[2]

[1] غضبان مبروك، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، (الجزائ: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية) ، ص335

[2] المرجع نفسه، ص 336.

المبحث الثاني: المقاربات الأمنية الحديثة –الما بعد وضعية –لتفسير التهديدات الأمنية .

كان الأمن في صورته التقليدية مرادفا لوجود عدو مادي خارجي يستدعي بالضرورة البقاء لهزمه أو منعه بوسائل عسكرية للدولة، وعموما كان هذا المفهوم يتماشى مع الطرح الواقعي وإلى حد ما الإتجاه الليبيرالي بالرغم من أن هذا الأخير لم يقره صراحة، حيث كان يتم الربط بين متغيري الأمن والقوة ببعده المادي الصلب أوالليين باعتبار أن القوة هي الوسيلة العسكرية والأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول .حيث تعرضنا في المبحث السابق إلى مجموعة من النظريات التفسيرية المركزة على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية بدءا بالواقعية الكلاسيكية التي تبنت نظرة تشاؤمية ركزت فيها على علاقات القوة والمصلحة التي أخدت بنظام توازن القوى لتجنب التصادم، ثم جاءت النظرية الواقعية الجديدة البنيوية التي ركزت بشكل كبير على النظام الدولي كوحدة تحليل ثم ظهور الإتجاهين الدفاعي والهجومي، ومن هنا أخدت الواقعية نظرة تفاؤلية في تحليلها للظواهر الدولية .[1]

أما الليبيرالية فقد ركزت في بدايتها على الإعتماد المتبادل وأعطت الصبغة التعاونية على العلاقات مابين الدول ودور الديمقراطية في تعزيز السلام بالإضافة الى وظيفة مختلف المؤسسات الدولية الإقتصادية خاصة في ربط تلك التفاعلات في طابعها التعاوني باعتبار أن الأمن له مفهوم حركي وجد معقد.[2]

فمفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية شهد تحولا في مضمونه، على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم وطروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن قبل تفكك الاتحاد السوفياتي مرتكزا حول القطاع العسكري المتمركز حول مفهوم الدولة– الأمن القومي–، توسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى مجالات أخرى من جراء ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات آتية

[1] جونسون لويد، مرجع سابق، ص 200.

[2] اندري مورافسيك، مرجع سابق.

من مجالات عدة: الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي....الخ، وليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود، لذلك أصبح البعض يؤكد بأن الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس فقط عسكرية. حيث ظهرت عدة تيارات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب[1].

هذه الفترة الانتقالية في إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة **الثورة في الدراسات والشؤون الأمنية.** خاصة مع تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها، ومن مدى أدائها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجئون إلى فواعل أخرى ليحققوا حاجاتهم[2]

المطلب الأول :النظرية البنائية والأمن

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للإتجاهات التي كانت سائدة أثناء مرحلة الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة[3]، فأول إستعمال لمصطلح البنائية كان "نيكولاس أونيف"لكن الإسهامات الفعلية والبدايات التنظيرية في هذا الإتجاه كانت للمفكر الروسي "**ألكسندر واندت**" **Alexander Wandet** الملقب بأبو البنائية في مقال صدر سنة 1992 والمعنون ب « anarchyis what state make of it the social construction of power politic » والذي إنطلق في تحليله للظواهر الدولية من فرضية أساسية:- **هل الفكرة تسبق الواقع أم الواقع يسبق الفكرة ؟.**

تزامن ظهور البنائية مع نهاية الثمانينات التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات خاصة الواقعية باتجاهها والليبيرالية في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية، حيث اخفقنا في التنبؤ بنهاية الحرب

[1] غضبان مبروك، مرجع سابق، ص 337.

[2] المرجع نفسه،ص338

[3] صامويل هيتينغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، (**تر:طلعت الشايب،ط2، 2004)، ص37.

الباردة في ظل قوة أطروحة البنائيين بزعامة "واندت"في تلك الفترة خصوصا مايتعلق بالثورة التي أقدم عليها الرئيس السوفياتي "ميخائيل غورباتشوف".[1]

فمن الناحية الأنطولوجية ترى البنائية بأن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولي **Global socety** وبأن الفواعل ليست دول بل حتى المنظمات الدولية بالإضافة إلى الفواعل غير الوطنية، كما أن البنائيين يقرون بدور الحركات العرفية والوطنية [2]، كما أن المجتمع الدولي حسب هاته النظرية يؤثر ويتأثر بأجزائه كون أن البنائية ترفض الفصل بين البيئة الداخلية والخارجية للدول في تحليل السلوكيات والفواعل السياسية، حيث تركز البنائية على عنصر الهوية التي تعتبرها مسألة جوهرية في عالم مابعد الحرب الباردة خاصة مع ظهور قظايا الأقليات بعدما تحول الصراع بين الدول إلى الصراعات داخل الدول وتحول الصراع من بعده الإيديولوجي إلى صراع حضاري فكري وثقافي .

ففي أواخر الثمانينات إنهار العالم الشيوعي وأصبح نظام الحرب الباردة في ذمة التاريخ وفي عالم مابعد الحرب الباردة لم تعد الفروق بين الشعوب الإيديولوجية والسياسية والإقتصادية وإنما هي فروق ثقافية، وبناءا على ذلك تحولت الشعوب والأمم أن تجيب على سؤال مهم : من نحن؟ فالناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الإجتماعية ويتطابقون مع الجماعات الثقافية "القبائل – الجماعات الإثنية – مجتمعات دينية – أمم"، ومع الحضارات على مستوى أكبر كما الناس يستخدمون السياسة لتحديد هويتهم إلى جانب دفع مصالحهم وتنميتها فنحن لا نعرف من نكون إلا عندما نعرف من ليس نحن وذلك يتم غالبا عندما نعرف نحن ضد من ؟[3]، وانطلاقا من هدا التساول إنطلقت أطروحات النظرية البنائية.

[1] صامويل هيتينغتون، مرجع سابق ، ص38.

[2] Klotz Audieet lynchc ecilia , leconstructisme dans la theorie des relations internationalein critique internationale, N2,1999,page57.

[3] ، صامويل هيتينغتون، مرجع سابق، ص 39.

فلقد كتب "واندت A. Wandet " 1992بأن الأمن هوليست مسألة حتمية بل هي حالة إدراك وإن صناع القرار هم من يضعون هذا الإدراك، فالإدراك الأول سلمي والإدراك الثاني فوضوي وهما نتيجتين للإدراك . وبالتالي فإن المعظلة الأمنية ليست ظاهرة حتمية بل هو تصور عقلي ناتج عن إدراك صانع القرار وبالتالي يمكن بناءه لصالح الأمن والسلم عوض الحرب والنزاع ومنه فإن غاية الأمن حسب واندت هو ماتريد الدول تحقيقه وفعله. كما تتلخص أطروحات النظرية البنائية حول الأمن في النقاط التالية :

-بنى النظام الدولي هي بنى إجتماعية .

-الفوضى الدولية والبحث عن المصلحة والقوة من صناع القرار.

-البنائية تنطلق من فرضية أساسية بأن الدول هيالتي تضع المحيط الدولي عكس الواقعية البنيوية التي تقر بأن بنية النظام الدولي تؤثر في العلاقات مابين الدول .[1]

-الشروط المادية ليس المحدد للأمن كالقوة العسكرية والإقتصادية وإنما هناك محددات أخرى كالقيم معايير ثقافية – الإيديولوجية والهوياتية بكافة أنواعها كهوية فردية والتي تعتمد أساسا على المميزات الجسدية التي تميز كل كائن بشري عن الأخر، والهوية الوطنية والقومية أي هوية – أمة من الأمم – أو مجموعة من المجموعات الثقافية داخل الدولة، فالأمن الهوياتي يعد عنصرا لاغنى عنه من عناصر النهضة الإجتماعية كون الأمن الهوياتي قائم على الإعتزاز بالذات الثقافية والحضارية والإنفتاح والحوار مع الثقافات الأخرى .[2]

-الأفكار تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الإستقرار وتقليص العنف والحروب أمور يمكن تحقيقها إذ تم تغيير طريقة التفكيربالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار .

فالبنائية نجحت في محاور الهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية كل هذه المحاور هي التي تؤثر في العلاقات الدولية وهي التي ترسم معالم النزاع والسلم والإستقرار.

[1] صامويل هيتينغتون، مرجع سابق، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص42.

- الفوضى ليست معطى موضوعي بل هو تكوين ذاتي وهي نتاج لا تضعه الوحدات السياسية بل هو نتاج البنى الإجتماعية، فالنظام الدولي في حالة الفوضى لايمكن أن يشكل مجتمع، فالمجتمع موجود ولكن السلطة المنظمة للعلاقات غير موجودة .[1]

وبناءا على هذا يمكن القول بأن الطروحات النظرية للبنائية في الأمن قد أحدثت ثورة فكرية وتنظيرية من خلال إدخال متغيرات جديدة لفهم سلوكات الدول، حيث أعطت الصبغة الإجتماعية للعلاقات الدولية مركزة على الخطاب السائد داخل المجتمع الذي سيساهم بشكل كبير وفعال في فهم سلوكات الدول.

وبالتالي الأمن بالنسبة لواندت كمكون إجتماعي وليس مسألة حتمية يسمح بإعادة بناء مفهومه بالإبتعاد عن خانة الحرب والمصالح الضيقة وذالك عبر تغيير نمط التفكير والتطلع نحو الأمن والإستقرار، كون الدول في المعادلة الأمنية عند البنائيين عبارة عن منظم ولاعب أدوار يحاول الأداء بما يتناسب مع مصالحه القومية والوطنية، أما فيما يخص المعضلة الأمنية فيعتقد البنائيون أنها ستنبثق من الجهل بنوايا الآخر ويمكن خفض حدة التوتر عند معرفة هويات الآخر.[2]

المطلب الثاني: الأمن في الدراسات النقدية.

إحتدم النقاش بين الواقعية والليبيرالية أثناء فترة الحرب الباردة حول الأمن لكن مع التطورات الحاصلة في ثمانينات القرن الماضي والفشل بتنبؤ نهاية الحرب بين المعسكريين ودخول البنائية كطرف ثالث مهم في العملية التنظيرية مما نتج عنه تقديم أطروحة كانت مختلفة من حيث مضمونها ومحتواها عن التصورات التفسيرية للظواهر الدولية .[3]

---

[1] هيدلي بول، **المجتمع الفوضوي: دراسة في النظام والسياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للدراسات والأبحاث(الإمارات العربية المتحدة: 2002)، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

[3] المرجع نفسه، ص 54.

ومع نهاية الحرب الباردة إنساقت الدولة في تبني صيغ أخرى للأمن لأنه أصبح المفهوم التقليدي غير مجهز للتعامل مع الأزمات الإقليمية والنزاعات الإثنية والعرفية وأزمات الغذاء خاصة في إفريقيا وأزمة الطاقة وأزمة التلوث والرهانات والتحديات البيئية التي كانت تعتبر هاته الأزمات حساسة جدا للحياة الإنسانية، خاصة مع التحولات الحديثة التي أثارت الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي .

ففي هذا السياق برزت النظرية النقدية الإجتماعية محاولة فهم الواقع الدولي من جهة ومحاولة تغييره من جهة أخرى إنطلاقا من رفض النقديين لمعظم النظريات السابقة، فالنقدية إعتبرت إتجاها عاما أو مدرسة شملت العديد من العلوم وبرزت في حقل العلاقات الدولية من خلال:

1/مدرسة فرانكفورت:

فبوجه خاص لقد أخذت حيزا مهما وفرضت نفسها كإتجاه حديث ومتميز فهاته المدرسة قدمت مشروعا نقديا لأسس الحداثة الغربية بإسم العقلانية ذاتها التي تأسست عليها، ومن أبرز ممثلي هدا الإتجاه التفكيري نجد المفكر الألماني " **يورغن هابرماس** " و" **روبرت كوكس** " و"**تيودور أدورنو**" "**ماركس هوركايمر**" [1]

حيث يعدون أبرز مفكري التوجه النقدي للدراسة الظواهر الدولية الذين يشددون على الصلة الحميمية بين المعرفة والمصالح، إذ تخدم المعرفة دائما ما أو هدفا ما فهي نتاج تاريخي واجتماعي لا يمكن فصله عن محيطه بالنسبة لهابرماس، كما تدعي هذه المدرسة بانه لديها أدوات تحليلية الكفيلة بتوضيح المسارالذي أخد النقاش حول مفهوم الأمن ليأخد صورته النهائية على شكل الأمن النقدي فالقراءات الكبرى المرجعية النظرية التي ينطلق منها النقديون:[2]

- الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية كما أقرها الواقعيون بل الفرد هو المحور الأساسي وما لدولة إلا مرجع أساسي لضمان أمن الأفراد

[1] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية : مقاربات جديدة لاعادة تعريف الأمن**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص41.

-الأمن عند النقديين هو عبارة عن بناء إجتماعي مرادف للإنعتاق والتحرر، ومن هذا الإتجاه فإن كين بوث يرى بأن الأمن يعني الإنعتاق الذي يعني تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها في إتجاه تجسيد خياراتها ومن بين هذه القيود نجد الحرب والفقر والإضطهاد ونقص التعليم.

- كما أن المدرسة الألمانية ترى الأمن بأنه ذلك التفاعل الإيجابي بين الأرض والشعب في أي ميدان سواءا إقتصادي أو إجتماعي المنتجة لمفهوم المشروعية والتي تعني بالأساس أن الأمن هو في النهاية هو نتاج لقراءات متباينة من منطق الدولة منطق السلطة من منظور الديمقراطية وذلك بجعل فكرة الأمن منتجة للعدالة، ف"كين بوث" أخد بعين الإعتبار التهديدات التي لم تعالجها النظريات السابقة كالفقر والحرب ونقص التعليم التي تشكل عائقا أمام إنعتاق وتحرر الشعوب والافراد، وانطلاقا من هذا جدد "بوث" اللغة التنظيرية باستخدام مفهوم الأمن وربطه بالأفراد كون لهم دورا مهما في حماية المصلحة الوطنية.[1]

ومن هنا كرس النقديون دراستهم لنمادج زيادة القوة وتحول القوة من زاوية القوى الإجتماعية في التغيير، هذه القوى بما تتضمنه من صراعات إجتماعية هي المحرك الأساسي للنظام وبهذا الصدد يقترح "روبرت كوكس" دراسة السياقات التاريخية من خلال المكونات الثلاثة:

- الشروط المادية: تتضمن شروط تطور التكنولوجيات الحديثة بواسطة تطور وسائل الإنتاج والتبادل الدولي .

-المؤسسات :هي الوسيلة الأساسية لحفظ وضمان إستقرار نظام تاريخي، وهي تعكس القوة الإجتماعية وتشجع تشكيل الأفكار الجماعية من خلال تقديم المميزات الإجتماعية وليست الطبيعية لهذه المشاكل.

-الأفكار: وهي نوعين أفكار تذاتانية قائمة على أساس طبيعة العلاقات الإجتماعية التي تنشئ العادات حول السلوك الإجتماعي وأفكار إجتماعية وهي حصيلة رؤى صراعية حول طبيعة وشرعية علاقات

[1] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص42.

السلطة.[1]

وبناءا على هذه الثلاثية يمكن القول بأن الأمن هو إنسجام الأفراد داخل المجتمعات من خلال تنظيم التفاعلات بين الأفراد والدول وبالتالي لا يمكن إلغاء المتغيرات الموضوعية التي تغذي الحالة النفسية، فكما يقول هور كايمر ينبغي أن نعرض الجوانب الخيرة ونعلن الحب كمبدأ في الحياة، بدلا من المرارة اللانهائية والواقع لا يوجد إلا تعبير واحد للحقيقة هو"لا للظلم"من أجل تحقيق الإنسجام وتحقيق الأمن .

من بين أهم إسهامات النظرية، هو توسيعها لمفهوم الأمن الذي يجب أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الإعتبار مثل الحرب، الفقر، نقص التعليم.... التي تشكل عائقا أمام مفهوم انعتاق الأفراد، لهذا يدعوا Ken Booth الدراسات الأمنية السابقة الى تجديد لغتها التنظيرية لأن استخدام مفهوم الأمن مرتبطا بالمصلحة الوطنية خدم كثيرا من جهة في تأمين طبقة السلطة وإيذاء الأخرى، ومن جهة أخرى أبعد الأفراد من الصراع الإجتماعي وأناط لهم عبء حماية المصلحة الوطنية لصالح السلطة[2]

2/مدرسة كوبنهاجن:

تعتبر مدرسة كوبنهاجن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث ساهمت هذه المدرسة في توسيع مفهوم الأمن وأبحاثها في السلام خاصة عند المفكر"**باري بوزان**" الذي يعتبر من الأوائل الذين أسسوا لدراسات السلام إضافة لإسهاماته في تقديم تصورا أمنيا مميزا ربط فيه الأبعاد الداخلية بالخارجية وتخلى عن الفكرة القائلة بأن الإنسان ذوطبيعة شريرة كما تحدث عنها الواقعيون الكلاسيكيون، كما يعد باري بوزان من أكبر المنظرين للأمن بعد فترة نهاية الحرب الباردة، ولاشك أن مدرسة كوبنهاجن مابعد البنيوية للأمن تقدم إطارا ملائما لذلك بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا كما أقرها المفكر يوهان غالتونغ في إطار هذه المدرسة، بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر

[1] سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق ، ص43.

[2] فاضل ثامر، **اللغة الثانية في إشكالية المنهج والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث**، (بيروت: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي ط1، 1994)، ص 129.

الممارسة وبشكل ديناميكي وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول[1]،فالإضافة إلى بوزان وغالتونغ نجد إسهامات كل من "**أولي وايفرر**"و"**ياب دو وايت**"الذين ساهمو في نشر كتاب "**الأمن إطار جديد للتحليل**" الذي يعتبر مرجعا مهما في مدرسة كوبنهاجن بناءا على إعطاء تعريف موسع للأمن ليشمل كل أبعاده الإقتصادية الإجتماعية والسياسية الغذائية الصحية والبيئية، كما أنه يشمل تصورا منهجيا للمفهوم بناءا على وحدة التحليل إنطلاقا من الفرد–المجموعة– المجتمع– الدولة– الإقليم– الجهة– العالم. كما أعطت مدرسة كوبنهاجن صبغة جديدة للأمن من خلال مفهومه الموسع وتوسيع وحدات التحليل حيث طرحت المدرسة جملة من التساؤلات حول الفواعل هل الفرد أم الدولة ؟ توصلت في النهاية بأن الفاعل الأهم في النظام الدولي والرد أكثر من الدولة.[2]

وفي كتاب أخر يندرج ضمن هذه المدرسة الذي يعتبر الذي ألفه "باري بوزان" تحت عنوان "الشعب، الدول والخوف" « **People ,States and Fear** » تم الإقرار بأن الشعب فاعل والدولة فاعل والخوف مشترك.

كما أن مدرسة كوبنهاجن جاءت بمفهوم "**الأمننة**" **Securitésation** بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي فبالنسبة لبوزان فإن إضفاء طابع الأمننة على مجالم عين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية حيث يعمل هذا الخطاب على الإستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أوالمعنوي للفرد أو الجماعة أوالدولة أو الهوية. [3]

فباري بوزان يعرف الأمن بأنه قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هويتهم وتكاملهم الوظيفي وبالتالي هو العمل على التحرر من التهديد، كما أنه إنطلق بدراسة الأمن من خلال ثلاث وجهات نظر

---

[1] عادل زفاغ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعيى**، متوفر على الرابط التالي:
http://www.geocities.com /adelzeggagh/pub.html

[2] خديجة عرفة، **"مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين"**. نقلا عن موقع:
http// :www.emax.com/content.asp ?contents=2630

[3] المرجع نفسه.

منفصلة هي الفرد، الدولة والنظام الدولي بحيث يتساءل على أي هذه المستويات يغتبر الأمن ضروري؟حيث يجيب بوزان على هذا التساؤل بالقول بأن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة .

وبناءا على هذه الطروحات يقترح "**ميلر**" ثلاث مستويات لدراسة الأمن يورد فيها الكيان من جهة والقيم المهددة فالكيان الأول هو الدولة وما يهدده عنصر السيادة والقوة، والكيان الثاني هوالمجموعة وما يهدده هو الهوية، والكيان الثالث والأخير هو الفرد ومايهدده هو البقاء والرفاه[1].

أما المعضلة الأمنية عند بوزان تتمحور حول الهوية حول مايمكن للمجموعة من الإشارة لنفسها بضمير "نحن" لكن مكمن التحدي هو الجانب التطوري والتصاعدي في المطالب الملحة والحاجات المعينة حيث يلعب الإدراك الذاتي دورا مهما،غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود لمعظلة أمنية مجتمعية إذ أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح.حيث إعتمد بوزان في محاولة تطبيقه لمفهوم المعظلة الأمنية داخل الدولة على نوع من المحاكاة حول فرضية النظام الدولي تنسحب داخل الدول التي تعيش حربا إثنية وقد ربط بوزان العملية التصاعدية الإثنية بظاهرة الدولة العاجزة حيث تتأكد بعض المجموعات الإثنية بظاهرة الدولة العاجزة حيث تتأكد بعض المجموعات الإثنية الموجودة فيها أن الحكومة عاجزة عن حماية الجميع فتعمل هذه المجموعات في حماية نفسها في وجه التهديدات التي تستهدف بقائهم واستمرارهم.

وعليه يمكن القول بأن بوزان كانت لديه قدرة تفسيرية واسعة للمأزق الأمني بالنظر للفوضى الناشئة مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة وتوسع دائرة الحروب حيث برزت المعظلة الأمنية المجتمعية أين كان لزاما بتفعيل مفهوم الأمن المجتمعي في الأدبيات الأكاديمية.[2]

فمصطلح الأمن المجتمعي برز أول مرة من قبل المفكر " باري بوزان" سنة1991الذي يعتبر من القطاعات المكونة للأبعاد الخمسة للأمن التي تعتبرمن قطاعات أمن الدولة، حيث يرى بوزان أنه من الأرجح أن يصبح الأمن المجتمعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه أثناء الحرب الباردة وميدان أساسي للأمن

[1] Renate Kenter, The Art of Possible The Scenario Method and The Third Debat in International Rlations Theory . A Master Thesis in IR . University of Amesterdmm, Nov, 1998. P9.
[2] I bid,p11.

خاصة في ظل العلاقة بين المركز كدول الغرب والأطراف أي دول الجنوب وذلك من خلال مسألتي الهجرة والنزاعات الإثنية التي ظهرت مباشرة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وتفكك العديد من الدول التابعة للإتحاد السوفياتي، حيث أعطى بوزان تفسيرا واقعيا لهذه النزاعات منها طرح فكرة الأمن المجتمعي، والتي تعني قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج خصوصياتها في اللغة والهوية والثقافة والدين والعادات في إطار شروط قبولها للتطور.[1] فبناءا على ماسبق نستنتج بأن "**مدرسة كوبنهاجن للأمن ودراسات السلام**" قدمت دفعا أكاديميا مهما في حقل الدراسات الأمنية بما يتلائم مع التراكمات والتطورات حيث وفقت لحد كبير في رسم تجانس فكري نظري وعملي تطبيقي لأطروحاتها الأمنية خاصة في فترة مابعد الحرب الباردة .

[1] خثير ذويبي، " **البنيوية والعمل الأدبي _ دراسة بنيوية شلانية لمرتبة مالك بن الريب_**، (الجزائر: مطبعة موســـاوي سطيف، ط1، 2001)، ص 14.

المبحث الثالث: نحو مقاربة أمنية شاملة لتفسير الأمن.

لقد كانت أفكار الأمن التقليدية التي شكلتها الحرب الباردة إلى حد كبير تتعلق أساسا بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية، إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة حدث تحول في التفكير بشأن الأمن بعد التراكمات المعرفية والنظرية والتطورات الحاصلة داخل النظام الدولي، ومن هنا أصبح المجتمع الدولي في حاجة ماسة إلى نموذج جديد للأمن حيث أصبحت التحديات والتهديدات الأمنية تتجاوز قدرة الدولة بالرغم من أن هاته الأخيرة لاتزال المسؤولية الأساسية عن الأمن، إلا أنها كثيرا ما فشلت الدولة في الوفاء بالتزماتها الأمنية نظرا لتسارع وتيرة التحديات، بل وأصبحت في بعض الأحيان مصدرا للتهديد بالنسبة لمواطنيها[1] وهذا ما يستوجب تحويل الإهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان كون هذا الأخير أصبح اليوم مكملا لأمن الدولة ويعزز حقوق الإنسان ويقوي التنمية البشرية فهو يسعى لحماية الناس من التهديد والصراع بكل أبعاده ومستوياته .[2]

حيث تشير بعض المعطيات والتقارير للأمم المتحدة أنه في الفترة الممتدة بين 1989 إلى غاية 1998 شهد العالم 61 نزاعا مسلحا كانت جميعها أهلية وإثنية (عرقية) وحروب داخل الدول intra state wars باستثناء ثلاثة تحمل نزاع ذات طابع دولي، فمثلا في سنة 1996 وحدها كانت هناك19 نزاعا مسلحا جميعها كانت أهلية راح ضحيتها أكثر من مائة وثلاثين ألأف فرد وأعاقة وتشريد الأطفال والنساء علاوة على الأثار النفسية والإجتماعية المدمرة التي تلحقها أضرار هاته الحروب.

لهذا فإنه أصبحت الحاجة ماسة لإعادة النظر في مفهوم الأمن من بعده الدولاتي state security بالرغم من الإعتراف الكامل بأهمية وضرورته، إلى بعده الإنساني Human seurity برز مفهوم الأمن

---

[1] الطيب البكزش: **الترابط بين الامن الانساني وحقوق الانسان**، المجلة العربية لحقوق الانسان، عدد10،(المعهد العربي لحقوق الانسان، جوان 2003)، ص 165.

[2] لامية فريجة، راضية لعور، سميرة شرايطية، **تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات دولية،(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006-2007)، ص ص51-53.

الإنساني مع نهاية الحرب الباردة والذي يشكل مقاربة شاملة للأمن إذ أنه لا يقتصر على التهديدات المرتبطة بالمجال العسكري والإقتصادي باعتباره مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة وليس باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلح أو حركيات الإستقرار بل قائمة على فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان بربطها بمفاهيم كينونة الإنسان وكرامته وحقه في البقاء في عالم آمن وإيكولوجي وصحي.[1]

وكان أول إستعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني في 1994في تقرير صادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة الذي حرره كل من الباكستاني "**محبوب الحق**"**Mahbub Alhuq** والحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1998الهندي "**أمارتيا سن**"**A . Sen**

فمحبوب الحق يعرف الأمن الإنساني بأنه: "أمن الإنسان بالدرجة الأولى من أمن الأرض وأمن الأفراد وأمن الامم والأمن يكون من خلال التنمية وليس الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان "[2]، فالأمن يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول كماأنه يقوم على فكرة أمن الدولة ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق رفاه الأفراد والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديدالعسكرية والغير العسكرية إذ يعد بقاء ورفاه الأفراد عنصر أساسي لتحقيق الأمن العالمي [3].

فالأمن الإنساني ينطلق من فكرة أساسية مفادها توفير الإحتياجات الأساسية للأفراد وهو شرط أساسي للمجتمعات وبدون تحقيق الأمن الإنساني لا يمكن تحقيق الأمن القومي، وبالتالي يمكن القول بأن الأمن الإنساني يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من كوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهذا من خلال التركيز على أن حماية الأفراد لا تتحقق من خلال

[1] لامية فريجة، مرجع سابق، ص 54.

[2] خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر 3: 2011)، ص 35.

[3] من أجل رفاه أمن الإنسان، مقال منقول عن الموقع الإليكتروني، متحصل عليه يوم 2013/01/22.
http://www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.html/article15.htm.

حماية الدولة كوحدة سياسية ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة [1]،فالأمن الإنساني يعني الحماية من العنف بكل أنواعه الهيكلية والغير الهيكلية .وفكرة الأمن الإنساني تترابط وتتلائم بشكل جيد مع مفهوم حقوق الإنسان المنتجة للتنمية الإنسانية من خلال معادلة الحماية والتمكين وتعزيز الحريات الأساسية التي يتمتع بها الإنسان وتحميه من التهديد أما إستراتيجيات التمكين فهي تمكن الناس من إكتساب القدرة على الصمود في مواجهة الظروف الصعبة [2].

وبناءا على هذا يرتكز الأمن الإنساني بالأساس على صون كرامة الإنسان وتلبية حاجاته المادية والمعنوية، والقاعدة الأساسية التي تقوم عليها مقاربة الأمن الإنساني هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع السياسات التنموية الرشيدة وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة وصون حقوق الإنسان وحريته والحكم الراشد القائم على الفعل الديمقراطي والمساواة الإجتماعية وسيادة القانون، وفي هذا السياق جاء في تصريح الأمين العام الأسبق كوفي عنان عام 1999:

"" إن الكائن الإنساني هو مركز كل شئ وحتى تصور السيادة الوطنية من أجل حماية الفرد والذي يعد بسبب وجود الدولة ظنوليست الدولة من أنشأة الفرد وإنه من غير المعقول ررؤية حكومات تسلب حقوق مواطنها بحجة السيادة كون الدولة لا تعدو إلا أن تلكم جزءا من أجزاء البناء الأمني المتكامل وبالتالي الدولة هي وسيلة الأساسية للحماية من الأفراد[3]

ف"**أمارتيا سن**" يعتبر الأمن الإنساني في حماية الفرد من الحاجة والخوف، أما "**باول هانبكر**"فيركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق أمن البشر، كما يرى نفس المفكر أن الأمن وبقاء الأفراد يبقى جزءا مكملا بتحقيق الأمن العالمي .

---

[1] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، ،(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2009)، ص 35.

[2] أمارتيا سن، صادكو أوغانا، **أمن الإنسان الأن، حماية الناس وتمكنهم**، (نيويورك: لجنة امن الإنسان، ،2003)، ص 10.

[3] جمال منصر، **التحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني**، (مداخلة منشورة في الملتقى الدولي بعنوان: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة منتوري قسنطينة، أفريل 2008)ص26.

كما أن هناك مجموعة من الدراسات التي قدمت تعريفات عامة وواسعة للمفهوم منها نجد المفكرين "**مارليس جالسيوس**" و"**ماري كالدر**" حيث يرون بأن الأمن الإنساني هي محاولة الإدراك في طبيعة التغيرات في قضايا الأمن، فهي تقوم على فكرة أن أمن الفرد والجماعات والأمة يكمن في قرارات الآخرين متمثلة في المنظمات التي يجب أن تتخذ إجراءات كيفية لحماية الأفراد والمجتمع[1]. إضافة إلى تعريفات "**ماجد تهرنيان** " الذي يركز على إعادة الإعتبار إلى الفرد بدلا من البقاء المادي للدولة[2]، وتعريف لينكولن تشن" الذي يعرف الأمن الإنساني باعتباره الهدف النهائي للأمن، وتعريف "جينيفر لينينج" الذي يدعو للتركيز على الأفراد والجماعات بدلا من الدول والأمم وعلى الحياة الإجتماعية والنفسية للأفراد، فالأمن الإنساني مكون مهم للإستقرار وتحقيق التنمية البشرية[3].

وفي هذا السياق يمكن القول بأن هناك إسهامات أكثر وتعريفات من مفكرين وباحثين ودارسين داخل الأوساط الأكاديمية وبالنظر إلى أكثر التعريفات يركز على تعريف برنامج التنمية للأمم المتحدة **United** « **Nations for Develepement of Programmes** » سنة 1994 باعتباره أول من قدم مبادرة فعلية لتعريف الأمن الانساني وقد ربط التعريف بين التنمية والتهديدات ومورية الفرد والإنسان، فحسب التقرير فان الأمن الإنساني بقي على قاعدتين هما الوقاية من الحاجة والتحرر من الخوف. أما في تقرير صادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" أكد التقرير على أنه من الرغم ما تفعله العولمة من فضائل هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة إنتقال المعرفة وإنتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية إنتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن 21 م، وهذه المخاظر ستصيب الأفراد في الدول الفقيرة، وبناءا على ذلك طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان تعريفا شاملا للأمن الإنساني الذي لايعني غياب العنف المسلح حسبه بل

[1] Marlie galasuis and Marie calder, indivedual first A Human security strategy for the european union in merika lerch .ed , Politics and society ,us newgersy(the stateuniversity of newgersy ,p67.

[2] خديجة عرفة، مرجع سابق، ص 37.

[3] المرجع نفسه، ص38.

يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الراشد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكد من كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ إحتياجاته الخاصة وكل خطوة في هذا الإتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية في الأركان الحقيقية لتحقيق الأمن الإنساني وبالتالي تحقيق الأمن القومي.[1]

إن تحقيق الأمن الإنساني من خلال ضمان حق الإنسان في التمتع بالحرية والخوف من العوز وتستلزم إعادة النظر بالكثير من السياسات والممارسات التي تحكم سلوك المجتمع الدولي فإنه لابد من هذا الأخير أن يكون مستعدا للتدخل وفق معايير معينة ومحددة وواضحة بهدف أسمى وحماية المدنيين وضمان حقهم بالتمتع بالأمن وإعادة النظر بالكثير من السياسات والممارسات والتفكير بتدابير محددة وآليات واضحة لضمان أن تتم عمليات التدخل الإنساني في حال بروز خطر يهدد الفرد والإنسان بشكل مباشر[2].

إضافة إلى شبكة الأمن الإنساني التي لعبت دورا كبيرا بمبادرة من الحكومة الكندية والتي تضم العديد من دول العالم ومن مختلف نقاط العالم فاعلا في نشر ثقافة الأمن الإنساني حيث تتفق هذه الشبكة في التعريف مع برنامج الأمم المتحدة إلا أنها تركز أكثر على مفهوم التدخل الدولي الإنساني التي تعد ضرورة إنسانية تقع على عاتق الدول الكبرى ولهذا طرحت كندا مفهوم الأمن الإنساني كإحدى أولى أجنداتها السياسية والأمنية وفي مجال سياستها الخارجية[3]، أما فيما يخص النظرة اليابانية التي محورت الأمن الإنساني بمفهومها وطرحتها كإحدى أولويات في الأجندة السياسية والخارجية حيث إقترحت هذه الدولة لإنشاء لجنة الأمن الإنساني في إطار الأمم المتحدة وجاء هذا على لسان الوزير الأول الياباني الأسبق "**يوشيري موري**" في سبتمبر عام2000 حيث تركز في منظورها من خلال هذه اللجنة بأنه لا يمكن لأي

[1] خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص 39.

[2] Caroline thomas ,Global gouvernance ,develepement and human security , London ,pluto press ,2000, p 06.

[3] Llyod Axworthy, Human security-safety for people in a changing world this article desponible in _http://www.cpdindia.org/Globalhumansecurity/changingworld.html.

دولة بمفردها مهما بلغت درجة تطورها وقوتها ان تحقق أمن مواطنيها حيث أقرت على ضرورة خلق حوار عالمي إضافة إلى تعزيز مفهوم المسؤولية الإنسانية.[1]

1/الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية الإنسانية

إذا كان مفهوم الأمن الإنساني يعني بالأساس "التحرر من الخوف ومن تهديد أمنهم وحريتهم وكرامتهم" فإن التنمية تعطي فرصا أكبرلتحقيق أمن الإنسان فالعلاقة التكاملية بين التنمية والأمن كبيرة لتحقيق مفهوم الحوكمة كما أقرتها "**كارولين توماس**"في حين ترى أن الفقر هي المشكلة الأساسية أمام تحقيق التنمية، والفرد لايمكن أن يعيش بدون أولويات الحياة كالأكل والشرب والحفاظ على أمن الطفولة وحق التعليم والصحة[2] .

كما أنه جاءت في طروحات الأمن الإنساني ضمن مجموعة من الأعمال والدراسات الأكاديمية من باحثين ومفكرين وتقارير أممية متخصصة والتي ربطت بين مفهومي الأمن والتنمية نجد "**نادي روما Rome Club**وذلك في السبعينات القرن الماضي الذي أصدر مجموعة من التقارير بعنوان "**الإشكاليات العالمية**" **World Problimatics** التي قامت على مجموعة من الأفكار إلا أن أهم نقطة ركز عليها النادي هو إشكالية الفقر وخطر التنمية والأمن وضرورة تحسين الخيارات المتاحة للأفراد، إضافة إلى مقترحات "فيلي بلاند" **Willy bland** التي عرفت فيما بعد بلجنة براند نظرا لاسهاماتها الكبيرة في مجال التنمية، إضافة إلى إسهامات "روبرت ماكنمارا" رئيس البنك الدولي الأسبق، إذ أكد هذا التقرير بأن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد مقتصرة بمشاكل الحرب والنزاعات والسلم إذ يوجد أنماط أخرى من المشاكل أبرزها معظلة الفقر والجوع والفجوات المنزايدة بين الفقراء والأغنياء والشمال والجنوب وقد إقترح التقرير أن الحل يكمن في توافر الإرادة للتغلب على تلك الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول، وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمن الإنساني ومن ثم تحقيق السلم في أنحاء العالم كافة بناءا على أن الفقر والجوع مشكلة تنموية والحرب والنزاع هي مشكلة أمنية إذن العلاقة ترابطية بين الفقر والحرب كماهي مترابطة بين الأمن والتنمية.[3]

[1] Caroline Thomas,op cit,p08.
[2] Caroline Thomas, Global Gouvernance,develepement and human security,exploring the linkes, vol22,n2,p16.
[3] Ibid.

إن الترابط الكبير بين الأمن الإنساني والتنمية يجعل منا بضرورة طرح مفهوم التنمية الإنسانية من خلال تعزيز الأمن والحفاظ عليه وتقويته بعنصرالتنمية والعدالة في التوزيع بين الشعوب خاصة الفقيرة منها لنتوصل في النهاية لبناء الأمن وهو الهدف الذي تسعى من خلاله الدول والحكومات واللجان المتخصصة لتحقيقه كمطلب ضروري لتحقيق الإستقرار والسلم داخل الجماعات في الدولة وبين الشعوب والدول . [1]

وبالتالي يمثل الأمن الإنساني نقطة إلتقاء بين أفكار الدراسات الأمنية والتنمية الدولية، فقد أطلقت دعوة شاملة لإعطاء الأهمية لدور الفرد،خاصة عندما أدرج مفهوم التنمية الإنسانية من خلال توسيع الأفراد لخياراتهم وقدراتهم وإدراج مفهوم الأمن الإنساني في سياقه التنموي الذي ورد في تقرير التنمية للأمم المتحدة لسنة 1994 الذي إستمد مفهومه من حقوق الإنسان والحاجات الضرورية وتحقيق الكرامة المجتمعية والمادية وتوفير حرية المبادرة الإقتصادية والسياسية وحرية التعبير والتفكير من أجل المزيد من الإبداع وتقديم الفرص في ظل غياب أي حدود تمييزية بين الأفراد.[2]

وبالتالي يعد الأمن الإنساني المحرك الأساسي بين التنمية وحقوق الإنسان المنتجة لمفهوم التنمية الإنسانية، فهذا هو الأمن الحقيقي عندما يمكن الربط بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن حسب الباحثة "**ماري كالدور**" في مقالها المنشور تحت عنوان الأمن البشري: مفهوم مقنع[3]، حيث برز هذا المفهوم كردة فعل عن المقاربة السائدة في التنمية المركزة على رفع العائدات والتطابق بين النمو والتنمية ولقياس نوعية التنمية نلجأ لحساب نسبة دخل الفردإلى الناتج الوطني ومؤشرات إقتصادية أخرى في حين يتبين إمبريقيا عدم صحة هذا التوجه فزيادة مؤشر دخل الفرد لا يعني آليا حياة أفضل، فالنمو مهم لكنه ليس كافيا فلابد من الاهتمام

[1] جمال منصر، مرجع سابق. ص 20.

[2] المرجع نفسه. ص 21.

[3] Mary Kaldor et Sonia Marcoux, **La sécurité humaine : un concept pertinent ?,** *Politique étrangère* , avril 2006, p. 901.

"**ماري كالدور**" " **Mary Kaldor**"، أستاذة الحكم العالمي، هي مديرة مركز دراسات الحكومة العالمية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وقالت أنها هي المسؤولة عن الفريق المعني بالقدرات الأمنية الأوروبية، الذي تم إعداده بناءا على طلب من خافيير سولانا، الذي كتب تقرير برشلونة، وهو "مذهب الأمن الإنساني لأوروبا (2004).

بنوعية النمو وعدالة التوزيع وربط العلاقة بين النمو الإقتصادي وحياة الإنسان.إذا فإن النقطة المركزية للتوافق بين مفهومي الأمن الإنساني والتنمية هي في تحقيق النمو الفردي والوطني كون مقاربة الأمن الإنساني ترتكز على الأفراد والتنمية وتركز على تعزيز قدرة الدولة التي تنتج لنا مفهوم أوسع وأشمل وهو التنمية الإنسانية التي ترتكز على ثلاثية الأمن والإنسان والتنمية.[1]

[1] Caroline Thomas Op cit,p20.

الفصل الثالث:

التكيف في المقاربات الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية

الفصل الثالث: التكيف في المقاربات الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية.

هناك عدّة مقاربات لمكافحة الإرهاب العابر للحدود(المقاربة الوطنيّة، المقاربة الإقليميّة، المقاربة الدوليّة الشاملة)، وفي حالة الظّاهرة الإرهابيّة في منطقة الساحل الإفريقيّ، فإنّ المكافحة الفعّالة لها تنبع من مقاربة شاملة ومتكاملة مبنيّة على أساس مواجهة هذه الظاهرة على الصّعيد الوطنيّ إلى جانب تفعيل التّعاون الثّنائيّ والإقليميّ سواء على المستوى العسكريّ أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وبين الخوف من التّدخلات الأجنبيّة وإقامة القواعد العسكريّة، ارتأت الجزائر قيادة تعاون إقليميّ مع عقد شراكات دوليّة لمكافحة الإرهاب.

وسيتناول هذا الفصل أهمّ الجهود المحليّة التيّ قامت بها دول الساحل على وجه الخصوص الجزائر التيّ اعتمدت على جهودها الداخليّة لمكافحة الإرهاب طيلة سنوات، وسيتعرّض كذلك هذا الفصل لأبرز مظاهر التّعاون الإقليميّ والدّولي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للحدود.

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية التماثلية.

كان إهتمام الدول بالأمن ولا يزال بالغ الأهمية إذ تحتل المواضيع الأمنية محورا أساسيا وبارزا في الأجندة السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة، كأهم فاعل في العلاقات الدولية وعلى المستويات الرسمية التابعة للأجهزة الحكومية، والغير الرسمية، كما اختلفت درجة الاهتمام بموضوع الأمن من دولة إلى أخرى بناءا على العقيدة الأمنية المنتهجة وحسب الرهانات والتحديات والتهديدات،حيث نجد أن الجزائر أعطت هذه الأهمية لهذه التهديدات وحاولت التصدي لها بمختلف الوسائل وكان ذلك حسب نوع التهديد.

المطلب الأول: مسألة الطوارق في المقاربة الأمنية للجزائر .

1 علي المستوي الداخلي:

لضمان الأمن في منطقة الصحراء الكبرى وتعزيزا لمسار استقرار السكان التوارق، قامت الجزائر باتخاذ إجراءات فورية وطويلة المدى، من خلال برنامج تنمية الجنوب الكبير كما قام النظام الجزائري منذ الاستقلال بمحاولات لدمجهم في المجتمع خاصة لما تتعالى أصوات المنادين بالعدالة مع سكان الشمال، حيث أنها وبعد زيارة الرئيس زروال إلى الجنوب في ديسمبر 1994 وفي اجتماع مجلس الحكومة لأول مرة في ولاية من ولايات الجنوب أدرار، في 12 جانفي 1995 تم تسطير برنامج طموح للتنمية، بتخصيص مبلغ 35مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية، كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري.هذا المجهود في مجال الاستثمار جاء ليعزز مسار توطين التوارق الرحل واستجابة لرغبتهم في إدخال العنصر الترقي كعنصر فعال من العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري [1].هذا بالإضافة إلى عملية الإصلاح الإداري الذي جعل من تمنراست وإيليزي ولايتين، وإنشاء صندوق تنمية الجنوب من خلال الأموال التي يتم إقتطاعها من أموال النفط المصدر، زيادة على أنهم ممثلين في البرلمان بغرفتيه، وأنهم يسيرون أنفسهم من

[1] مقابلة مع الحاج محمود قمامة، زعيم قبيلة توارق الطايتوك، المحافظ الولائي لجبهة التحرير الوطني لولاية تمنراس، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري، يوم02 /03/ 2009 بولاية تمنراست

خلال المجالس الشعبية البلدية والولائية . بالمقابل يبدي التوارق الجزائريون وفاءا كبيرا للأرض والوطن يعبر عنهم الحاج محمود أقمامة بقوله :إن التوارق الجزائريون ليسوا سلعة تباع وتشترى، ولا يوجد إستقرار أفضل مما هو موجود في الجزائر ،ومقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا، لأنها لا يمكننا الإنقلاب ضد أرضنا، الأرض التي دفن فيها أسلافنا[1]

وتعزيزا للأمن في منطقة الصحراء الكبرى وتجنبا لمخاطر زعزعة المنطقة تأثرا بما يحدث في مالي والنيجر، قامت الجزائر بمجهودات لتسوية النزاع التارقي في مالي والنيجر، من بين هذه الإجراءات وفي إطار مبدأ التضامن قامت الجزائر بالاستجابة ايجابيا لنداء التوارق الماليين والنيجيريين ونجدتهم، و هذا من خلال تقديم مساعدة هامة لهم وتوفير الشروط الضرورية حتى يمكنهم العودة إلى بلدانهم في إطار من الأمن والكرامة حسب التعبير الرسمي،هكذا قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في مدن جانت، عين قزام، تين تواتين، تيميمون، ووفرت فيها الشروط الضرورية للحياة) غذاء، تغطية صحية، مدارس للأطفال،(..، هذه المراكز تمت تهيئتها من أجل تجنب الاختلاط بين السكان اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين يلجؤون للجريمة المنظمة بجميع أنواعها، بالإضافة لتسهيل عمليات الحصول على المساعدات من السلطات الجزائرية، أو الهيئات الدولية و هذا بمساعدة من السكان المحليين .وفي هذا الإطار قررت السلطات المركزية وبمناسبة زيارة رئيس الحكومة في شهر جويلية 1993 تعزيز عملية مراقبة الحدود الجنوبية من أجل توقيف عملية الهجرة غير الشرعية ومحاربة التهريب وتعزيز الأمن، و هكذا تم إحصاء المواطنين مرتين خلال أربعة أشهر، الأول في ولاية تمنراست في أكتوبر 1993 والثاني في كامل الجنوب الجزائري في جانفي 1994 بهدف تحديد هوية حوالي – المهاجرين، وتسهيل عمل الأمن والجمارك .وكنتيجة

[1] مقابلة مع الحاج محمود قمامة،مرجع سابق.

لذلك تمت عملية طرد بين 5175 مهاجر غير شرعي، مع الإبقاء على كل من هو ترقي حتى لو كان غير جزائري، كما قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات أهمها[1].

2 _ علي المستوي الخارجي:

_قمة جانت بجنوب الجزائر: تعتبر قمة جانت التي انعقدت يومي8 و 9سبتمبر1990 ، وضمت رؤساء دول الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا في مرحلة أولى معبرة عن رغبة البلدان المعنية بالمشكل التوارقي لعدم اللجوء إلى القوة و هو الذي، يمكن أن يزعزع إستقرار المنطقة كلها، وإتفقوا على ضرورة وضع حد للوضعية المزرية التي تعيشها هذه المنطقة، كما أكد الرؤساء على ضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد للتهيش الذي يعيسها السكان التوارق، كما عبروا عن إرادتهم في الذهاب بعيدا في تحديد إستراتيجية مشتركة لحل مشكل تنقل الممتلكات والأشخاص نهائياً بين البلدين.[2] ولإنجاز هذه المهمة تم تشكيل لجنة وزارية دائمة تشمل وزراء داخلية تلك البلدان ومتابعة أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء الخارجية الذين سيجتمعون كل سنة[3] .

من جهة أخرى أكد وزراء البلدان الأربعة المجتمعون في جانت عزمهم على إحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى ضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة بينهم في إطار إدماج السكان المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما أكدَّ ممثلي الدول الأربعة على إرادتهم في إحترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة تلك المتعلقة منها بالمعالجة السلمية للنزاعات وإحترام السيادة والسلامة الترابية للدول[4]

---

[1] عبد النور بن عنتر: **الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائري في التسعينات:** مجلة شؤون الأوسط، العدد، 83 ص132

[2] أحمد شنة :**العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية،**(الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع،)، ص 123.

[3] المرجع نفسه، ص 124.

[4] المرجع نفسه ، ص ص 126_130.

_ندوة الدول الساحلية الصحراوية : منذ قمة جانت 1990 التي انعقدت حول مسألة مراقبة تنقل التوارق أصرت الجزائر والبلدان المحادية لها على التضامن الأخوي والاستقرار الجهوي، وكإمتداد اجتماع جانت واللقاء الذي تبعها والمنعقد في القليعة بالجزائر سنة1991 ، قامت الجزائر بإعادة إنتشارها الدبلوماسي عبر إعادة تفعيل ندوة الدول الساحلية الصحراوية في إطار الأمن والتنمية، ففي نوفمبر 1993 إنعقدت في الجزائر ندوة جمعت الدول المعنية وتمكنت فيها الجزائر من إقناع الدول الأخرى بتناول محور وحيد هوعملية التنسيق في مجال الأمن والتعاون الإقتصادي لتعزيز النسيج الإجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من الأجل مواجهة جماعية للتحديات والمشاكل التي تعاني منها، وفي هذه الندوة أكدت البلدان الحاضرة على إلتزامها بمتابعة المشاورات للحفاظ على الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية في النيجر وتشاد وتعزيز التعاون لمواجهة المشاكل التي تضرب استقرار المنطقة والتي تقوم بها قوى من خارج القارة الإفريقية

إقتصادياً أكدت البلدان المشاركة على ضرورة تدعيم التعاون جنوب – جنوب وإستمرار التنسيق لمواجهة الجفاف ومكافحة غزو الجراد وإعادة تنشيط المنطقة بشكل يجعلها نقطة تقاطع للمبادلات المختلفة والسماح بمرور أكبر كمية للسلع[1].

المطلب الثاني :الوساطة الجزائرية في النزاع المالي.

أول ما قامت به الجزائر هو إتخاذ موقفاً يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمان عدم إقصاء وتهميش السكان التوارق وقد أثار هذا الموقف غضب المتمردين التوارق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفاً لصالحهم ويمكن تفسير عدم إتخاذ الجزائر لموقف لصالح أحد الطرفين، برغبتها المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي بغية إحلال السلم والأمن والإستقرار في هذا البلد المجاور[2].

[1] العشاكم عبد العزيز :**أبحاث في القانون الدولي الجنائي** ،(الجزائر: دار هومة ،الطبعة الأولى ج2 ، 2006)، ص46

[2] محمد خلاف، **نشاط الديبلوماسية الجزائرية حركية نوعية تواكب التحولات في العالم**، متحصل عليه يوم 19مارس 2013من موقع جريدة المساء الجزائرية، نشر يوم 30ديسمبر 2012 من الموقع الإليكتروني التالي:
http://www.elmassa.com/ar/content/view/67207

وقد استفادت الجزائر من إخفاق تطبيق اتفاقية تمنراست المنعقدة في 06 جانفي1991 ، والذي رفضتها فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغتها، للقيام بوساطة جديدة بناءا على طلب كل من الحكومة المالية والحركات والجبهات الموحدة للتوارق والتي توجت بالتوقيع في بماكو بتاريخ 11 أفريل 1992 على الإتفاق الوطني المالي، وقد عرف تطبيق هذا الإتفاق صعوبات كبيرة في nfua الميدان خاصة في عملية الإدماج الشامل لمقاتلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد داخل المؤسسات العسكرية والإدارة المالية حيث أدمج 640 مقاتلا من بين 3000 كان من المفروض إدماجهم وبالإضافة إلى الصعوبات التي رافقت إعادة إسكان اللاجئين المقيمين في الجزائر، عانى الإتفاق من نقص الموارد المالية، زيادة على الرفض الذي قوبل به المقاتلون التوارق في الجيش المالي ومن بعض القبائل) كالبال، البلاح والسونغاي .(لتذليل هذه الصعوبات قامت الجزائر بجمع الفرقاء الماليين في تمنراست في أفريل وفي العاصمة الجزائر في جوان1994 ، لكن تصاعد العنف في مالي جعل عملية الخروج من الأزمة صعبا، حيث أياما قليلة بعد التوقيع على إتفاق الجزائر، ظهر تمرد مضاد قام به عناصر السونغاي الذين تهيكلوا في حركة الغونداكوي التي كانت تهدف لمحاربة التوارق، ورغم كل هذه الصعوبات واصلت الجزائر مجهوداتها حيث ومنذ شهر ماي 1994 وضعت الجزائر تحت تصرف لجنة وقف إطلاق النار حوالي 12 ضابطا لازالوا ليومنا هذا يخدمون الأمن إلى جانب إخوانهم الماليين[1]، كما حصلت على مساعدة في الوسائل متمثلة في 7 سيارات لكل الميادين مزودة بأجهزة الاتصال و 1000زي عسكري كامل 600 -.حذاء عسكري كامل 50 -. خيمة سعة كل منها 14 شخص 13 -.سيارة لاندرو فر -.شاحنة حاوية لسعة 30000 لتر 383 . -ألف لتر من البنزين 250 -. ألف لتر من الغاز المميع بالإضافة إلى هذه المساعدات فإن الحكومة الجزائرية قررت وضع مبلغ مقدر ب 2 مليون دولار تحت تصرف الحكومة المالية التي تستعملها من خلال تطبيق الاتفاق الوطني في شراء أجهزة مصنوعة في الجزائر، أو باللجوء لخدمات شركات جزائرية، كذلك وفي إطار اللقاءات الدورية بين ولايات

[1] محمد خلاف، مرجع سابق.

أقصى الجنوب الجزائري ومحافظتي المناطق الشمالية الثلاثة، فإن الحكومة الجزائرية أكدت أنها مستعدة أن تدرس وبكل ترحيب كل إمكانية مساعدة أو تعاون لصالح مناطق الشمال المالي[1].

إن الدور الجزائري في حل النزاع المالي كان فعالا وذا نفس طويل رغم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها والتي كادت في كل مرة أن تعصف بالمنطقة وعموما يمكن إجمال الخطوات التفاوضية التي أشرفت الجزائر علىها في ما يلي[2]:

1-اتفاقية تمنراست 1991 :

قبل هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية.

هكذا التقى ممثلي الحكومة المالية يومي05 و06 جانفي 1991 تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة وهما : الحركة الشعبية لتحرير الأزواد وذلك لإجراء المفاوضات التي أدت للتوقيع (FIAA) والجبهة العربية الإسلامية للأزواد ، (MPLA)على اتفاقية تمنراست . وقد اشتملت على 13 مادة أساسية تضمنت النقاط التالية[3]:

1_ وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي وخاصة المناطق رقم6 ،7، 8ابتداءا من جانفي 1991 في الساعة الثانية زوالا.

2-يتعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام العام واستبعاد كل العناصر المساعدة من الخارج.

[1] العكاش عبد العزيز، مرجع سابق، ص 50.

[2] محمد خلاف، مرجع سابق.

[3] أحمد شبنة، مرجع سابق، ص ص172 _174

3-ينبغي أن تستقر قوات المقاتلين التابعين للحركة الشعبية الأزوادية أو الجبهة الاسلامية العربية للازواد في أماكنها الحالية وكل تنقل فردي أو جماعي لهذه القوات خارجهذه الأماكن، يكون دون سلاح.

4-القوات المالية مطالبة بوقف كل العمليات تجنبا لأي اشتباك مع المقاتلين الأزواد.

5-انسحاب عناصر القوات المالية المسلحة من تسيير شؤون الادارات المدنية وإلغاء بعض المناصب العسكرية.

6-القوات العسكرية المالية مدعوة لتجنب أماكن الرعي والاماكن الآهلة بالسكان.

7-تفرغ القوات المسلحة المالية لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

8-بإمكان المقاتلين الأزواد الالتحاق بصفوف القوات المسلحة المالية في إطار شروط يحددها الطرفان.

9-إنشاء لجنة مكلفة بإنهاء العمليات المسلحة ومتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها وسيطا في القضية[1].

10-لجنة إنهاء العمليات تشكل من الوساطة الجزائرية وعدد متساو من الطرفين.

11- (GAO) .مقر هذه اللجنة مدينة قاو المالية

12-كل السجناء والاسرى والرهائن المدنيين الموجودين في حوزة الطرفين يطلق سراحهم في مدة أقصاها ثلاثين يوما ابتداءا من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية.

13_الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ التوقيع علىها، يوم 06 جانفي1991 شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقيات تمنراست، - (GAO) وفي مارس 1991 انعقد في جاو هذه اللجنة عاينت

[1] محمد خلاف، مرجع سابق.

عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتها من بينها إطلاق سراح المساجين الموجودين لديها وكذلك عدم احترام وقف إطلاق النار.

من جانفي 1991 وإلى غاية التوقيع على اتفاقية تمنراست في 26 مارس من نفس السنة قام المتمردون بسبعة هجومات خلفت قتيلين وخمسة جرحى وخطف سبع سيارات وخسائر مادية معتبرة.

-بعد سقوط الدكتاتورية في 26 مارس1991 ، عبرت سلطات المرحلة الانتقالية عن تمسكها باتفاقية تمنراست، مع عقدها لعدة لقاءات مع مسؤولي التمرد، وقد شهدت هذه المرحلة ميلاد تنظيمين مسلحين جديدين هما fpla والجبهة الشعبية لتحرير الأزواد[1] :(ARMA)

1- 30 ديسمبر 1991 يتعلق الأمر بلقاء أولي بين الجيش الثوري لتحرير الأزواد

2- /لقاء الجزائر العاصمة الأول : الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية سمح بتحديد وتحضير إطار المفاوضات والوساطة التي ستقودها الجزائر[2].

3- /لقاء الجزائر العاصمة الثاني 24جانفي 1992 خلال جلسة المفاوضات الأولية وتحت إشراف الجمهورية الجزائرية توصلت الأطراف المشاركة للاتفاق على النقاط التالية:

توقيع هدنة الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق

ضرورة متابعة المفاوضات 25مارس 1992 هذا اللقاء الثالث توصل إلى تحقيق الاتفاق

4- / لقاء الجزائر الثالث 15 الوطني الذي وقع فيما بعد في بماكو.

20أفريل 1994 يتعلق الأمر في هذا اللقاء ب

5- /لقاء تمنراست 16 التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني .

[1] محمد خلاف، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

تحديد الطرق والوسائل الممكنة التي ستسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق . بعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلا لوضع موضع التطبيق العمليات التي ستسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني في أبعاده الأمنية، والعسكرية، والمؤسساتية والسياسية وفي مجال التنمية، كما تم الاتفاق على تاريخ 10 ماي 1994للتطرق للمسائل الأخرى المرتبطة بالاتفاق وتخص:

تقدير عدد مقاتلي الجبهات والحركات الموحدة للأزواد المتبقي من أجل (MFUA) إدماجهم في مختلف أسلاك الدولة بهدف الغلق النهائي لها . حملة الإدماج في الوظيف العمومي للمقاتلين مع تقدير رتبهم .[1]

الخلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين في صفوف القوات المسلحة والأمن.

2 – 15 ماي 1994 : مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني للتفاهم **6**– / لقاء الجزائر 10 الذين سيتم إدماجهم في (MFUA) وفقا لاتفاق تمنراست حول عدد مقاتلي وإطارات الأسلاك العسكرية للدولة – المشاريع السوسيو اقتصادية – الوظيف العمومي.

ومن جهة أخرى تم عقد اتفاق يتعلق ب[2]:

تفكيك قواعد MFUA ووضع جهاز أمن لحماية الأشخاص والممتلكات.

تنصيب لجنة ستعود لها مهمة عملية إدماج المقاتلين ابتداء من 15 جوانo 1994

تنصيب لجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تبدأ عملها تحت إشراف الوسيط الجزائري في أجل لا يتعدى 15 أكتوبر 1994

_ تنصيب لجنة الإدماج السوسيو مهني للمقاتلي

[1] أنوار بوخراص، **الجزائر والصراع في مالي**، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن ،الولايات المتحدة الامريكية، متحصل على المقال في صيغة PDF،ص65.

[2] المرجع نفسه،ص66.

وقد تلا هذا الاتفاق عمليات تقتيل راح ضحيتها 9 توارق في تشاران في شهر ما1994 ، والتي تبنتها وهو ما أدى بعناصر الجبة الإسلامية العربية للأزواد للانتقام (MPGK) الحركة الشعبية الغنداكوي من سكان بلدة فافا الحضر، الشيء الذي جعل من اتفاق السلام في مهب الريح.

3 – 30 جوان1994 : قام الطرفان في هذا اللقاء بتحليل الأوضاع من خلال استعاض العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني، وكخلاصة لهذا اللقاء توصل الطرفين إلى:

إدانة الانحرافات غير المراقبة التي كانت وراء الأحداث الأخيرة كما أبرز الطرفان أن مهمة التعزيزات العسكرية تهدف لحماية كل السكان وإعادة الأمن وأن سحبها سيتم بالتدرج من طرف السلطات المختصة . تسيير عملية الإدماج في جو من الثقة والأمن والتنسيق التدريجي للمدمجين في المواقع المختارة واستعمالهم في مهمة قيادة الأركان[1].

.الالتزام الدائم بسريان قرارات الجزائر التي اتخذت في ماي 1994

محاربة العصابات تحت أي شكل من الأشكال ومهما كان مصدرها وتأمين كل السكان بدون استثناء وقد استمر الاتفاق بصفة عامة بين المد والجزر إلى غاية 26 مارس 1996 حيث نظمت الحكومة المالية بمنطقة تمبوكتو حفل سمي " شعلة السلام "تم خلالها حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمالي مالي وقد شاركي الجزائر بوفد هام يقوده وزير الداخلية والجماعات المحلية محملا ببرقية تهاني وتضامن من رئيس الجمهورية الجزائري إلى رئيس جمهورية مالي. إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقات المبرمة بينهما في كل مرة، يؤدي دائما إلى اشتعال المواجهة من جديد، لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيها بخطورة النزاع الشرقي على أمنها القومي، خاصة مع وجود مشاريع أجنبية نشطة أو كامنة تنتظر التنشيط في المنطقة[2].

[1] أنوار بوخراص، مرجع سابق،ص66.

[2] المرجع نفسه،ص67.

وقد علقت الوساطة الجزائرية في أفريل 2005 إثر انتقادات وجهتها الصحافة المالية للجزائر، تعود بعد ذلك على إثر اشتداد الصراع بداية سنة2006 ، والتي كللن بإقدام " التحالف الديمقراطي من أجل التغيير " بإحراق " رمزيا " أسلحتهم في 27 مارس 2006 في باماكو قبيل اتفاق السلام الذي وقع في الجزائر بعد ثلاثة أشهر في جويلية 2006 تحت لواء " تحالف 23 ماي من أجل التغيير " هذا الاتفاق الذي ينص على[1]:

ضرورة ترقية التنوع الثقافي في البلاد، مع الأخذ في الاعتبار بخصوصية مناطق الشمال.

ضرورة تكفل أهالي كل منطقة بتسيير شؤونهم المحلية.

ولتجسيد ذلك نص الاتفاق على :إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي نص الاتفاق تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق، يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد وتنسيق التبادل التجاري بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة حياة الأهالي الرحل، والقضاء على عزلة المنطقة بواسطة تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد، وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.

كما نص اتفاق الجزائر على إنشاء إذاعة جهوية ورابط للتلفزيون الوطني بغية تصدير القيم الثقافية للمنطقة، ووضع نظام تعليمي، وتخصيص منح للدراسة في الخارج، ومواصلة العمل مدة 10 سنوات بالنظام الجبائي التفضيلي المحدد بالعقد الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين[2].

[1] محمد الأشهب، **النزاعات العرقية ومناطق الثروة في المغرب العربي**، صحيفة الحية اللندنية.
[2] المرجع نفسه.

بالإضافة إلى إنشاء لجنة متابعة من تسعة أعضاء تتشكل من ثلاثة ممثلين من طرفي الأزمة إضافة على الوسط الجزائري، ويكون مقر عملها في كيدال للسهر على تطبيق ما تم التوصل والاتفاق عليه، وتتفرع منها مجموعة تقنية للأمن تشرف على عملية استرجاع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية المستولى عليها منذ هجومات 23 ماي2006 ، مع تسوية الوضعية الاجتماعية والمهنية للمقاتلين التوارق، وتلتزم الحكومة المالية بإطلاق سراح جميع الأشخاص المحجوزين بعد الأحداث، وتسهيل عملية عودة الهياكل العسكرية والأمنية المنتشرة في المنطقة إلى مستواها السابق[1] .

بعد ذلك ظهرت عدة نقاط خلافية جديدة في فهم وتطبيق بعض بنود الاتفاق، تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسط الجزائري إنتهت إلى التوقيع في 20 فيفري 2007 في الجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاثة وثائق تخص الأولى الإجراءات التطبيقية العالقة في إتفاق جويلية، والثانية عبارة عن جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم وتضبط الوثيقة الثالثة شروط وطريقة تنظيم فوروم المانحين لتنمية منطقة شمال مالي مجمعاتها الثلاث) كيدال، جاوة، تمنيكتو (والذي عقد في23 و 24مارس2008 .

إلا أن هذا الاتفاق لم ينهي الأزمة، إذ تواصلت الإتهامات المتبادلة حول عدم إلتزام كل طرف ببنوده، و هذا بتواصل الإشتباكات والقتال وإشتداده إبتداء من مارس2008 ، لتقوم الجزائر بعد ذلك بجمع طرفي النزاع مرة أخرى في إجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة، دامت أربعة أيام من الجمعة 24 جويلية إلى الاثنين 27 جويلية توجت بتوقيع إتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته ومراقبته إلى جانب التشديد على ضرورة " السعي لإطلاق مساجين كل طرف عند الطرف الآخر وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي

[1] موقع قناة العربية: زعماء التوار، **لسنا من القاعدة والوجود الأمريكي يجلب الإرهاب**، الموقع:
www.alarabiya.net/articles/2007/09/29/39693.html.

وصلت إلى الحدود " وبغية السهر على تطبيق هذه النقاط تم إنشاء لجنة مختصة لمراقبة هذه الأمور تتكون من نحو 200 عضو من الطرفين بالتساوي[1] .

على أن يتم اجتماع المرحلة الثانية آخر نهاية شهر أوث 2008 الذي سوف يتطرق في حالة النجاح في تطبيق القضايا المتفق عليها في المرحلة الأولى إلى قضايا الوحدات الخاصة، وحل المشاكل الاقتصادية وإدماج الشباب في هذه المنطقة في إطار برنامج مسطر[2] .والملاحظ هنا هو أن الجزائر إستطاعت أن تلعب دور المسهل للمفاوضات بإمتياز، نظرا للثقة التي تحظى بها من طرفي النزاع، وفي هذا الإطار صرح الرئيس المالي توماني توري)أن الجزائر وأكبت كل المبادرات الهادفة إلى حل المشاكل الأمنية في شمال مالي، والجزائر هي من رعت واحتضنت وسهلت وشهدت على ما يسمى باتفاق الجزائر، وهي الآن مستمرة في تأدية هذا الدور ونحن نشكر ونشجع الرئيس الجزائري على الإستمرار في هذا المسعى الذي يصبو لتحقيق سلام شامل في هده المنطقة التي يؤثر عدم الاستقرار فيها حتما على كل واحد من بلدينا....ونحن ممتنون للجهد الإنساني الكبير الذي بدلته ليبيا فدور ليبيا كان إنسانيا أما اتفاق السلام فالخوض فيه سيكون في الجزائر .(كما صرح في هذا الإطار رئيس التحالف الديمقراطي التوارقي من أجل التغيير في شمال مالي، بأنه كان يعلم مسبقا بأنها لن تنجح أية وساطة ما لم تكن الجزائر طرفا رئيسا فيها، وهذا تعليقا على فشل الوساطة الليبية الأخيرة عن طريق مؤسسة القذافي الخيرية.

[1] جريدة الخبر: العدد5301 ، السنة 18,يوم 2008_04_21

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية في النزاع النيجيري:

بذلت الجزائر ومنذ بداية الأزمة في النيجر كافة مجهوداتها من أجل حل المشكلة بطريقة سلمية ودون تدخل قوى خارجية عن القارة وتحملت الجزائر بذلك عبء الهجرات المكثفة للمواطنين النيجيريين نتيجة النزاع المسلح بعد أن تحملت مختلف الهجرات السابقة الناتجة عن الجفاف الذي أصاب المنطقة، حيث تنقل الوزير الأول النيجيري في 8 ماي 1992 إلى الجزائر في زيارة عمل وكان ملف التوارق أهم الملفات التي نوقشت حيث انعقد لقاء بين الوزير الأول النيجيري ومحمد أوتشيكي أحد قادة التوارق في مدينة غردا ية الجزائرية أين وقع الطرفان على هدنة لمدة 15 يوم لينعقد لقاء بين الوفد النيجيري الحكومي والمتمردين التوارق في 27 من نفس الشهر ولكن هذه المرة في باريس عوضا عن الجزائر وهذا تحت الضغط الفرنسي وبطلب من المتمردين،وقد حاولت الجزائر مواجهة المساعي الفرنسية المدعمة بالدور البوركينابي حل المشكلة وفق (CRA) مصالحا الخاصة فقامت بجمع التوارق النيجيريين الممثلين بتنسيقية المقاومة المسلحة 22جوان 1993، وقد أدى هذا الاجتماع لعقد هدنة كما تم الاتفاق على / والسلطات النيجيرية في 13 رفع حالة الطوارئ المفروضة في شمال البلاد ورغم ذلك لم تحل المشكلة[1] .

وعموما يمكن القول أن الوساطة الجزائرية في النزاع النيجري لم تكن في المستوى الذي كانت عليه في النزاع المالي حيث فرضت نفسها كوسيط أساسي وحيد، في حين اقتصر دورها في النزاع النيجيري على المشاركة في لجنة متابعة الإتفاق رفقة فرنسا وبوركينافاسو .وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به إبراهيم باراي مايناسارا والذي كان سفيرا لبلاده في الجزائر سابقا،و كان أول بلد زاره هو الجزائر وفي الندوة الصحفية التي أقامها ذكر بأن وصول العسكر إلى السلطة في النيجر يعتبر الوسيلة الوحيدة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها وتسيير مؤسسات الدولة بالشكل الذي يستجيب لآمال مختلف العناصر المشكلة للأمة النيجيرية، وشكر الرئيس السلطات الجزائرية على الإستقبال الذي قدمته للسكان النيجيريين الذين تنقلوا

[1] حورج الراسي: **إتحاد الإرهاب في المغرب العربي**، جريدة المستقبل، عدد 29 يونيو 20 .

للجنوب الجزائري وأكد التزامهم بأن يتم ترحيل اللاجئين النيجيريين من الجنوب الجزائري نحو بلدهم في جو من النظام والأمن.

le commerce de troc. تقنين النشاط التجاري التقليدي للتوارق والمتمثل في تجارة المقايضة وتعتبر المقايضة نظام تجاري بدائي يرتكز على مبدأ تبادل البضائع والسلع بين الجماعات والأفراد دون تدخل النقود كوسيلة للتعامل، حيث يتم الإستبدال العيني للبضائع أي بيع سلعة بسلعة، ولم يعد لهذا النوع من التجارة أي وجود في العالم نتيجة التطور الكبير في أساليب المعاملات التجارية والتطور التكنولوجي الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة[1].

وتتم تجارة المقايضة حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في14_12 1994 في ولايات الجنوب أدرار – إليزي – تندوف وتمنراست، وتتم مع دولتي النيجر ومالي.

1–شروط ممارسة تجارة المقايضة:

يمكن أن يمارس تجارة المقايضة الحدودية أي شخص طبيعي او معنوي مقيم في الولايات التالية:

تمنراست –ادرار –إليزي –تندوف، كما يجب أن يمتلك سجل تجاري بصفته تاجر جملة، وتتوفر لديها هياكل التخزين ووسائل نقل البضائع على سبيل الملكية أو الإيجار، تحدد قائمة تجار الجملة المسموح لهم القيام بعمليات تجارة المقايضة الحدودية بقرار من السيد الوالي المختص إقليميا[2]

المعرض التجاري أسيهار:يعتبر معرض أسيهار تظاهرة تجارية مهمة على مستوى ولاية تمنراست وحدث اقليمي كبير يجمع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ومتعاملي الدول الافريقية الصحراوية " التوارق " السفلى حيث تلتقي فيه البضائع والسلع وتتمازج فيه الثقافات والعادات لترتسم معالم الترابط التجاري والثقافي .

[1] معلومات مستقاة من الأبواب المفتوحة المنظمة من طرف المديرية الجهوية للجمارك لولاية تمنراست على هامش المعرض التجاري اسيهار المنظم خلال شهر فيفري 2000.

[2] المرجع نفسه.

ينعقد هذا المعرض التجاري الدولي مرة واحدة سنويا لمدة لا يجب أن تتجاوز 21 يوما، يحدد السيد الوالي المختص إقليميا فترة انعقاده[1]

[1] معلومات مستقاة من الأبواب المفتوحة المنظمة من طرف المديرية الجهوية للجمارك، مرجع سابق.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

يشهد الوضع الأمني حراكا متميزا ولا مثيل له في دول جوار الجزائر التي تعتبر هاته الاخيرة قوسا مرضي وأزماتي بسبب إنتشار تهديدات حساسة جلبت أنظار الملاحضين والدارسين في الشؤون الأمنية والاستراتيجية في المشهد الدولي خصوصا وسط تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي، مما سمح للتنظيمات الإرهابية والمنظمات الإجرامية بالتغلغل والسيطرة على الفراغ الجغرافي الإستراتيجي في منطقة الصحراء الكبرى وسط فشل عدد من الدول في إحتوائها ولعلي الجزائر التي تعتبر معادلة محورية بارزة في المنطقة تسعي جاهدتا وبتكريس كل جهودها وفي جميع المستويات إلي فرض الإستقرار والأمن والتحكم في الوضع الأمني الداخلي.

المطلب الأول: استراتيجيّة الجزائر لمكافحة الإرهاب والجريمة المظمة:

1_ علي المستوي الداخلي:

أ/البعد السياسيّ لإستراتيجيّة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الجزائر:

كانت هناك عدّة محاولات لحلّ الأزمة الجزائريّة سياسيا وسلميا ومن أبرز المحاولات تلك التيّ جرت في عهد الرّئيس اليمين زروال، وسبقه إليها الرّئيس علي كافي في 1993 حيث أعلن عن ضرورة إتّباع سياسة الحوار. [1]

ففي 1994 مثلا إنعقدت ندوة في 25-26 سبتمبر 1994، بعد أن تولّى زروال الحكم في 20 جانفي 1994، حيث قام بإطلاق سراح بعض قادة الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ وحاول إقناع قادة الحزب المنحَل على ضرورة إختيار ممثّلين لهم للمشاركة في الحوار وإدانة العنف. ولكن في نوفمبر 1994، أعلن الرّئيس زروال عن فشل سياسة الحوار في خطاب له لوجود رسالة من الجماعة الإسلاميّة المسلَحَة والتيّ رغبت في مواصلة

[1] شرقي، مرجع سابق، ص 86.

القتال بدل الصّلح. ولكن لم تكن فقط هذه الأسباب الوحيدة فقد كان هناك بعض العناصر في النّخبة السياسة والعسكريّة آنذاك والتيّ كانت رافضة للإتّجاه التّصالحي.[1]

ب/ البعد القانونيّ لإستراتيجيّة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الجزائر :

عرفت الجزائر عدّة محاولات وإجراءات قانونيّة لتفعيل عمليّاتي لمكافحة الإرهاب ومن أهمّها: قانون الرّحمة، قانون الوئام المدنيّ (والذّي تمّ الإستفتاء عليه في 1999) وميثاق المصالحة الوطنيّة والذيّ يلي التّفصيل فيه وفي أبعاده ونتائجه:

مشروع المصالحة الوطنيّة:

هي مبادرة سياسيّة للرّئيس عبد العزيز بوتفليقة، بدأها منذ ولايته الأولى في سبتمبر 1999، وسعت إلى إنهاء سنوات الإرهاب التيّ عاشتها الجزائر، حيث تمّت صياغة مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنيّة والذّي استفتى عليه الشّعب في 29 سبتمبر 2005، ومن أبرز الإجراءات التيّ تضمّنها الميثاق لتحقيق السّلم الوطنيّ وتفعيل المصالحة بين كلّ فئات الشّعب الجزائريّ مايلي:

*الإجراءات الرّاميّة إلى استتباب السّلم:

"أولاً: إبطال المتابعات القضائيّة في حقّ الأفراد الذّين سلّموا أنفسهم إعتباراً من 13 يناير 2000، تاريخ إنقضاء مفعول القانون المتضمّن الوئام المدنيّ.

ثانياً: إبطال المتابعات القضائيّة في حقّ جميع الأفراد الذّين يكفّون عن نشاطهم المسلَّح ويسلّمون ما لديهم من سلاح. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذّين كانت لهم يد في المجازر الجماعيّة أو انتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجّرات في الإعتداءات على الأماكن العموميّة.[2]

[1] شرقي، مرجع سابق، ص 88.

[2] المرجع نفسه، ص 89

ثالثاً: إبطال المتابعات القضائيّة في حقّ الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه الذّين يمْثلون طوْعاً أمام الهيئات الجزائريّة المختصَّة. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذّين كانت لهم يد في المجازر الجماعيّة أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجّرات في الإعتداءات على الأماكن العموميّة.

رابعاً: إبطال المتابعات القضائيّة في حقّ جميع الأفراد المنضوين في شبكات دعم الإرهاب الذّين يصرّحون بنشاطاتهم لدى السّلطات الجزائريّة المختصَّة.[1]

خامساً: إبطال المتابعات القضائيّة في حقّ الأفراد المحكوم عليهم غيابياً بإستثناء الذّين كانت لهم يد في المجازر الجماعيّة أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجّرات في الإعتداءات على الأماكن العموميّة.

سادساً: العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقاباً على إقترافهم نشاطاتٍ داعمة للإرهاب.

سابعاً: العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقاباً على إقترافهم أعمال من غير المجازر الجماعيّة أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجّرات في الإعتداءات على الأماكن العموميّة.

ثامناً: إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذّين صدرت في حقّهم أحكام نهائيّة أو المطلوبين الذّين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السّالفة الذّكر...."[2]

لقد كان جوهر هذا المشروع برنامج العفو العامّ لمدّة ستّة أشهر من مارس إلى سبتمبر 2006 بعدما وافق الشعب على ميثاق المصالحة. ومسّ برنامج العفو التّائبين من السّجناء أو الإرهابيّين النّشطين الذّين لم يكونوا قد إرتكبوا أعمال تفجير أو عمليات قتل أو إغتصاب كما سبق الذّكر . وقد مدّدت الحكومة فترة سريان مفعول هذا القانون إلى مالا نهايّة، إلاّ أنّ بعض الجماعات الإرهابيّة أصرّت على مواصلة أعمالها بعيداً

[1] شرقي، مرجع سابق، ص 90 .

[2] الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبية، **مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنيّة**، 2005/09/29

عن هذا القانون. وبحلول سبتمبر 2006، كان قد أطلق سراح أكثر من 2300 إرهابياً من السّجن، وإلى غاية 2006 سلّمَ ما يزيد عن 350 إرهابيا أنفسهم إلى السّلطات للإستفادة من قانون العفو العامّ.[1]

وتضمّن الميثاق الوطنيّ من أجل السّلم والمصالحة الوطنيّة إجراءات أخرى تعلّقت بملفات المفقودين والتّعهد بدراستها وتقديم التّعويضات لذووي المفقودين وكذا لضحايا الإرهاب وكذا تقديم المساعدات الماديّة والمعنويّة لذووي الإرهابيّين الذيّن لا ذنب لهم فيما قام به بعض أقاربهم وذلك بغية إطفاء نار الفتنة والبغضاء وكذا مثّلت هذه التّعويضات والمساعدات إجراءات إستراتيجيّة للتّقليل من ألم الضحايا ولإدماج ذووي الإرهابيّين من أزواجهم وأبنائهم في المجتمع لعدم إقصائهم إجتماعياً فهذا الأخير إن حدث فلن يولّد إلاّ ظواهر مرضيّة أخرى لا تحمد عقباها والجزائر في غنى عنها. إلى غاية 31 جويلية 2008، بلغ إجمالي التّكلفة الماليّة لمشروع المصالحة 22.6مليار دج وبلغت قيمة التّعويضات المدفوعة 6.6مليار دج .

فإلى غاية 31 جويلية 2008 تمّ تنفيذ تدابير لدعم سياسة التّكفل بملفات المفقودين، حيث بلغ تعداد المفقودين 8023 حالة وتمّ استقبال 15438 شخصاً على مستوى اللّجان الولائيّة وتمّ دفْع 371.45مليار دج كتعويضات وتمّ قبول 5704 ملفّ وتمّت تسوية 5579 منها بصورة نهائيّة بالإضافة إلى هذه التّدابير الماليّة تمّ توظيف 858 مختصّاً نفسانياً للتّكفل بالأطفال ضحايا الإرهاب كما جرى إنجاز مشروع 100 سكن على مستوى كلّ ولاية لفائدة الأرامل اللائيّ يتكفّلن بأطفالهنّ. فيما يتعلّق بالملفّات المرفوضة والتيّ بلغ عددها في 2008 ،934 ملفاً ، فإنّ أهمّ أسباب الرّفض هي :[2]

*عدم الإختصاص الإقليميّ.

*تسجيل إسم المستفيد ضمن قائمة المتوفّين في صفوف الإرهابيّين.

*بعض المفقودين ما يزالون في عداد المطلوبين من طرف مصالح الأمن.

[1] **مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنيّة**، مرجع سابق.

[2] مديريّة الإتّصال، **حصيلة الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2009**، مارس 2009، ص 5.

*سبق تعويض ذوي الحقوق في إطار ضحايا الإرهاب.

*عدم وجود ذوي حقوق شرعيّين.

*حالات لبعض المفقودين الذيّن لا علاقة لهم بالمأساة الوطنيّة.

بالنّسبة للمساعدات التيّ تمّ تقديمها للعائلات المعوزَّة التيّ لها أقارب متورّطين مع الإرهاب (متوفّين في صفوف الجماعات الإرهابيّة)، فإلى غاية 31 جويليّة 2008 مستّ هذه التّدابير الأعداد التاليّة: 17969 حالة وفاة في صفوف الإرهاب، 18945 تمّ إستقبالهم على مستوى اللّجان الولائيّة، 12645 ملف تمّت معاينتها و139 بقيت قيد الدّارسة، 7702 ملفّ تمّ قبولها بصفة نهائيّة وبلغ إجمالي التّعويضات المدفوعة لفائدة ذوي الحقوق : الرأسمال الإجماليّ 3.38 مليون دج والمنح الشهريّة 523.93 مليون دج. فيما يتعلّق بالملفّات المرفوضة وعددها 4805 فإنّ الأسباب الرّئيسيّة للرّفض هي :[1]

*عدم الإختصاص الإقليميّ.

*التّحريات الإجتماعيّة ليست في صالح المعنيّ(الدّخل الشّهري يفوق 12000دج).

*سبق تعويض ذوي الحقوق بسبب وفاة واحد من أقاربهم في صفوف الجماعات الإرهابيّة.

*لم تسفر تحريّات البحث عنهم عن أيّة نتيجة.

كما تمّت إعادة إدماج أو دفْع تعويضات للأشخاص الذّين مسّتهم التّرتيبات الإداريّة المتعلّقة بالفصل عن العمل لأسباب مرتبطة بالمأساة الوطنيّة حيث أنّه وإلى غاية 31 جويليّة 2008 مسّت هذه التّدابير الأعداد التاليّة:

[1] مديريّة الإتّصال، مرجع سابق، ص7.

20511 شخصاً تمّ استقبالهم على مستوى اللّجان الولائيّة، 9861 تمّت معالجتها، 5430 ملفاً حصل على الموافقة منها 1368 ملفّاً يتعلّق بإعادة الإدماج و4008 ملفاً تعلّق بالتّعويضات. بلغت قيمة التّعويضات المدفوعة للمعنيين بالأمر 1038 مليار دج وبقي 36 ملف قيد الدّراسة آنذاك.[1]

جـ/ البعد العسكريّ لإستراتيجية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الجزائر:

لقد ركّزت الدّولة الجزائريّة على الشقّ العسكريّ لمواجهة الإرهابيّين من خلال أجهزتها الأمنيّة، حيث أصبحت تعتمد في معركتها مع الجماعات المتطرفّة الإرهابيّة على إستراتيجيّة ضرب الرّؤوس التيّ تعتمد على إختراق صفوف المسلَّحين بزرع مخبرين وسطهم، يبلّغون رجال الأمن عن تنقّلات أبرز القياديّين المؤثريّن في مراكز القرار داخل التّنظيم. وهذه السياسة جديدة تعوّض حرب العصابات الكلاسيكيّة التيّ خاضتها أجهزة الأمن ضدّ الإرهابيّين في السّابق، كما أدّت هذه السيّاسة إلى زرع الشّك بين عناصر التّنظيم وإتّهامهم لبعضهم البعض بالعمالة لصالح المخابرات، كما أنّ المرحلة المقبلة تستهدف الإيقاع برأس التنظيم أبو مصعب عبد الودود المدعو دروكدال .[2]

ونتيجة للأزمة الليبيّة في 2011، صادر الجيش الجزائريّ كميّة كبيرة من الأسلحة التيّ جاءت من ليبيا منذ إنهيار نظام معمرّ القذّافي من بين هذه الأسلحة 123 قذيفة صاروخيّة مضادَّة للدبابات و193 قذيفة صاروخيّة و283 حشوة قذيفة صاروخيّة وأكثر من 36 ألف خرطوشة عيار من نوع 54 ملم وأربع سيّارات رباعيّة الدّفع و82 رشاش من نوع كلاشنكوف و57 بندقيّة رشّاشة، و3 قاذفات صواريخ.وفي إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمَة تلقّت الوحدات المنتشرة بالحدود الجنوبيّة الشّرقية مع ليبيا أوامر وتعليمات خاصّة بتعزيز التّشكيل القتالي المنتشر وتأمين الشّريط الحدوديّ من الجهة الجنوبيّة الشّرقيّة تفادياً لأيّ تسلّل من طرف مجرمين أو إرهابيّين أو حتّى مهرّبين، إلى جانب تلقّيها لمعلومات لحمايَة الحدود ومراقبتها لردع

[1] مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنيّة، مرجع سابق .

[2] المرجع نفسه.

أي عمل إجراميّ وغير مشروع. كما يقوم الجيش بعمليّات تمشيط واسعة للحدود مع ليبيا بحثاً عن مخازن الأسلحة والمخابئ المموّهَة التيّ يستغلّها الإرهابيّون وقد سمح ذلك بتدمير عدّة مخازن للأسلحة في مناطق تارات وعرق بورارح وتيغنتور الوعرة فضلا عن تمشيط عرق دادمر جنوب مدينة جانت في إليزي على الحدود مع ليبيا باعتبارها أبرز المنافذ لتسلّل الجماعات الإرهابيّة وقد شدّدت مصالح الأمن والجيش من إجراءات الأمن حيث منعت نقل عدّة أنواع من البضائع أهمّها المحروقات ليلاً في الجنوب وتقرَّر أن تنقَل هذه البضائع بحراسة أمنيّة فضلاً عن قيام وحدات متخصّصة من الجيش في نصب كمائن وتفتيش مناطق واسعة من الصّحراء في المناطق الحدوديّة الجنوبيّة والشّرقيّة من الصّحراء علماً أنّ قوات الأمن والجيش تمكّنت من إعتقال 87 ليبياً بتهمة تهريب أسلحة للجماعات الإرهابيّة على الحدود بين البلدين عام 2011.

كما قرّرت السلطات الجزائريّة في 2011 تغيير مسار الطّائرات المدنيّة التيّ كانت تعبر الصّحراء الجزائريّة مخافة من أن يتمّ إستهدافها من قبل مجموعات إرهابيّة أصبح بحوزتها صواريخ أرض–جوّ متطوّرة على غرار صواريخ سام–7 الرّوسيّة الصّنع التيّ قيل أنّ ما لا يقلّ عن 10 آلاف صاروخ منها نُهبَ من مخازن الجيش الليبيّ قبيل وبعد سقوط نظام العقيد معمّر القذافي.[1]

د/ البعد التّنموي لإستراتيجيّة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الجزائر:

تمّ التّركيز على بناء دولة القانون وتحسين آداء الحكم الراشد من خلال تعزيز دور المجلس الدّستوريّ وإصلاح منظومة العدالة وتحسين آداء العديد من المصالح في مجال ضبط ومراقبة النّشاط الإقتصاديّ . تمّ التركيز كذلك على تحسين الخدمات العموميّة .

في مجال الفلاحة ولتحقيق الأمن الغذائيّ، تمّ صياغة استراتيجيّة للتّنميّة المستدامَة سنة 2006 (التّجدد الريفيّ)، وفي سنة 2008 (تجدّد الإقتصاد الفلاحيّ) ويسعى هذا الأخير باعتباره إستراتيجيّة وطنيّة

[1] مصطفى. ق، "**القاعدة..التّوارق والسّلاح الليبيّ**، تحريك على جبهة الجنوب"، المجاهد الأسبوعيّ، العدد : 2686 من 24–31 جانفي 2012، ص 7.

للتّنميّة المستدامَة للفترة (2009-2013) إلى تعزيز الأمن الغذائيّ للبلد من خلال التّركيز على محاور خمسة:[1]

- ترقية محيط تحفيزي للإستغلالات الفلاحيّة ومتعاملي القطاع الفلاحيّ.
- إعداد عشر برامج لتكثيف الإنتاج والبرامج الخاصّة.
- تجديد مستغليّ قطاع الفلاحة وتعزيز إمكاناتهم التّقنيّة من خلال إضفاء طابع الدّيناميكيّة على التّكوين والبحث والتّعميم.
- عصرنة الإدارة الفلاحيّة وتعزيز المؤسّسات العموميّة المعنيّة (إدارة الغابات، الخدمات البيطريّة، خدمات الصّحة النباتيّة) ولمنح فرصة جديدة للمنتجين الصّغار ذوي الحاجة الماسّة قرّرت الدّولة مسح مجمل ديون الفلاّحين والمربّين والمقدّرة في 2008 بـ 41 مليار دينار جزائريّ .

وفي إطار تعزيز الإقتصاد الوطنيّ تمّ إطلاق برنامجين سنويّن . يتعلّق الأمر ببرنامج الدّعم للإنتعاش الإقتصاديّ (2001-2004) بمبلغ 7.5 مليار دولار وكذا برنامج تعزيز النّمو (2005-2009) بمبلغ 120 مليار دولار. كما تمّ إطلاق برنامج تكميليّ لدعم النّمو وكذا برامج (الجنوب والهضاب العليا) في الفترة الممتدّة ما بين 2005 و2009 بميزانيّة قدرها 200 مليار دولار.[2]

أمّا بالنّسبة للمديونيّة الخارجيّة فقد كانت تبلغ 29 مليار دولار سنة 1999، ولكن بعد أن تمّ تخفيضها أصبحت تبلغ أقّل من 5 ملايير دولار في 2008.

أمّا فيما يخصّ ترقيّة الشّغل، فقد حاربت الدّولة الجزائريّة البطالة من خلال عدّة مشاريع مثل : مشروع 100 محلّ لكلّ بلديّة وإنشاء وكالات لدعم التّشغيل من خلال القرض المصغر لإنشاء مؤسّسات مصّغَّرة

[1] مصطفى.ق، مرجع سابق، ص 8.

[2] المرجع نفسه ، ص 9.

وغيرها .سمحت مكافحة البطالة في خفض نسبة البطالة لتبلغ 11.8% سنة 2007 في حين تجاوزت 29 % سنة 1999.[1]

وتمّ القيام في 2001-2012 بإصلاحات سياسيّة مسّت توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبَة وكذا فتح المجال الإعلاميّ وفسح المجال لإنشاء المزيد من الأحزاب الجديدة وأهمّ ما حدث هو رفع حالة الطّوارئ التيّ كانت معلَنة منذ التسعينات من القرن العشرين وهذا يدّل على عودة الأمن إلى الدّولة الجزائريّة وذلك بفضل الإستراتيجيّة الشاملة لمكافحة الإرهاب والتيّ جسّدت أبعاد الأمن الإنسانيّ والتّنميّة الإنسانيّة، حيث أنّ الّتركيز على جميع الجوانب الإقتصاديّة، الإجتماعيّة، الدّينيّة العسكريّة مكّن من التّقليص من حدّة تهديد الإرهاب والذّي يعني بمنظور الدّراسات الأمنيّة النقديّة تحقيق انعتاق الشّعب الجزائريّ من مختلف التّهديدات كالإرهاب والتّعصّب والتّطرف ما يعني تحقيق أمن الدّولة الجزائريّة وهذا حسب مدرسة أبريستويث التيّ تأسّست في التّسعينات من القرن العشرين، وكانت من بين أهمّ المدارس النّقديّة التيّ نادت بإعادة مفهمة الأمن من خلال النّظر إلى أبعاده المختلفة (الأمن البيئي، الأمن السياسيّ، الأمن العسكريّ...)

2_ علي المستوي الخارجي

أ/الإجراءات التّنسيقيّة الإقليميّة بين دول المنطقة على المستوى العسكريّ:

عُقدَت عدّة إجتماعات تحضيريّة وتشاوريّة جمعت وزراء خارجيّة دول الميدان (الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا) فيما بين 2008 و2010.

تمّ إنشاء لجنة الأركان العمليّاتيّة المشتَركة (Comite d'etat-major operationnel conjoint CEMOC) خلال الإجتماع الذيّ انعقد في 12 و13 أوت 2009، وتضمّ كلّ من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر ومقرّها بتمنراست، تبعها إجتماع مجلس رؤساء أركان البلدان المعنية في 26 سبتمبر 2010 بهدف تقييم الوضعيّة الأمنيّة في المنطقة في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنَظَّمَة، كان هذا الإجتماع فرصة

[1] مديريّة الإتّصال، مرجع سابق، ص ص 10-17.

لتبادل وتحليل المعلومات بهدف إعداد حصيلة وافية للنّشاطات والأعمال المنجزة للشّروع في تجسيد إستراتيجيّة موحَّدَة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظَّمَة. [1]

تعدّ الجزائر أول دولة بادرت بتفعيل التعاون الإقليميّ من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليميّ منظّم وعمليّاتي وعلى إرادة سياسيّة مشتَرَكَة، وقد تمّت الموافقة على مبادئ هذه الرّؤية خلال النّدوة الوزاريّة لبلدان الساحل الصحراويّ في شهر مارس 2010، التيّ نشّطت آليات التّنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكريّة ولجنة تنسيق المصالح الأمنيّة .[2]

وفي إجتماع لوزراء خارجيّة دول الميدان*(الجزائر، موريتانيا، مالي والنّيجر) في الساحل الإفريقيّ الذّي انعقد في20 ماي 2011، تمّ الإتّفاق على تشكيل قوّة عسكريّة مشتركَة تتكوّن من حوالي 85000 جندي من أجل حماية الحدود المشتَرَكَة والحدّ من مخاطر تنظيم القاعدة الذيّ ينشط في المنطقة على نطاق واسع.[3] وحسب بعض المصادر الإعلاميّة فقد إنضمّت نيجيريا للجنة تنسيق المصالح الأمنيّة Unite de fusion et de liaison UFL في نوفمبر 2011 .[4] وتقوم هذه اللّجنة بعدّة مهامّ من أبرزها تبادل المعلومات وتهدف لبناء قاعدة بيانات مشتَرَكة. كما تقوم بعمليّات تحسيسيّة من خلال التّنسيق مع أعضاء المجتمع المدنيّ لتوعية المواطنين خاصّة القاطنين في المناطق الحدوديّة ليحذروا من الجماعات الإرهابيّة حتىّ لا يخضعوا لأوامرهم وينصاعوا لها، لتفادي تجنيدهم وانخراطهم في شبكات الإرهاب والجريمة المنظَّمَة. ويمكن ذكر على سبيل المثال أحد المهمّات التّحسيسيّة للجنة التنسيق، تلك التيّ تمّ تنظيمها في الفترة من

---

[1] مديريّة الإتّصال، مرجع سابق، ص 17.

[2] مساعيد.ض، "**مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل الإفريقيّ**: الجهود التيّ تبذلها الجزائر"، الجيش، العدد:570، جانفي 2011، ص ص38، 39

*دول الميدان، تسمية أُطلقت على كلّ من الجزائر، موريتانيا، النيجر، مالي لأنّها المتضرّر الرئيسيّ من الإرهاب في الساحل حيث تقع أغلب الإختطافات والأعمال الإرهابيّة على أراضيها وبين حدودها المشتَرَكَة.

[3] 85 ألف جندي من أجل حماية منطقة الساحل الإفريقيّ:

http://www.rimsf.com/archive/1455-85…> 16:44 ،20 ماي 2011

[4] Ghania Oukazi, « Algerie –Niger : les frontieres sous surveillance »,Le quotidien d'Oran, n 5186, op.cit, 21/12/2011, p.5

23 فيفري 2011 إلى نهاية الشهر في موريتانيا، مهمّة معلوماتيّة تجمع بين هدفين (جمع معلومات حول تحرّكات القاعدة وكذا توعية المواطنين من خلال القيام بحملة تحسيسيّة) وتواجدت المجموعة المكلّفَة بهذه المهمّة في المنطقة المحدَّدَة لها (على الحدود الماليّة الموريتانيّة)، كما قام عساكر من مالي، الجزائر، النيجر وموريتانيا بدورات تجوليّة لعدّة قرى مجاورة لغابة واغادو أحد أهمّ الغابات التيّ تنشط فيها القاعدة .كما قامت المجموعة بمحادثات مع الجماهير للتّحسيس.[1]

وجاء هذا التّقدم الملحوظ في مجال التّعاون الإقليميّ الأمني على أمل بناء أمن جماعيّ والذّي يتطلّب لتحقيقه قوّة جماعيّة لمواجهة التحدّيات الأمنيّة. وحسب الخبير الجزائريّ في المجال الجيو أمنيّ لمنطقة الساحل، البروفيسور امحند برقوق، فإنّ الهدف الأساسيّ من إنشاء لجنة الأركان العمليّاتيّة المشتَرَكة هو القيام بعمليّات تنسيقية عسكريّة مشتَرَكَة لمكافحة الإرهاب والتهريب في المنطقة بالإضافة إلى تعزيز القدرات العسكريّة لدول الساحل الفقيرة كمالي والنيجر وكذا العمل على بناء قاعدة بيانات ومعلومات مشتَرَكة لتعزيز المنظومات الأمنيّة .[2]

ب/دور الإتّحاد الإفريقيّ في مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقيّ:

يعود الإهتمام الإقليمّي بمكافحة الإرهاب في إفريقيا إلى التّسعينات من القرن العشرين ومن أبرز الجهود : إتّفاقيّة منظّمة الوحدة الإفريقيّة الخاصّة بمكافحة الإرهاب1999 والتيّ جاءت بعد التّفجيرات الإرهابيّة للسّفارتين الأمريكيّتين في كلّ من كينيا وتنزانيا في 1998.[3]

تبنّى الإتّحاد الإفريقيّ خطّة عمل سنة 2002 حول الوقاية ومكافحة الإرهاب، وفي إطارها تمّ القيام بعدّة إجراءات قانونيّة من أبرزها، إعداد القانون النّموذجيّ الإفريقيّ في مجال مكافحة الإرهاب حيث تمّ عقد

[1] Mounir.Abi, « Des actions pour sensibiliser les populations de Sahel sur les recuperations terroristes », Le temps D'Algerie, n 960, 24-25 Fevrier 2012, p.7
[2] Alfred de Montesquiou ، Saharan nations set up joint military base:Aim to cut Qaeda threat, trafficking in African region ، http://articles.boston.com/2010-04-22/news/29305165_1_traffickers-new-command-security-official, April 22, 2010
[3] Alfred de Montesquiou, op cit

إجتماع خبراء الدّول الأعضاء في الإتّحاد الإفريقيّ يومي 15 و16 ديسمبر 2010 بمقرّ المركز الإفريقيّ والبحث حول الإرهاب بالجزائر. وبالنّسبة للوزير المنتدب المكلّف بالشّؤون المغاربيّة والإفريقيّة السّيد عبد القادر مساهل فإنّ وضْع قانون نموذجيّ للدّول الإفريقيّة هو شهادة على إرادة الأفارقة لتبنيّ مرجع قانونيّ الذيّ يحمل طموحات وآفاق مشترَكَة وبالتّالي يشجّع على المزيد من التّعاون فيما بين الدّول الإفريقيّة عن طريق وضْع قاعدة قانونيّة لتعزيز القدرات المؤسّساتيّة وجعْلها أكثر نجاعة لمكافحة الإرهاب.

لقد تدعّمت القارّة الإفريقيّة في إطار الإتّحاد الإفريقيّ حول مكافحة الإرهاب بعدّة إجراءات من أبرزها : اتّفاقيّة منظّمة الوحدة الإفريقيّة لسنة 1999، حول الوقاية ومكافحة الإرهاب، مخطّط العمل لسنة 2002 حول الوقاية ومكافحة الإرهاب إلى جانب بروتوكول سنة 2004 المتمّم لإتّفاقيّة سنة 1999. بالنّسبة لمفوّض السّلم والأمن في الإتّحاد الإفريقيّ السيّد رمطان لعمامرة فإنّه إعتبر هذه الآليات القانونيّة "...توفّر قاعدة قانونيّة ومؤسّساتيّة متينة لتعزيز التّعاون بين الدّول الأعضاء، لاسيما فيما يخصّ تبادل المعلومات بين الدّول الأعضاء بشأن أنشطة وتحرّكات الجماعات الإرهابيّة في إفريقيا، المساعدة القانونيّة، وتبادل الخبرات في مجال البحث وتعبئة المساعدة التّقنيّة على حدّ سواء داخل وخارج القارّة...وبخصوص تبنيّ القانون النّموذجيّ يشير السيّد رمطان لعمامرة أنّه سوف يمهّد الطرّيق لتطوير عدد من الأدوات الإضافيّة والتّكميليّة والآليات المتاحة للدّول الأعضاء في الإتّحاد الإفريقيّ في مجال مكافحة الإرهاب كمذكّرة توقيف إفريقيّة ووضع قائمة الجماعات الإرهابيّة الخاصّة بالإتّحاد الإفريقيّ لتسهيل عمليّة تسليم المجرمين أو ملاحَقَة الإرهابيّين والتّعاون القضائيّ بين الدّول الأعضاء..."[1]

إنّ مجلس السّلم والأمن للإتّحاد الإفريقيّ يشجّع في إجتماعاته على ضرورة التّعاون لمكافحة الإرهاب، فمثلاً: في الإجتماع 149 لمجلس السّلم والأمن، شجَّعَ هذا الأخير الدّول الأعضاء التيّ لم تقم بالمصادقة على اتّفاقيّة منظّمَة الوحدة الإفريقيّة حول منع ومكافحة الإرهاب والبروتوكول الخاصّ بها إلى

[1] مساعيد.ض، "مرجع سابق، ص ص.40، 41

القيام بالمصادقة لأنّه من المهمّ التعاون على مكافحة الظاهرة الإرهابيّة العابرة للحدود، كما دعا المجلس في إجتماعه المركزَ الإفريقيّ للدّراسات والبحوث المتعلّقة بالإرهاب إلى تكثيف جهوده وتنفيذ مشاريع التّدريب والتّجهيز لصالح الدّول الأعضاء التيّ لا تتمتّع بعد بقدرات خاصّة في هذا المجال.[1]

ج/خطّة العمل الإفريقيّة بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظَّمَة(2002):

اعتُمدت خطّة العمل في اجتماع عُقد في الجزائر في الفترة الممتدَّة من 11 إلى 14 سبتمبر 2002، وتهدف الخطّة إلى تعزيز التّعاون بين البلدان المشكّلَة للإتّحاد الإفريقيّ قصد إيجاد سبل ملائمة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظَّمَة، ومن بين أهمّ ما ركّز عليه المجتمعون:

*تعزيز قدرة البلدان على مراقبة الحدود، من خلال إصدار وثائق السّفر والهويّة الأكثر أمناً ، وإقامة تربّصات تدريبيّة للجمارك وحرّاس الحدود لضمان كفاءة وآداء عاليين.

*قمع تمويل الإرهاب

*تعزيز تبادل المعلومات الإستخباراتيّة المتعلّقة بالإرهاب والجماعات الإجراميّة

د/إنشاء المركز الإفريقيّ للدّراسات والبحوث حول الإرهاب :

"...أنشئ المركز الإفريقيّ للدّراسات والبحوث حول الإرهاب CAERT سنة 2004، في الجزائر العاصمة، وهو جهاز من الأجهزة التابعة للإتّحاد الإفريقيّ...يقوم بتبادل المعلومات وتقديم المساعدات في مجال التّكوين الخاصّ بمكافحة الإرهاب ...ويجري أبحاثاً معمّقَة للفهم الجيّد لأسباب وخصائص الإرهاب في إفريقيا..."[2]

[1] بيان صحفيّ للإجتماع التّاسع والأربعين بعد المائة لمجلس السّلم والأمن:
<http :www.africa-union.org>2008 ،

[2] عمّورة، مرجع سابق، ص 106

و/دور مجلس السّلم والأمن في مكافحة الإرهاب:

تمّت المصادقة على البروتوكول المتضمّن إنشاء مجلس الأمن والسّلم للإتّحاد الإفريقيّ خلال الدّورة الأولى لقمّة رؤساء الدّول والحكومات للإتّحاد الإفريقيّ المنعقدة بجنوب إفريقيا في جويلية 2002 وأصبح هذا البرتوكول ساري المفعول في ديسمبر 2003.[1]

يعَد مجلس السّلم والأمن العمود الفقريّ لنظام أمن جماعيّ مشتَرَك والإنذار السّريع من خلال سياسة تسمح بردّ فعل سريع وناجع لحالات النّزاع والأزمات بإفريقيا، كما يشير إلى أنّ مجلس السّلم والأمن مدعَّم من المفوّضيّة ومجموعة العقلاء ونظام قاريّ للإنذار السّريع والقوّة الإفريقيّة الجاهزة وصندوق خاصّ ويتمّ تزويده بمساهمات منتظمَة وتطوّعية لتمويل جهود السّلم بالقارّة. لقد كانت ظاهرة الإرهاب والقرصنة البحريّة والجريمة المنظَّمَة محلّ اهتمام المجلس.[2]

إلى جانب هذا، نصّ البروتوكول المتعلّق بتأسيس مجلس السّلم والأمن على إنشاء قوّة إفريقيّة جاهزة، حتّى تسمح لمجلس السّلم والأمن القيام بمسؤولياته فيما يتعلّق بنشر عمليّات دعم السّلم أو التّدخلات.

"...القوّة الإفريقيّة الجاهزة هي هيكل متعدّد التّخصّصات تتكوّن من أفراد مدنيين وعناصر الشّرطة والقوّات العسكريّة الإحتياطيّة المتمركزة في البلد الأم وعلى أتمّ الإستعداد للإنتشار بسرعة وفي أقرب وقت. صادقت القمّة الثالثة لرؤساء الدّول والحكومات في جويلية 2004 بأديس أبابا على وثيقة إطار متعلّقة بإنشاء القوّة الإفريقيّة الجاهزة ...في هذا الإطار، أُعدَّت خارطة الطّريق الأولى للفترة الممتدَّة من 2005 إلى 2008 حيث حدَّدَت هذه الأخيرة الخطوات الواجب إتّخاذها خلال المرحلة الأولى على المستوى الإقليميّ والقاريّ...إعتمدت خارطة الطّريق الثانيّة للفترة الممتدَّة من 2008-2010 وركّزت على قدرة الإنتشار السّريع للقوّة الإفريقيّة الجاهزة ...ووضْع خطّة لتدريب وتكوين القوّة الإفريقيّة الجاهزة للفترة الممتدَّة من 2009-

[1] مولود غشّة،"**أربعة أسئلة للسيّد رمطان لعمامرة مفوَّض السّلم والأمن للإتّحاد الإفريقيّ:** لقد أصبح من المهمّ غرس وتنمية ثقافة حقيقيّة للسلم في افريقيا"، الجيش، العدد: 570، جانفي 2011، ص.42.

[2] المرجع نفسه، ص43.

2010... وتمّ العمل على إعداد خارطة طريق ثالثة للفترة الممتدَّة من 2011-2015 للسّماح للقوّة الإفريقيّة الجاهزة لبلوغ جاهزيّتها العمليّاتيّة التّامة..." [1]

هـ/ تفعيل البعد التّنموي للتّعاون الإقليميّ في مجال مكافحة الإرهاب:

في إطار الإتّحاد الإفريقيّ تمّ تفعيل مبادرة النيباد من أجل تنمية القارة الإفريقيّة عامّة ودول الساحل خاصّة، كما شهدت هذه الأخيرة اتفاقيات تعاون في مختلف المجالات الأمنيّة (العسكريّة، المعلوماتيّة، الإقتصاديّة، العلميّة...) فمثلا في الجانب العلميّ تمّ تفعيل العديد من النّدوات الدّولية لمكافحة الإرهاب.

وكمثال على التّعاون الإقليميّ بين دول الساحل الإفريقيّ في مجال مكافحة الإرهاب يمكن ذكر دور تجمّع دول الساحل والصّحراء في إطار مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقيّ:

في سنة 1997م، إجتمع رؤساء كلّ من ليبيا، تشاد، النيجر، مالي وبوركينافاسو وإتّفقوا على تشجيع هذا التّجمع في إطار منظّمَة الوحدة الإفريقيّة قبل أن تتحولّ إلى الإتّحاد الإفريقيّ وأن يكون التّعاون مفتوحاً أمام دول نيجيريا والجزائر والمغرب وتونس، وتتكوّن معاهدة إنشاء تجمّع دول الساحل والصّحراء من ديباجة وإحدى عشرة مادّة، ومن بين أهمّ أهداف هذا التّجمع، تسهيل تحرّك الأشخاص ورؤوس الأموال ،حريّة تنقّل البضاعة ذات المنشأ الوطنيّ وتنسيق النّظم التعليميّة في مختلف مستويات التّعليم والتّنسيق في المجالات العلميّة والثّقافيّة والتّقنيّة، وفي 2007 وبانضمام الجزائر إرتفع عدد لأعضاء يصل 25 دولة.[2]

وفي إطار مكافحة الإرهاب فقد تمّت صياغة مشروع ميثاق الأمن لمنطقة دول الساحل والصّحراء، حيث جاء مثلاً في المادّة 4 من المشروع :"تلتزم الدّول الأعضاء بعدم تقديم أيّة مساعدة مباشرة وغير مباشرة سياسيّة وعسكريّة للعناصر المناوئة لأحد الأعضاء."

[1] مولود غشّة،مرجع سابق،ص44.

[2] الإتحاد الإفريقي، تقرير مجلس السلم والأمن عن الأنشطة وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا، مؤتمر الإتحاد الإفريقي، الدورة العادية 17 غينيا: ملابو 30جوان 2011، ص56.

المادّة 9:" تجتمع الجهات الأمنيّة في الدّول الأعضاء بصفة دوريّة للتّعاون المشتَرَك للبحث والكشف عن المجرمين والجناة ضدّ دولهم وتبادل المعلومات للوصول إلى الأهداف المشترَكَة"[1]

م/النّدوات التيّ تمّ عقدها بخصوص بناء استراتيجيات شاملة لمكافحة التّهديدات الأمنيّة في الساحل الإفريقيّ خاصّة الإرهاب:

عُقدت عدّة ندوات من أبرزها ندوة الجزائر في مارس 2010، وندوة باماكو في ماي 2011 والنّدوة حول الشّراكة والأمن والتّنميّة في الجزائر العاصمة يومي 7 و8 سبتمبر 2011 وقد سمحت هذه اللّقاءات بإرساء قواعد تعاون على الصّعيد السياسيّ والعسكريّ والإستخباراتيّ والتّمويّ الإقليميّ، فالتّنميّة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنَظَّمَة من المواضيع الثابتة التيّ يتمّ تباحثها بين دول الميدان في كلّ مرّة فضلا عن قضايا أساسيّة تتعلّق بإرتفاع وتيرة الإختطافات التيّ تستهدف الأجانب وما يرتبط بهذه الظّاهرة من تحدّيات أخرى كدفع الفدية التيّ لا تزال تشكّل أحد أهمّ نقاط الإختلاف بين دول الميدان وبعض شركائهم خصوصاً فرنسا وقد أضحى السلاح الليبيّ من بين أحد أهمّ ثوابت اللّقاءات بين دول الساحل لما له من آثار خطيرة على أمن وإستقرار دول المنطقة.[2]

[1] مولود غشة، مرجع سابق، ص ص 60_62.

[2] مصطفى.ق، "القاعدة..التّوارق والسّلاح الليبيّ: تحريك على جبهة الجنوب"، المجاهد الأسبوعيّ ،مرجع سبق ذكره، العدد : 2686 (من 24-31 جانفي 2012)، ص.7

المبحث الثالث: موقع التدخل الخارجي في المنطقة من المقاربة الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: ابعاد وتهميش الدور الجزائري:

إن العمق الاستراتيجي والإمتداد الحقيقي للأمن المغاربي والجزائري هو منطقة الساحل بالدرجة الاولى .فبحدود برية تمتد على مسافة 6427 كلم، تتجاور الجزائر مع سبع دول وهي: المغرب بحدود طولها،1643 كلم ،مالي بحدود طولها 1376 كلم ،ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، النيجر 956كلم، موريتانيا 463كلم، والصحراء الغربية 42 كلم[1]. وبهذاّ ، فان الجزائر تمثل الدركي والحارس والحزام الامني للمنطقة المغاربية كلها ولا سيما من الناحية الجنوبية وأي إختراق للحدود الجزائرية هو في ذات الوقت إختراق لأمن دول المغرب وأوروبا في ذات الوقت والعمل على تهميش دورها سوف ينعكس سلبا على إستقرار المنطقة بالكامل .

ورغم وعي القوى الكبرى بهذه الأهمية ومنها الاتحاد الاوروبي، إلا أنها تحاول من خلال إستراتيجيتها تقليص الدور الجزائري وتهميشه إلى دور تابع في تنفيذ المخططات الغربية في المنطقة وهو دور تم حصره في محاربة الإرهاب مستغلة في ذلك التهديدات التي تواجهها الجزائر. فاذا كانت الجهود الجزائرية تتلاقى مع الجهود الاوروبية والأمريكية في الحرب على الإرهاب ،إلا أن الجزائر تتصور حل المشكلة في اطار شامل ومتعدد الإبعاد أولها الجانب الإقتصادي والتنموي والجانب السياسي الذي يقوم على الحوار بين جميع الاطراف ،عكس الطرف الاوروبي الذي يركز على الجانب الامني– العسكري وهو ما سوف يزيد من تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوطات عليها ومن ثم تقويض الجهود الجزائرية في الحوار مع الأطراف المتنازعة وأبعاد الجزائر من لعب أي دور سياسي فاعل على المستوى البعيد .[2] و هو أيضا ضرب للجهود الجزائرية في التعاون الامني مع موريتانيا، النيجر ومالي في إطار القيادة العسكرية المشتركة والتي تترجم

[1]-l’expérience algérienne en matière de délimitation des frontières. In : http://www.dur.ac.uk /resources /ibru/ conferences /thailand/algeria.pdf
[2] I bid

إرادة الدول في التحكم في المسالة الامنية بطريقة مستقلة وفي إطار جماعي وهو ما يفتح الباب لأوروبا – فرنسا في تكريس تواجدها العسكري الجديد في الساحل الافريقي والتدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول ومحاصرة الجزائر أكثر فأكثر وادخال دوال افريقيا الغربية في المعادلة الأمنية في الساحل وهذ في حد ذاته ضرب للسياسة الجزائرية التي تحارب القواعد العسكرية في افريقيا والتواجد العسكري تحت أي شكل والجهود الجزائرية التي بذلت منذ الاستقلال لدعم السيادة الافريقية على ثرواتها وعلى إقاليمها وفتح الطريق أمام القوى الغربية للتمركز الاستراتيجي في المنطقة.

المطلب الثاني: عسكرة منطقة الساحل:

إن مضاعفة التواجد الغربي في المنطقة في شكل مساعدات عسكرية وتدريب للجيوش وقواعد مراقبة ومعلومات سوف يعيد المنطقة الى حالة الإستعمار الجديد تحت الغطاء الامني ومحاربة الإرهاب وكل الجهود التي بذلتها الدول الإفريقية في التحرر والإستقلال إندثرت .[1]

إن الشراكة من أجل الساحل هي غطاء لتقاسم المصالح والأعباء وتدعيم للتواجد العسكري الفرنسي الذي يتمركز في السنغال بقاعدة عسكرية (1150 جندي)،الغابون(800 جندي)،جيبوتي(2900 جندي) والتشاد التي بها قاعدة للعمليات الخارجية (1200 جندي). هذا الى جانب مشروع RECAMP،الموجه لتقوية القدرات الافريقية في ميدان حفظ الامن وتسعى فرنسا إلى إستغلال قواعدها في تخزين المعدات العسكرية لهذا المشروع وهو ما يعني اضفاء الشرعية على التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا. ضف لذلك التدخل الفرنسي في غنيا1990،رواندا التشاد والغابون.[2]

وإلى جانب التواجد العسكري الفرنسي –الاوروبي ،فان إفريقيا أيضا مسرحا للتواجد العسكري الامريكي ،فهي مراقبة من الولايات المتحدة انطلاقا من شتوتغارت بألمانيا(AFRICOM) وهي القيادة التي أنشاتها أمريكا منذ اكتوبر 2007،تحت غطاء محاربة الارهاب من خلال برامج تدريب الجيوش والمساعدة في حفظ

[1] l'expérience algérienne en matière de délimitation des frontières ،op cit .
[2] -Que fait la France en Afrique. In : http://www.liberationafrique.org

الأمن . وتبحث أمريكا امكانية نقلها إلى داخل احدى الدول الافريقية(الجزائر) حيث تركز أمريكا أيضا عملها على الجانب العسكري على حساب الحلول الاخرى وهو ما يظهر في تناقص المساعدات الإقتصادية الخارجية الموجهة لإفريقيا . فمن 750 مليون دولار المخصصة لميزانية برامج المساعدة الخارجية في 2003،هناك 500مليون دولار خصصت للتمويل العسكري الخارجي ،52 مليون دولار لتأسيس مركز محاربة الارهاب، اما مبلغ 100 مليون دولار فقد خصص لمبادرة، – l'East Africa Counter terrorisme Initiative(EACTI)، ولم يخصص سوى مبلغ 14 مليون دولار للجوانب الخاصة بالصحة وهو مبلغ ضعيف جدا وبالمقابل معظم المبلغ خصص لمراقبة الحدود والمعلومات رغم تصريحات بوش في 2003 بان الارهاب يغذيه الإحباط وإنعدام الديمقراطية والحكم الراشد، إلا أن أغلب المبادرات تركز على الجانب الأمني –العسكري. للتذكير، فإن أمريكا متواجدة عسكريا في جيبوتي واثيوبيا وكينيا .كما توظف أطروحة محاربة الإرهاب لإعادة بناء التحالفات مع الأنظمة الديكتاتورية التي سارعت إلى إعلان ولائها لأمريكا ، بعد 11 سبتمبر مثال كينيا ،اثيوبيا ،ارتيريا .فجيبوتي مثلا كانت من أكبر المستفيدين من المساعدات الأمريكية في القارة بعد قبولها بالقاعدة العسكرية فيها .إثيوبيا أيضا إرتفعت فيها المساعدات العسكرية بزيادة 17 مرة ما بين 2001–2004،بعد أن إستخدمت أراضيها من قبل القوات الأمريكية في الأزمة الصومالية.[1] هذا إلى جانب مشروع الشراكة الصحراوية لمكافحة الإرهاب.

إن الرهان على المقاربة الامنية–العسكرية لحل الأزمة في الساحل سوف يؤدي إلى تحول المنطقة إلى قاعدة عسكرية فرنسية، أمريكية، بريطانية وهو في حد ذاته تهديد للدول المغاربية ومضاعفة الضغوطات عليها مثل ما هو حال منطقة الشرق الاوسط وهو ما يقوض أيضا التعاون المغاربي في كل المجالات.

[1]-Noemi Ral .la stratégie américaine dans la corne de l'Afrique après le 11 septembre: incohérences et controversies . In : www .cepes.uqam.ca

المطلب الثالث: تقوية المؤسسة العسكرية:

إن برامج التدريب وتقوية المؤسسة العسكرية التي تتضمنها المشاريع الاوروبية والفرنسية والأمريكية والمساعدات العسكرية التي تتلقاها الجيوش الإفريقية سواء في إفريقيا الغربية أو في منطقة الساحل وشمال إفريقيا تفوق ما يخصص لتطوير دولة القانون وللتنمية وهو ما يعني خلق ودعم عدم التوازن بين المؤسسات الديمقراطية في الدول الإفريقية لصالح المؤسسة العسكرية التي توجد في وضعية المسيطر على الشؤون السياسية منذ إستقلال هذه الدول وهو ما سوف يضاعف بكثير من دور العسكر في الحياة السياسية تحت ذرائع الأمن(الإنقلابات العسكرية في إفريقيا)، عملية تزيد من عرقلة مسارات الإنفتاح السياسي المتعثر منذ عشرات السنين وضعف الدولة المدنية التي هي أساس الحوار والمشاركة السياسية.[1]

وختاما فإن هذه الإستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية–الأمنية ،سوف تضاعف من عدم الإستقرار الذي سوف يزيد من إستنزاف الخزينة المالية للدول الإفريقية ومنها الجزائر بالأخص في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه . فخارج إطار التنمية والحوار الشامل، فإن منطقة الساحل والمنطقة المغاربية وبحكم الجوار الجغرافي سوف تظل مهددة .و سوف يظل البديل الأساسي لحل أزمات المنطقة هو مقاربة الأمن الإيجابي paix positive، أو بناء الأمن التي يطرحها المفكر Johan Galtung، والتي تترجم من خلال الإنصاف، العدل والتنمية وغياب ظاهرة الإستغلال والعنف بكل أشكاله وعدم التنكر للشعب في ممارسة حقوقه الإنسانية. وهي المقاربة التي تعتمد أيضا على الجهد المتعدد الأطراف بين كل الدول المغاربية في إطار تفعيل اتفاقية اتحاد المغرب العربي والتعاون العربي –الافريقي.

[1] مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، الدوحة: دراسة منشورة في مركز الجزيرة للدراسات 20 أكتوبر 2011، ص 8.

الخاتمة

الخاتمة

ختاما نستنتج أن الجزائر وبموقعها الإستراتيجي أصبحت مطالبة أكبر من أي وقت مضى بمراجعة علاقتها مع دول الجوار خصوصا في الجناح الجنوبي حيث المشاكل والتهديدات التي تعانيها المنطقة حيث تتفاقم بشكل لافت ومخيف الأمر الذي دفع بالنخبة الحاكمة في الجزائر إلي التحرك في عدة إطارات سواء الأطر التقليدية التي كانت في شكل ردود أفعال أو بتيقنها من إتخاذ الإجراءات اللازمة كما يقال لإطفاء ونزع فتيل هذا البرميل القابل للإنفجار في أي وقت خصوصا مع وجود أطراف أجنبية وإقليمية تغذي هذا الفتيل وهذا تيقنا من الجزائر من ظرورة وضع إستراجيات سعيا منها للقضاء علي هذه التهديدات التي تضعها في وضع أكثلر خطورة من الوضع الدول المصدرة لهذه الهديدات.

فمن خلال هذه الدراسة نتأكد من خلال ما سبق وبناءا علي إعترافات القوى الكبري أن العقيدة الأمنية الجزائرية عرفت إضافات نوعية منذ الإستقلال. كما عرفت إستجابة كبيرة وواضحة لمجريات ومعطيات الواقع الأمني لدول الجوار وكذلك واقعية وصدق المبادرات الجزائرية فمن كونها عقيدة بسيطة في طرحا بحكم إستنادها لمحددات عالية الدلالة كالتاريخ والجغرافيا والإديولوجيا .إلا أن التحولات التي عرفتها الجزائر داخليا والتي تزامنت مع تحولات أخرى شهدها العالم كان تأثيرها واضحا منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي .إذ وسعت تلك التحولات بالتهديدات التي أفرزتها من مدركات مصممي العقيدة الأمنية الجزائرية .فإنتقلت من كونها ذات توجه صلب، وذات أولوية خارجية، إلى كونها عقيدة ذات توجه لين بحكم التهديدات الأمنية الجديدة للجزائر وذلك علي المستويين الداخلي والخارجي.

الخاتمة

قائمة المراجع

أولا: الكتب بالعربية:

1. أحمد أحمد يوسف ، **مقدمة في العلاقات الدولية** : القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية، 1985

2. بول هيدلي ، **المجتمع الفوضوي:دراسة في النظام والسياسة العالمية** ، تر مركز الخليج للدراسات والأبحاث: الإمارات العربية المتحدة ،2002.

3. تاج مهدي ،**المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي** :الدوحة: دراسة منشورة في مركز الجزيرة للدراسات 20أكتوبر 2011.

4. ثامر فاضل ،**اللغة الثانية في إشكالية المنهج والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث:** بيروت، الدار البيضاء المركزالثقافي العربي، ط1، ،1994 .

5. جودة، إلياس أبو **"الأمن البشري و سيادة الدول"**: بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2008

6. ذويبي خثير" **البنيوية والعمل الأدبي _ دراسة بنيوية شلانية لمرتبة مالك بن الريب _:** الجزائر، سطيف مطبعة موساوي، ط1 ،2001

7. الرهوان محمد حافظ ، **التخطٌ لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب** : مصر، الجياة للنشر والتواير2006 .

8. سوسن العساف، **العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة و الاستقرار الدولي**: بيروت، الشبكة العربية للأبحاث، ط1، 2011.

9. شنة أحمد :**العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية:** الجزائر مؤسسة هديل للنشر والتوزيع،

10. عبد الحميد صبحي ، **نظريات في الحرب الحديثة،** :بيروت :المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2008.

11. عبد العزيز العشاكم، **أبحاث في القانون الدولي الجنائي** الجزائر ، دار هومة ، ، الطبعة الأولى،ج2،2006 .

12. علي العمر علي شفيق **العلاقات الدّولية في العصر الحديث مع الإشارة إلى الدور العربي الإفريقي**: الرباط، دار المعرفة، 1990.

13. فاسيليسوكولوفسكي، **الإستراتجية الحربية من وجهة نظر السوفييت**:القاهرة :دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968.

14. قوجيلي سيد أحمد ،**الدراسات الأمنية النقدية :مقاربات جديدة لاعادة تعريف الأمن.**

15. قوي بوحنية ، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطوّرات الأمنية في الساحل الإفريقي**: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2012

16. لويد جونسون ، تفسير السياسة الخارجية،تر:محمد بن أحمد حنفي ومحمد السيد سليم، السعودية السعودية :عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود الرياض،1989

17. ماكنمارا روبرت ،**جوهر الامن**،تر:يوسف شاهين: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر،1970.

18. مبروك غضبان ، **مدخل إلى العلاقات الدولية** :الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية .

19. محمد أمين خديجة عرفة ، **الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** : الرياض ،جامعة نايف للعلوم الأمنية،ط1،.2009

20. مرسي هاشم حامد أحمد ،**نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدوليةمع تطبيق الصراع العربي الإسرائيلي**:القاهرة، مكتبة مدبول ط1،1999.

21. مصباح عامر ، **" نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية"**:القاهرة: دار الكتاب، 2010.

22. مهنا محمد ناصر ،**العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة** :عمان،المكتب الجامعي الحديث،2006.

23. هيتينغتون صامويل ،**صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي** :تر:طلعت الشايب،ط2، 2004.

24. وجون دوناهي و ناي جوزيف ، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد الشريف الطرح، العبيكان، القاهرة ، 2002

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية:

1. **"Le Petite Robert: Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la Langue Française** ",(Paris : édition firmin –didol,1979),
2. Caroline Thomas, Global Gouvernance,develepement and human security,exploring the linkes, vol22,n2
3. Dictionnaire Toupie, «Définition de Doctrine», http://www.toupie.org/Dictionnaire/Doctrine.htm
4. Francis Sempa, « US National security doctrines historically viewed », American diplomacy, 2003.
5. Klotz Audieet lynchc ecilia , leconstructisme dans la theorie des relations internationalein critique internationale,N2,1999.

6. Livier Nay,**"Le xique de Science politique vie et Institutions politiques**", (Toulous :Europe Media Duplication SAS,2008)

7. Marlie galasuis and Marie calder, indivedual first A Human security strategy for the european union in merika lerch .ed , Politics and society ,us newgersy(the stateuniversity of newgersy

8. Mary Kaldor et Sonia Marcoux, **La sécurité humaine : un concept pertinent ?,** *Politique étrangère* , avril 2006.

9. Paul Roe, Ethnic Violence and the societal security dilemma, New york : Routeldge taylor and francis group edition, 2005.

10. Paul Williams , Security Studies An Introudiction , New york : routeldege taylor and francis group edition , first published , 2008.

11. Stefano Guzzini , Power in International Relations(Concept formation between conceptual analysis and conceptual history) paper presented at the annual convention of the international studies association in copenhagen , March 2002,

12. Ulrich Beck**, La Société du Risque: Sur la voie d'une autre modernité** (Paris: Editions Flammarion, 2001),

13. www.americandiplomacy.org,

ثانيا: الجرائد والمجلات:

Caroline thomas ,Global gouvernance ,develepement and human security , London ,pluto press ,2000,

1. أنظر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة،" **قرار البرلمان النمساوي بشأن عقيدة الأمن والدفاع**. إعتبارات عامة"، جينيف، مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2005

2. بيان صحفيّ للإجتماع التّاسع والأربعين بعد المائة لمجلس السّلم والأمن،<http :www.africa-union.org>، 2008

3. جريـــدة الخبـــر :العـــدد5301 ، الســـنة 18يـــوم 2008_04_21

www.alarabiya.net/articles/2007/09/29/39693.html

4. حورج الراسي: **إتحاد الإرهاب في المغرب العربي** ، جريدة المستقبل ، عدد 29 يونيو20 .

5. دستور 1996، ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1996.

6. رياض هاني بهار ,**الحوار الممتدن** ,العدد 4285 يوم 24 \ 11\2013 23 07 المحور المجتمع المدني .

7. سليمان عبد الله الحربي,**مفهوم الأمن و مستوياته و صيغته و تهديداته دراسة نظرية في الأطر و المفاهيم** ,المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19, السنة 2007

8. الطيب البكزش : **الترابط بين الامن الانساني وحقوق الانسان**، المجلة العربية لحقوق الانسان، عدد10، المعهد العربي لحقوق الانسان ، جوان 2003

9. عبد القادر مساهل، **"المقاربة الجزائرية لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي"**، جريدة المساء، 17 فبراير 2014، في: http://ar.algerie360.com

10. عبد النور بن عنتر: **الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائري في التسعينات** ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد83

11. عبد النور بن عنتر، **محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، شؤون عربية**، العدد 133، ربيع 2008،

12. عربي بومدين، **أزمة شمالي مالي والمقاربة الجزائرية**، الحوار المتمدن، العدد 3893، 27 أكتوبر 2012، في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329943

13. محمد الأشهب ، **النزاعات العرقية و مناطق الثروة في المغرب العربي** ، صحيفة الحية اللندنية

14. مساعيد.ض، "**خبراء من الدّول الأعضاء في الإتّحاد الإفريقيّ بالجزائر لبحث مشروع قانون نموذجيّ افريقيّ**: وضع خطّة افريقيّة جديدة لمكافحة الإرهاب"، الجيش ، العدد : 570، جانفي 2011

15. مساعيد.ض، "**مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل الإفريقيّ**: الجهود التيّ تبذلها الجزائر"، الجيش، العدد:570، جانفي 2011

16.مصطفى.ق، "القاعدة..التّوارق والسّلاح الليبيّ: تحريك على جبهة الجنوب"، المجاهد الأسبوعيّ ،مرجع سبق ذكره، العدد : 2686 (من 24-31 جانفي 2012).

17. مصطفى.ق، "**القاعدة..التّوارق والسّلاح الليبيّ**،(تحريك على جبهة الجنوب"، المجاهد الأسبوعيّ ، العدد : 2686 من 24-31 جانفي 2012)،

18. مولود غشّة،"أربعة أسئلة للسيّد رمطان لعمامرة مفوَّض السّلم والأمن للإتّحاد الإفريقيّ: لقد أصبح من المهمّ غرس وتنمية ثقافة حقيقيّة للسلم في افريقيا"، الجيش، العدد: 570، جانفي 2011.

19. نادية محمود مصطفى ، **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد**، مجلة السياسة الدولية ، العدد82، أكتوبر 1985.

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية:

1. Renate Kenter, The Art of Possible The Scenario Method and The Third Debat in International Rlations Theory . A Master Thesis in IR . University of Amesterdmm, Nov, 1998.

2. إدريس عطية ، **الإرهاب في إفريقيا :"دراسة في الظاهرة و آليات مواجهتها "**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3)

3. حمزة حسام ، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**،(مذكرة ماجيستير، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2012/2011)

4. خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2011

5. شرقي، **الإستراتيجيّة الجزائريّة في مجال مكافحة الإرهاب بين 1992-2007**،(مذكّرة ماجستير، مرجع سبق ذكره)

6. عمّورة ، التّهديدات اللاتماثليّة في منطقة الساحل الإفريقيّ : مقاربة جيوأمنيّة ، مذكّرة لنيل درجة الماجستير

7. لامية فريجة، راضية لعور، سميرة شرايطية، **تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية**. (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007)

8. لندة عمروم ،**تأثير التهديدات الأمنيةالجديدة علي العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**،(عمان،دار إبن بطوطة للنشر والتوزيع)

9. محمد خميستي، **تفسير وحل النزاعات من منظور الواقعية والواقعية الجديدة** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية.

خامسا: المحاضرات والمداخلات:

1. Aomar Baghzouz, Place et Rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée, Séminaire Internationale : « l'Algérie et la sécurité dans la Méditerranée : réalité et perspectives », Université Mentouri Constantine, 29-30 Avril 2008

2. الإتحاد الإفريقي، تقرير مجلس السلم والأمن عن الأنشطة وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا ، مؤتمر الإتحاد الإفريقي، الدورة العادية 17 غينيا :ملابو 30جوان 2011

3. أمارتيا سن، صادكو أوغانا ،**أمن الإنسان الأن ،حماية الناس وتمكنهم** ،(لجنة امن الإنسان ،نيويورك ،)2003

4. أمين شعبان أمين عبد النبي ، **إتجاهات تدريس العلاقات الدولية في الجامعات العربية** ، محاضرة منشورة في قسم العلوم السياسية ، جامعة أسيوط نمودجا كلية التجارة ،مصر، يوليو2006

5. أنوار بوخراص، **الجزائر والصراع في مالي**، أوراق كارنيغي, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، واشنطن ،الولايات المتحدة الامريكية، متحصل على المقال في صيغة

6. جاسم محمد زكريا، **أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية**، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، 29-30 أفريل 2008

7. جمال منصر،لاتحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني،مداخلة منشورة في الملتقي الدولي بعنوان:الجزائر و الأمن في المتوسط،جامعة منتوري قسنطينة،أفريل2008

8. الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبية، **مشروع الميثاق من أجل السّلم والمصالحة الوطنيّة**، 2005/09/29

9. حمدوش رياض،"**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**"،". مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، جامعة منتوري– قسنطينة–، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر، 2008

10. مديريّة الإتّصال، **حصيلة الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999–2009**، مارس 2009

11. معلومات مستقاة من الأبواب المفتوحة المنظمة من طرف المديرية الجهوية للجمارك لولاية تمنراست على هامش المعرض التجاري اسىهار المنظم خلال ش هر فيفري200

12. مقابلة مع الحاج محمود قمامة، زعيم قبيلة توارق الطايتوك ،المحافظ الولائي لجبهة التحرير الوطني لولاية تمنراست ,عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري، يوم02 /03/ 2009 بولاية تمنراست

سادسا: المواقع الإلكترونية:

Alain Rey (Sous la direction de), « Définition de Doctrine », Le Grand Robert de la langue Française (Version électronique),2010

العقيدة العسكرية "متاح على الانترنت على الموقع التالي www.albasalh.com/vb/shthread.php?t=881

عادل زقاغ ،**تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية**، مقال متحصل عليه من الموقع الإليكتروني، تاريخ الدخول4 ديسمبر

2012

www.geocities.com/adelzeggagh/irapproch-intrvention.

ستيفن والت، **العلاقات الدوليةعالم واحد نظريات متعددة**،تر:عادل زقاغ وزيدان زياني نقلا عن الموقع الإليكتروني :

http://www.geocities.com/adelzeggagh/polreview.html.2005.

تاكايوكي ياماموراء مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر:عادل زقاغ: مقال منشور في الموقع الإليكتروني ومتحصل عليه يوم2013/01/12.

http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?1544

اندري مورافسيك،الإتحادية والسلام،منظور ليبيرالي–بنيوي،تر:عادل زقاغ، منقولة عن النص الأصلي باللغة الإنجليزية

عادل زفاغ ، **إعادةصياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعيى** ، متوفر على الرابط التالي

http://www.geocities.com /adelzeggagh/pub.html

خديجة عرفة، **"مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين"**. نقلا عن موقع:

http// :www.emax.com/content.asp ?contents=2630

من أجل رفاه أمن الإنسان ،مقال منقول عن الموقع الإليكتروني ، متحصل عليه يوم 2013/01/22.

http://www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.html/article15.htm

Llyod Axworthy, Human security-safety for people in a changing world this article desponible in _http://www.cpdindia.org/Globalhumansecurity/changingworld.html

محمد خلاف، **نشاط الديبلوماسية الجزائرية حركية نوعية تواكب التحولات في العالم** ، متحصل عليه يوم 19مارس 2013من موقع جريدة المساء الجزائرية ، نشر يوم 30ديسمبر 2012 من الموقع الإليكتروني التالي:

http://www.elmassa.com/ar/content/view/67207

موقع قناة العربية : زعماء التوارق ، **لسنا من القاعدة و الوجود الأمريكي يجلب الإرهاب** ،الموقع :

20 85 ألف جندي من أجل حماية منطقة الساحل الإفريقيّ،، 20 ماي 2011،

http://www.rimsf.com/archive/1455-85…>

Mounir.Abi, « Des actions pour sensibiliser les populations de Sahel sur les recuperations terroristes », Le temps D'Algerie, n 960, 24-25 Fevrier 2012

Alfred de Montesquiou , Saharan nations set up joint military base:Aim to cut Qaeda threat, trafficking in African region , http://articles.boston.com/2010-04-22/news/29305165_1_traffickers-new-command-security-official, April 22, 2010

l'expérience algérienne en matière de délimitation des frontières. In : http://www.dur.ac.uk /resources/ibru/conferences/thailand/algeria.pdf

Que fait la France en Afrique. In : http://www.liberationafrique.org

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول:الأطر المفاهمية لمعالجة التكيف في العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار	
المبحث الأول: العقيدة الأمنية ~ المضامين والدلالات~.	1
المبحث الثاني:إيتيمولوجيا التهديدات الأمنية.	8
المبحث الثالث: موقع الجزائر الإقليمي ضمن الدوائر الأمنية.	17
الفصل الثاني: مسح لأهم المقاربات النظرية لمعالجة الموضوع.	
المبحث الأول: المقاربات الأمنية التقليدية –الوضعية– لفهم التهديدات الأمنية.	23
المبحث الثاني: المقاربات الأمنية الحديثة –الما بعد وضعية –لتفسير التهديدات الأمنية.	41
المبحث الثالث: نحو مقاربة أمنية شاملة لمواجهة التهديدات الأمنية.	52
الفصل الثالث: التكيف في المقاربات الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.	
المبحث الأول: المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية التماثلية.	62
المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية.	78
المبحث الثالث: موقع التدخل الخارجي في المنطقة من المقاربة الأمنية الجزائرية.	94
خاتمة	99
قائمة المراجع	101